Palestine

السلطة الوطنية الفلسطينية

التقرير الوطني

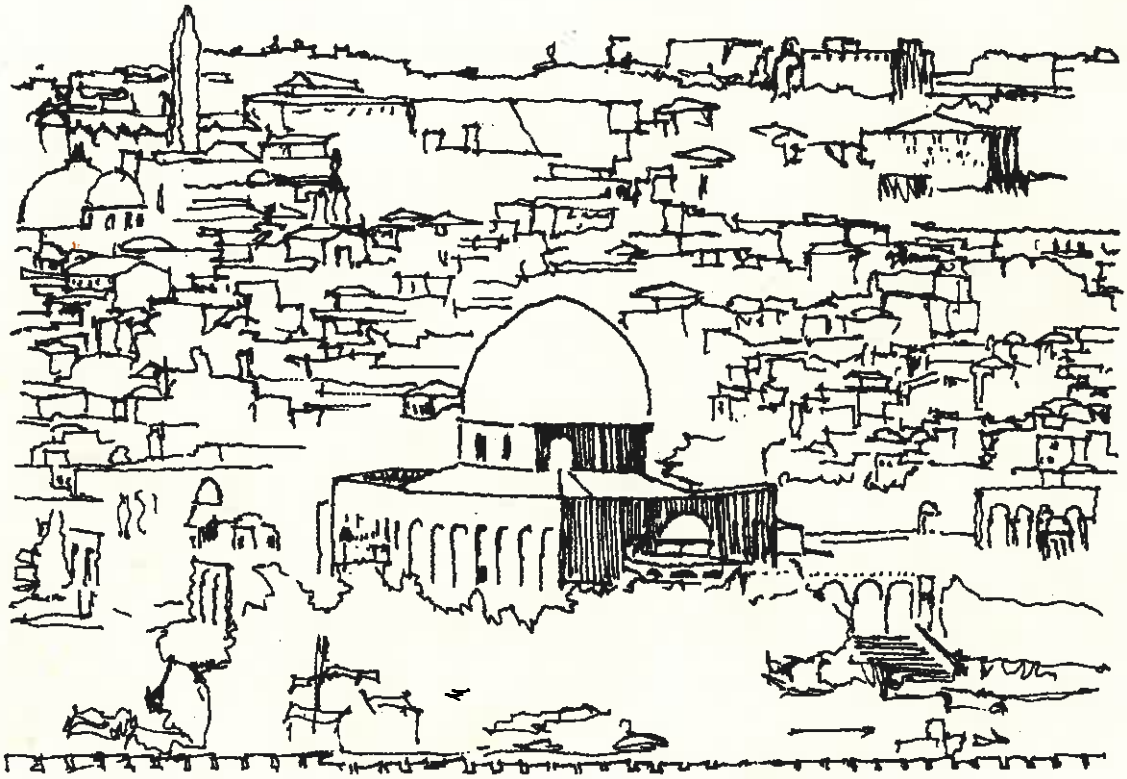

لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لتنمية المستوطنات البشرية

السلطة الوطنية الفلسطينية

التقرير الوطني

لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لتنمية المستوطنات البشرية

الموئل الثاني - اسطانبول 3-1994/6/14

التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني
لتنمية المستوطنات البشرية

المشاركون:

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

د.م. علي عبد الحميد شعت
وكيل وزارة مساعد
م. محي الدين الفرا
مدير دائرة التخطيط الحضري
م. منى دردنجي
مخطط II "دائرة التخطيط الحضري"
م. سامي قعدان
مخطط I "دائرة التخطيط الحضري"
م. تيسير مشتهى
مخطط I "دائرة التخطيط الحضري"
م. اسماعيل ابو شحادة
مدير دائرة البنية التحتية
م. خالد قحمان
مخطط I "دائرة البنية التحتية"

وزارة الاسكان

م. مروان عبد الحميد
وكيل وزارة مساعد
د. ابراهيم ابو احميد
مدير عام دائرة السياسات والتخطيط الحضري
د. ماهر ناجي
مدير دائرة السياسات والنظم والقوانين
م. محمد جرادة
رئيس شعبة "التخطيط الحضري"
م. احمد شهوان
رئيس قسم المخططات الهيكلية

طباعة التقرير:

ريم طرزي سكرتيرة تنفيذية
منير عجرمي سكرتير
وائل ابو مصطفى باحث ومترجم
محمد عليان سكرتير

وشاركت اللجنة الوطنية المكلفة من وزير الاسكان د. زكريا الاغا بمتابعة التقرير الوطني وهي مكونة من: د. ابراهيم ابو احميد و د. ماهر ناجي (وزارة الاسكان)، م. اسماعيل ابو شحادة و م. محي الدين الفرا (وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، م. سفيان ابو سمرة (وزارة الحكم المحلي)، عيد الجرجاوي (وزارة الشئون الاجتماعية)، احمد الرفاعي (مركز تخطيط الرئيس)، عفيف عبد الجليل (مركز الاحصاء الفلسطيني).

الفهرس

الصفحة

تمهيد 8

مقدمة 9

1. الظروف الطبيعية والمستوطنات البشرية في فلسطين 12

1. 1 الخصائص الجغرافية والمقومات الطبيعية. 12

1. 2 الخصائص الديموغرافية والتركيبة السكانية. 16

1. 3 المؤشرات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية. 23

1. 4 المستوطنات البشرية والخصائص الحضرية في فلسطين . 28

2. تقييم الانجازات في مجال المستوطنات البشرية. 48

2. 1 السياسة المتوخاة في مجال المستوطنات البشرية. 48

2. 2 الانجازات السكنية. 55

3. تحليل وتقييم الوضع الراهن للاسكان وتحديد مشاكل التنمية الحضرية. 60

3. 1 الوضع الراهن للقطاع الاسكاني في فلسطين. 60

3. 2 التحديات والعراقيل القائمة لتنمية قطاع الاسكان. 64

3. 3 مشاكل التنمية الحضرية. 67

4. التصورات المستقبلية للتخطيط. 81

4. 1 التخطيط الحضري الاقليمي. 81

4. 2 التخطيط العمراني. 82

4. 3 معوقات تطوير المستوطنات البشرية. 82

4. 4 خطة العمل الوطنية. 87

Palestinian Development Perspective

5. المنظور الفلسطيني للانماء. 95

5. 1 الخطة الوطنية للتنمية الشاملة وقطاعاتها المختلفة 101

5. 2 الموجب الانمائي على ارضية ما بعد الاحتلال. 101

خاتمة 104

قائمة المراجع

- جغرافية فلسطين . دراسة الأقاليم الطبيعية
د. كامل خالد الشامي قسم الجغرافيا - جامعة سبها - ليبيا (1991)
- البرنامج العام لإنماء الإقتصاد الوطني الفلسطيني 1994 - 2000
منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة الشئون الإقتصادية والتخطيط - تونس (1993)
- سكان التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة
مركز الاحصاء الفلسطيني غزة - فلسطين (1994)
- الكتاب الاحصائي السنوي 1994 / 1995 رقم (1) - دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية
ووزارة التربية والتعليم العالي رام الله - الضفة الغربية - فلسطين (1995)
- اضواء على مشاريع الاسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة
المجلس الفلسطيني للاسكان دائرة التخطيط والبحوث غزة - فلسطين (1995)
- استراتيجية الاسكان في قطاع غزة - وزارة التخطيط والتعاون الدولي- غزة - فلسطين (1995).
- مخطط حماية المصادر الطبيعية في قطاع غزة- وزارة التخطيط والتعاون الدولي - غزة- فلسطين (1995).
- الخطة العامة لمدينة غزة - وزارة التخطيط والتعاون الدولي - غزة- فلسطين1996 .
- الخطة العامة لمدينتي رام الله والبيرة - وزارة التخطيط والتعاون الدولي - رام الله- فلسطين (1996).
- الخطة العامة لمدينة اريحا - وزارة التخطيط والتعاون الدولي - رام الله- فلسطين (1996).
- الخطة العامة للطرق والمواصلات لمدينة غزة - وزارة التخطيط والتعاون الدولي - غزة- فلسطين (1996).
- الخطة العامة للمياه والمجاري لمدينة غزة - وزارة التخطيط والتعاون - غزة- فلسطين (1996).
- الخطة العامة للنفايات الصلبة في قطاع غزة -وزارة التخطيط والتعاون الدولي- غزة- فلسطين (1995).

- الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للتنمية- وزارة التخطيط والتعاون الدولي - غزة- فلسطين (1995).
- مؤتمر استراتيجية التنمية في فلسطين -وزارة التخطيط والتعاون الدولي- غزة- فلسطين (1995)

- Palestinian Society in gaza, WestBank and Arab Jerusalem
A survey of Living Conditions - FAFO - 1993,1994 - Third Printing

تمهيد

لقد أدركت منظمة التحرير الفلسطينية طبيعة المهام والمسؤوليات والإلتزامات الدولية الملقاة على عاتقها منذ نشوئها ، وتم تكريس ذلك بشكل فعلي ونشط منذ اعتراف الأمم المتحدة بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني في العام 1974 ، وعلى إثر ذلك شاركت المنظمة بشكل دوري بالعديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية والعربية وكان لها شرف المشاركة الدائمة في مؤتمرات وإجتماعات منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (Habitat) وكان ذلك منذ حضور ممثليها المؤتمر الأول في كندا عام 1976.

وبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في مايو 1994 وفقا لإتفاقية أوسلو في 13 سبتمبر عام 1993 ، تتحمل هذه السلطة اليوم مسئوليات تاريخية عظيمة من خلال إلتزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية .

وحرصا ووفاءا لإلتزاماتها هذه، وبرعاية سيادة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الاخ /ياسر عرفات تم تشكيل اللجنة الوطنية الفلسطينية لإعداد التقرير الوطني الفلسطيني لمؤتمر الموئل الثاني وذلك من أجل المشاركة والمساهمة في هذا المؤتمر الدولي الهام ، وضمت هذه اللجنة العديد من الجهات والهياكل الرسمية واللارسمية وقد إستعانت بالعديد من المؤسسات و المنظمات ذات العلاقة (مؤسسات حكومية وغير حكومية ، مستشارون ، أكاديميون ....الخ).

ومن الجدير بالذكر هنا أن السلطة الوطنية الفلسطينية حرصت على المشاركة في كافة المؤتمرات الدولية والعربية التحضيرية الخاصة بمؤتمر الموئل الثاني وقامت بتقديم أوراق عمل وأراء متخصصيها في هذا المجال بشكل دوري من خلال الإجتماعات الدورية لمجلس الإسكان والتعمير التابع لجامعة الدول العربية.

وقد بدأت اللجنة الوطنية أعمالها في مايو 1995 ، وقد تم دراسة هيكل التقرير وفق ما تم إعتماده من جامعة الدول العربية ، وقامت اللجنة بتقديم ملخص حول التقرير الفلسطيني في ديسمبر 1995. وعلى ضوء الدراسات و التوصيات التي أسفرت عنها مختلف الإجتماعات والمؤتمرات التحضيرية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو العربي ، وكذلك بعد الإنتهاء من جمع المعلومات والإحصائيات الحديثة عن الوضع الحضري والعمراني في فلسطين بشكل عام، تقرر صياغة و كتابة التقرير بشكله الحالي ، ليعكس روح المشاركة والمساهمة الفلسطينية في هذا المؤتمر.

مقدمة:

عانى المواطن الفلسطيني ظروف الاحتلال على مدى عشرات السنين الماضية ، وعاش أوضاعا سياسية واجتماعية واقتصادية سيئة للغاية ، الامر الذي عكس نفسه على قطاع الاسكان في فلسطين ، فلم يكن هناك سياسات واضحة للاسكان بل اضطر المواطن الفلسطيني ان يبني مسكنه بنفسه أي بالتمويل الذاتي وبتكلفة من اعلى الاسعار في العالم حيث عدم توفر مواد البناء وشرائها من اسرائيل باسعار عالية . ادى ذلك الى خلق ما يسمى بالعائلات الممتدة التي تحتوي بيوتها على اكثر من عائلة في ظروف اجتماعية غاية في التعقيد.

فمنذ نهاية الاحتلال البريطاني كان الدخل القومي للفرد الفلسطيني أعلى بمقدار 14٪ من نظيره للفرد اللبناني واعلى بمقدار 32٪ للفرد السوري وذلك في عام 1950 واعلى بمقدار 254٪ من نظيره في امارة شرق الاردن في عام 1948 . في العام 1990 ظل الناتج المحلي الاجمالي للفرد اعلى بمقدار 14٪ من نظيره اللبناني وذلك بسبب الحرب الاهلية في لبنان والعدوان الاسرائيلي المستمر عليها، اما في العام 1991 اتجه لبنان نحو الاستقرار وزيادة النشاط الاقتصادي فاصبح اعلى بكثير عنه في الاراضي الفلسطينية ، وكذلك لم يتخط الناتج المحلي للفرد عن 3٪ فوق نظيره في سوريا و30٪ فوق نظيره في الاردن.

هذا التقهقر في الاقتصاد الفلسطيني من العام 1948 – 1995 كله بسبب القيود والمعوقات التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي وما زال يمارسها والتي يجب على السلطة الفلسطينية الغاءها ومن تلك الممارسات:

1. سلب الاراضي والخبرات، المستوطنات والمياه، حق الاقتصاد الوطني في الانماء.
2. اللجوء الى التغيير الديمغرافي وخاصة في القدس الشرقية 160.000 اسرائيلي مقابل 210.000 فلسطيني.
3. وضع مد واسع من القوانين والتشريعات الكولينيالية بهدف التعطيل والمماطلة والاضعاف للقدرة الفلسطينية على الحركة والتطور.
4. تشويه نمط الانتاج بواسطة لوائح التراخيص والانظمة المتعلقة بالتجارة الخارجية من الارض المحتلة واليه وكلها تعكس تحيزاً واضحاً اتجاه اسرائيل.
5. تشويه نمط العلاقات الدولية الخارجية: في حين وافقت اسرائيل لفتح طريق بين السلطة الفلسطينية والسوق الاوروبية فانها تضع حتى الان عراقيل لخفض الواقع الايجابي لتلك العلاقة من سياسة الاغلاق وتأخير دخول المعدات ومواد البناء وأيضاً جميع المواد الغذائية والتجارة .

6. تشويه النمط لتوزيع قوة العمل بين التخصصات المختلفة للحد من توسع وتنوع الاقتصاد الفلسطيني وأن نسبة لا تقل عن 40٪ من القوى العاملة مستغلة وبشكل بشع في عجلة الاقتصاد الاسرائيلي كعمالة رخيصة وتتكون هذه العمالة من مزارعين وعمال بناء وعمال حوانيت صغيرة مع فقدان جميع الحقوق الممنوحة للعمال الاسرائيليين.

7. الاهمال والتدمير للبنى التحتية من مادية واجتماعية: شبكات الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه والصرف الصحي داخل الاراضي المحتلة لخدمة المستوطنين والقوى العسكرية للحركة الخاصة وبسهولة، وأكبر مثال على ذلك جميع الخدمات التي من واجب البلديات والمجالس القروية تقديمها للشعب الفلسطيني وهذه بدورها متدنية جداً، نستنتج في النهاية أن الاقتصاد الوطني الفلسطيني الناشئ لا يستطيع أن يحقق تحول ملموس لوضع البنية التحتية بدون اهتمام دولي لذلك.

8. العمل على تفتيت الانماء الفلسطيني من خلال الشح الخطير في الموارد اللازمة للاستثمار ولحاجات رأس المال والعمل وفي النتيجة لا يمكن تحقيق انطلاقة اقتصادية وتنموية في فلسطين بدون ازالة جميع المعوقات التي تستخدمها سلطة الاحتلال في الارض المحتلة من خلال السيطرة على المعابر والمطار والميناء والتحكم في التجارة الحرة دولياً.

وعليه كان على السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على وضع سياسات تنموية تضمن تحسين ظروف المعيشة للمواطنين وتكريس العدالة وحقوق الانسان ،لذلك قامت بعمل عدد من مشاريع الاسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل من خلال مجلس الاسكان الفلسطيني وبعض الشركات الخاصة باشراف وزارة الاسكان، كذلك عمل وتأهيل برامج لمحاربة الفقر والنهوض بالفئات الضعيفة في المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية، وتأكيداً للبعد الاجتماعي والانساني قامت السلطة بانجاز برامج خصوصية بشبكات المياه والمجاري والكهرباء فالسلطة بصدد بناء محطة طاقة كهربائية، وقطاع الاسكان يحظى بأولوية لدى السلطة الفلسطينية لتوطين العائدين للوطن وحل مشكلة المخيمات بشكل جذري وهذا لا يتحقق الا بتطوير الاقتصاد الوطني وتطوير أساليب وهياكل لدعم الرصيد العقاري وخصوصا لصالح محدودي ومتوسطي الدخل.

وتبين الاحصائيات الاولية ان الفروق بين عدد السكان والرصيد العقاري كبيرة جدا فمثلا في قطاع غزة يقدر عدد السكان بحوالي 960,000 نسمة في حين يبلغ عدد المساكن المحصاة (الوحدات السكنية المتوفرة) ما يقارب 125,000 وحدة وهذا يبين الحاجة الكبيرة التي تقارب 25,000 وحدة سكنية والتي تحتاج بدورها الى مشاريع ضخمة للاستيعاب ، وعليه فمن الواجب عمل برنامج وطني لتحسين الاوضاع السكنية في القرى والمدن والمخيمات وذلك بتطوير عمل البلديات والمجالس

القروية في تقديم الخدمات كالماء والكهرباء والصرف الصحي، ولدعم ذلك يجب اعطاء الفرصة للقطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية للمساهمة في حل هذه المشكلة.

1. الظروف الطبيعية والمستوطنات البشرية والسمات الحضرية في فلسطين

1. 1 الخصائص الجغرافية و المقومات الطبيعية :

الموقع و المساحة :

تقع فلسطين بين قارتي اسيا وافريقيا على الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط وتعتبر حلقة وصل بين القارات الثلاث افريقيا، اسيا، اوروبا وتأخذ موقعها الاستراتيجي بين القارات الأمر الذي حدى بالطامعين الى احتلالها عبر الزمان الى ان جاء الاحتلال الاسرائيلي فقطع اوصالها وانشأ دولته وبقيت الضفة الغربية وقطاع غزة الاقليمين الغير متصلين جغرافيا والمرتبطين ثقافيا وسياسيا. المناطق الفلسطينية بوضعها الحالي تتألف من الضفة الغربية وقطاع غزة، الضفة الغربية و مساحتها 5555كم2 مكونة من أرض حبيسة لا واجهة بحرية لها ، ولها شكل متطاول محصور بين نهر الأردن و البحر الميت في الشرق و السهل الساحلي الفلسطيني في الغرب ، و وادي نهر جالود و سهل مرج بن عامر في الشمال و حوض و ادي بئر السبع الأعلى و الأوسط في الجنوب ، و يقدر العرض المتوسط للضفة الغربية بنحو 50كم ، و لكنه يقارب حول 30كم في خط عرض مدينة القدس نتيجة إندساس لسان أرض بإتجاه الشرق في جسم الضفة الغربية حتى مدينة القدس و يزيد طولها من الشمال إلى الجنوب على 126كم .

أما قطاع غزة فعبارة عن شريط ضيق من الأرض ممتد من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي مفتوح على البحر المتوسط من جهة الغرب و تحيط به إسرائيل من جهتي الشمال و الشرق و جزء من الأراضي المصرية في جهة الغرب و الجنوب الغربي في شمال سيناء و السهل الساحلي ، و يبلغ طول ساحل القطاع 39.8 كم و يزيد طول القطاع نفسه بنحو 2كم ، أما عرضه فيصل إلى 12.4كم في أقصى إتساع له ، و 5.8 كم في اضيق أجزائه ، و هو مساير في إمتداده لساحل البحر بين الحدود الدولية مع مصر في الجنوب الغربي و خط مستقيم يتعامد مع الساحل جنوب مصب وادي الحسين ، وتربط بين الضفة الغربية و القطاع طرق مواصلات تمر عبر إسرائيل ، علماً بأن أقصر مسافة بينهما تبلغ 33.7كم بين أقصى الزاوية الشمالية الشرقية للقطاع و النهاية الجنوبية الغربية للضفة ، و يدخل في الإطار الطبيعي و السياسي للدولة الفلسطينية مساحة من مياه البحر الميت تزيد على الربع (مساحة البحر الميت بحدود 1000كم2 ، و هي آخذة في التقلص نتيجة إنخفاض المستوى) .

و هكذا تقع الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية) في ما بين العرضين الجغرافيين 31 درجة و 20 دقيقة و 15 ثانية ، و 22 درجة و 11 دقيقة و 4 ثوان شمالاً و الطولين الجغرافيين 34 درجة و

52 دقيقة و 5 ثوان ، و 35 درجة و 34 دقيقة و 15 ثانية شرقاً بالنسبة للضفة الغربية ، و العرضين الجغرافيين 31 و 13 دقيقة و 4 ثوان ،و 31 درجة و 35 دقيقة و 45 ثانية شمالاً و الطولين الجغرافيين 34 درجة و 13 دقيقة و 3 ثوان ، و 34 درجة و 34 دقيقة بالنسبة لقطاع غزة، أي في العروض فوق المدارية شرق البحر المتوسط .

المناخ و التضاريس :

بالنسبة للمناخ في المناطق الفلسطينية ، لا شك أن هناك نواحي كثيرة تتشابه فيها الضفة الغربية مع قطاع غزة من الناحية المناخية ، فالمنطقتان متقاربتان من ناحية دوائر العرض ، و بالطبع يؤدي تقارب الموقع الفلكي إلى تشابه في كمية الإشعاع الشمسي ، و إلى وقوع كليهما في نطاق رياح واحدة تقريباً و تحت تأثير الكتل الهوائية و مناطق ضغط واحدة ، غير أنه رغم هذه الظروف المناخية المتقاربة إلا أن هناك أيضاً إختلافات محلية بين مناخ الضفة و مناخ القطاع ترجع إلى الموقع الجغرافي و ظروف السطح و الإمتداد ، و هذا بدوره ينعكس على معدلات سقوط الأمطار و درجات الحرارة و الرطوبة و الندى و الضباب و السحاب في كلتا المنطقتين ، و رغم هذا تبقى الأراضي الفلسطينية عامة منتمية إلى مناخ البحر المتوسط حيث تتماز بالحرارة و الجفاف صيفاً و الدفء و الأمطار شتاءاً .

و أما ما يخص التضاريس و الطبوغرافيا للضفة الغربية و قطاع غزة فإن هناك إختلافاً جوهرياً ، إذ أن الصفة الأولى المميزة لسطح الضفة الغربية ، سيادة الجبال و المرتفعات و التضاريس الوعرة بصورة عامة و أهم أجزاء هذه الجبال هي جبال نابلس في الشمال ثم جبال القدس في الوسط و جبال الخليل في الجنوب ، و ما تقسيمها إلى ثلاث مجموعات من الكتل الجبلية سوى تسميات محلية ذات صفات إقليمية جغرافية ، إعتقدت فواصل تضريسية قليلة الأهمية ، وتعرف هذه الجبال بجبال وسط فلسطين ، لأنها تحتل موقع الوسط الشرقي من فلسطين ، أما تضاريس قطاع غزة فتعد جزءاً متقلصاً من السهل الساحلي الفلسطيني الممتد من أقدام جبال الكرمل الغربية في الشمال ، حتى شبه جزيرة سيناء في الجنوب الغربي ، يلتحم من الشرق بتلال أقدام الجبال الفلسطينية و مرتفعات النقب ، و ينتهي في الغربي على شاطيء البحر المتوسط بخط ساحلي شبه مستقيم ، مقوس نحو البر قليلاً ، و يرتفع السطح العام للسهل الساحلي و أرض قطاع غزة بإتجاه الشرق و المرتفعات الفلسطينية حتى يحصل إلى إرتفاع 200م فوق سطح البحر .

و ينقسم الجغرافيون الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية و القطاع إلى ثلاث أقاليم تضاريسية صغيرة واضحة المعالم .

- إقليم المرتفعات في (وسط الضفة الغربية) .
- إقليم الغور في (شرق الضفة الغربية) .
- إقليم السهل الساحلي لقطاع غزة و شمال غرب الضفة .

التربة و المواد الطبيعية :

إن التربة في المناطق الفلسطينية تتميز بالتنوع الشديد رغم صغر المساحة ، و يرجع ذلك إلى التباين الشديد في التضاريس ، و التنوع النباتي الغزير ما بين نباتات البحر المتوسط و الاستبس و الصحراء و الإختلافات الشديدة الداخلية في الخصائص المناخية المختلفة ،و لما كان المناخ كعامل جغرافي يقسم على أساسه التربة، فإن التربة في فلسطين يمكن أن تنقسم تبعاً لذلك إلى نوعين رئيسيين ، النوع الأول : هو تربة إقليم البحر المتوسط و النوع الثاني : هو تربة الأقاليم الجافة ، و نظراً للتباين السابق ذكره فإن هذا يتيح فرصة تقسيمها إلى أنواع ثانوية – مثل المرتفعات و الجبال من جهة ، و تربة السهول و الأودية من جهة أخرى حسب المعيار التضاريس أو المظهر الجيومورنولوجي. و قد أدت عوامل نشأة و تكوين التربة السابقة الذكر إلى إيجاد أنواع من التربة تختلف في صفاتها و في مكوناتها ، و هناك تقسيم يميز بين أنواع التربة و يتضمن ثلاث مجموعات : التربة النطاقية ، و التربة شبه النطاقية ، و التربة اللانطاقية .

و فيما يتعلق بالموارد المائية الفلسطينية ، فإن مصادر المياه تتعدد سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة ، و تشمل الأمطار ، المياه الجارية و البحيرات ، ثم المياه الجوفية بمختلف أعماقها ، و تصل كميات الأمطار السنوية الساقطة على الأراضي الفلسطينية حوالي 2.6 مليار متر مكعب في الضفة الغربية و حوالي 110 مليون متر مكعب في السنة في قطاع غزة ، و يقدر مخزون المياه الجوفية بحوالي 900 مليون متر مكعب في الضفة الغربية و 80 مليون متر مكعب في القطاع .

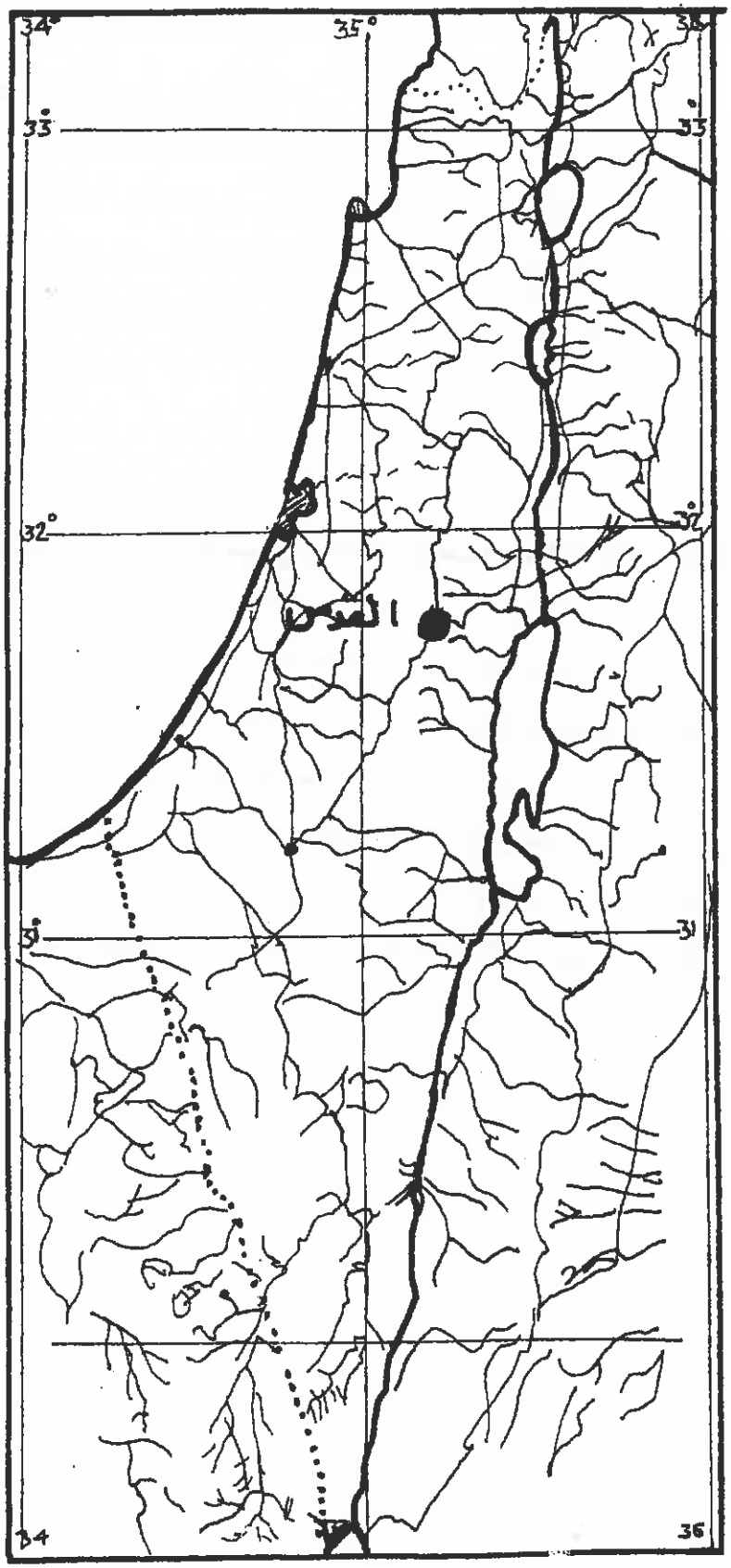
34°
35°
36
33°
33
32°
32
القدس
31
31
34
36

1. 2 الخصائص الديموغرافية والتركيبة السكانية:

التغيرات الديموغرافية في فلسطين منذ عام 1967

وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة بالكامل تحت الاحتلال الاسرائيلي في أعقاب حرب 1967 وخلال الفترة الممتدة بين 1968- 1996 حدثت تغييرات كمية ونوعية هامة في الاوضاع السكانية في الضفة والقطاع فعلى سبيل المثال فان معظم الفلسطينيين الموجودين خارج الاراضي المحتلة قبل 1967 لم يكونوا فيها أثناء التعداد السكاني الذي أجرى عام 1967 لم يسمح لهم بالعودة مطلقًا وأجبروا على البقاء في الخارج.

اتجاهات النمو السكاني والتطورات الديموغرافية.

بلغ عدد سكان الضفة الغربية في عام 1996 حوالي 2ر5 مليون نسمة وهذا لا يشمل نحو 200 ألف نسمة من السكان النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يعملون في الخارج.

ويلاحظ أن عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة كان قد وصل في نهاية 1985 الى ما كان عليه الحال قبل حرب 1967 حيث قدر عدد المهاجرين بعد الحرب مباشرة وحتى نهاية شهر أيلول 1967 بحوالي 380 ألف نسمة من بينهم 280 ألف من سكان الضفة الغربية وحدها.

ولقد أخذت معدلات النمو الطبيعي للسكان في التزايد بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة ولا سيما بدءًا من عام 1983 حيث حدثت ثورة ديموغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة اذ وصلت المعدلات الصافية الوسطية للنمو الطبيعي للسكان الى الذروة 5ر3٪ خلال السنوات 1985 – 1991.

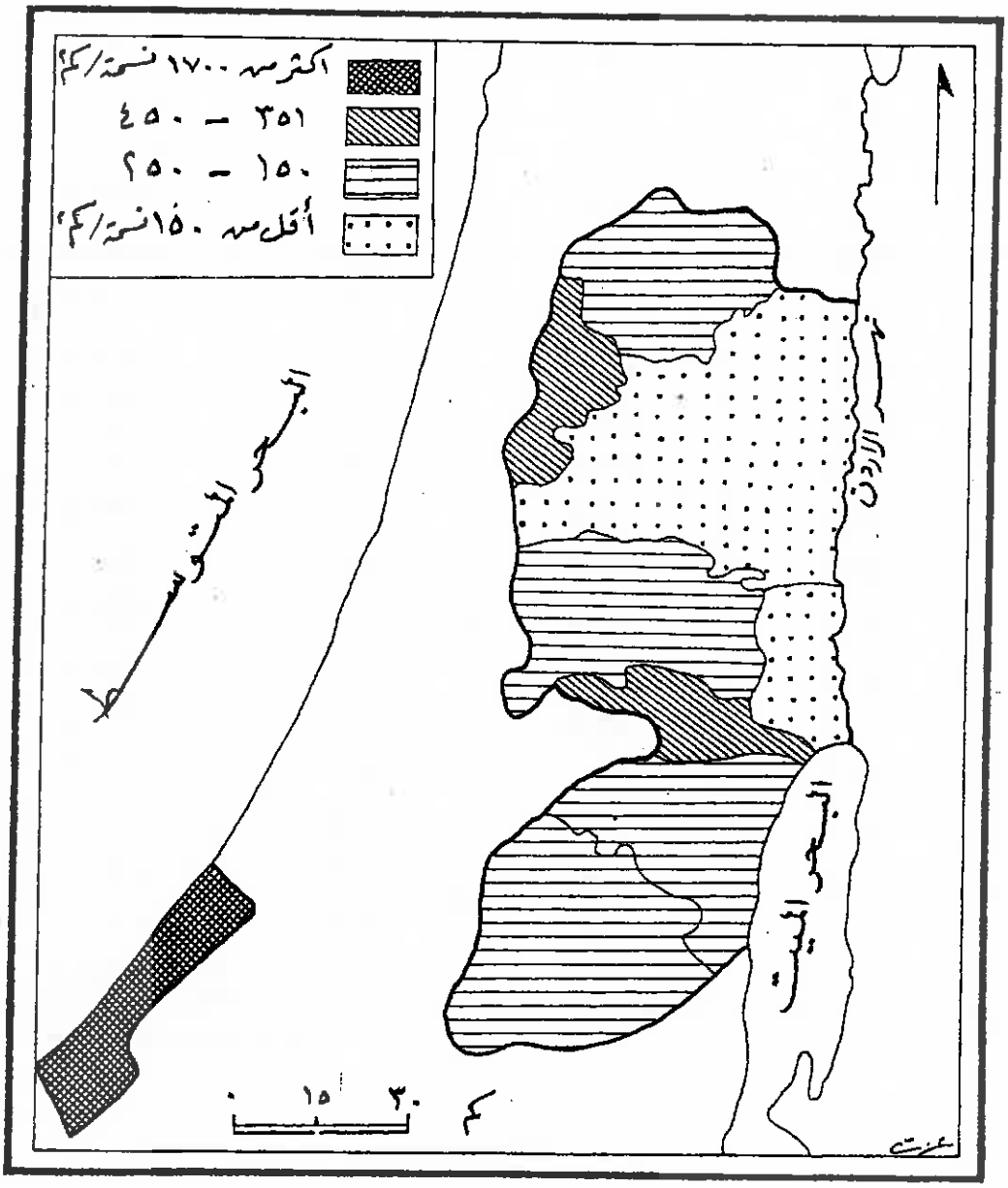

كثافة عرب الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٥

جدول يبين تقديرات السكان للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1967 - 1989.

السنة	عدد السكان بالآلاف	نسبة النمو السنوي	صافي الهجرة بالآلاف	الزيادة الطبيعية بالآلاف
1967	966ر7	---	25ر2 -	---
1968	939ر9	3ر8 -	48ر1 -	21ر3
1969	961ر8	2ر3 +	1ر6 -	23ر5
1970	977ر8	1ر7 +	---	24ر3
1971	1001ر4	2ر4 +	8ر3 -	28ر5
1972	1020ر5	2ر0 +	11ر3 -	30ر3
1973	1053ر9	3ر3 +	2ر0 +	31ر5
1974	1083ر7	2ر9 +	4ر2 -	34ر4
1975	1100ر7	1ر8 +	18ر6 -	35ر6
1976	1120ر7	2ر0 +	18ر6 -	38ر6
1977	1146ر5	2ر0 +	13ر1 -	39ر0
1978	1171ر0	2ر2 +	14ر1 -	38ر6
1979	1163ر3	2ر0 +	17ر4 -	39ر8
1980	1180ر8	1ر8 +	22ر4	39ر9
1981	1200ر7	1ر8 +	21ر0 -	40ر9
1982	1226ر6	2ر7 +	11ر0 -	42ر3
1983	1266ر3	3ر3 +	3ر07 -	43ر4
1984	1303ر3	2ر9 +	10ر6 -	47ر6
1985	1342ر5	3ر1 +	7ر9 -	47ر1
1986	1382ر7	3ر0 +	8ر7 -	49ر1
1987	1433ر7	3ر7 +	2ر6 -	53ر6
1988	1483ر9	3ر5 +	6ر2 -	56ر4
1989	1527ر0	---	---	---

المصدر : CBs, Statistical Abstract of Israel 1990. p. 710

جدول يبين تقديرات السكان للضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1992 – 1996

السنة	عدد السكان بالالاف	الزيادة الطبيعية بالالاف
1992	2018918	
1994	2238030	219112
1995	2389946	151916
1996	2534597	144651

المصدر: تقديرات اولية وضعها مركز الاحصاء الفلسطيني نوفمبر 1994

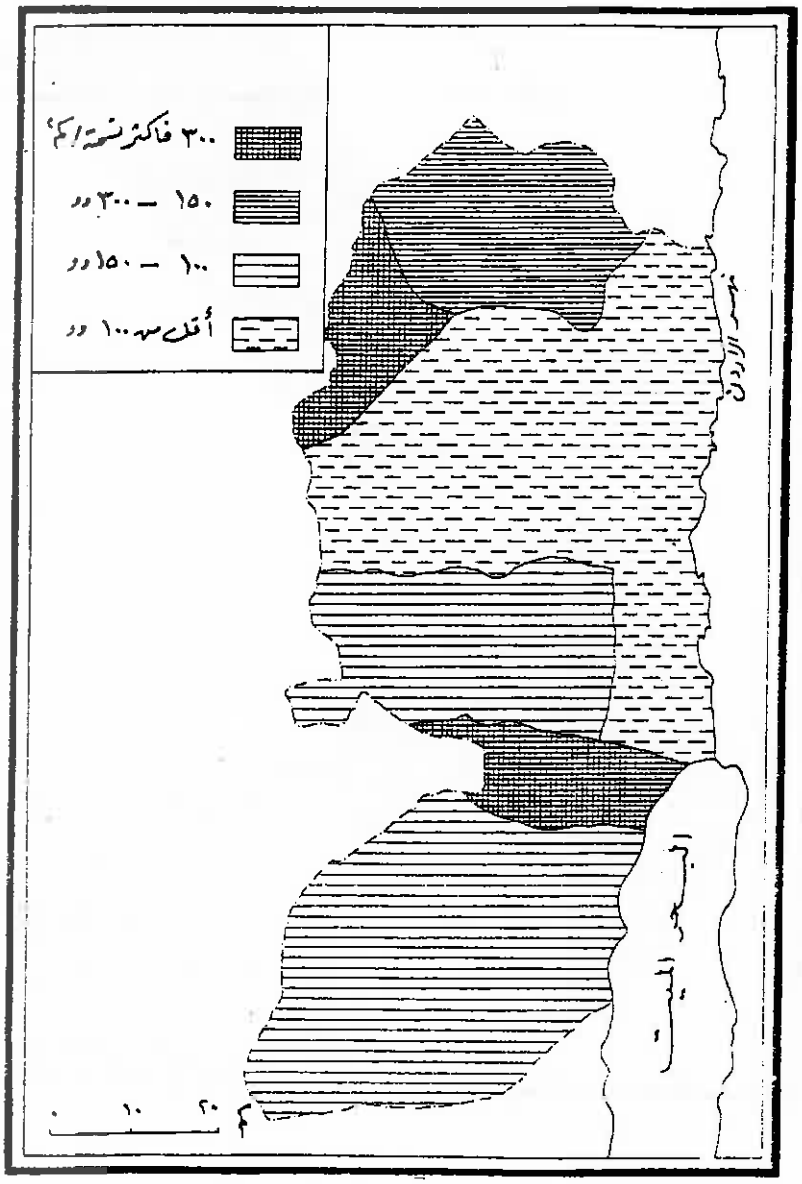

كثافة السكان في الضفة الغربية عام ١٩٩٥

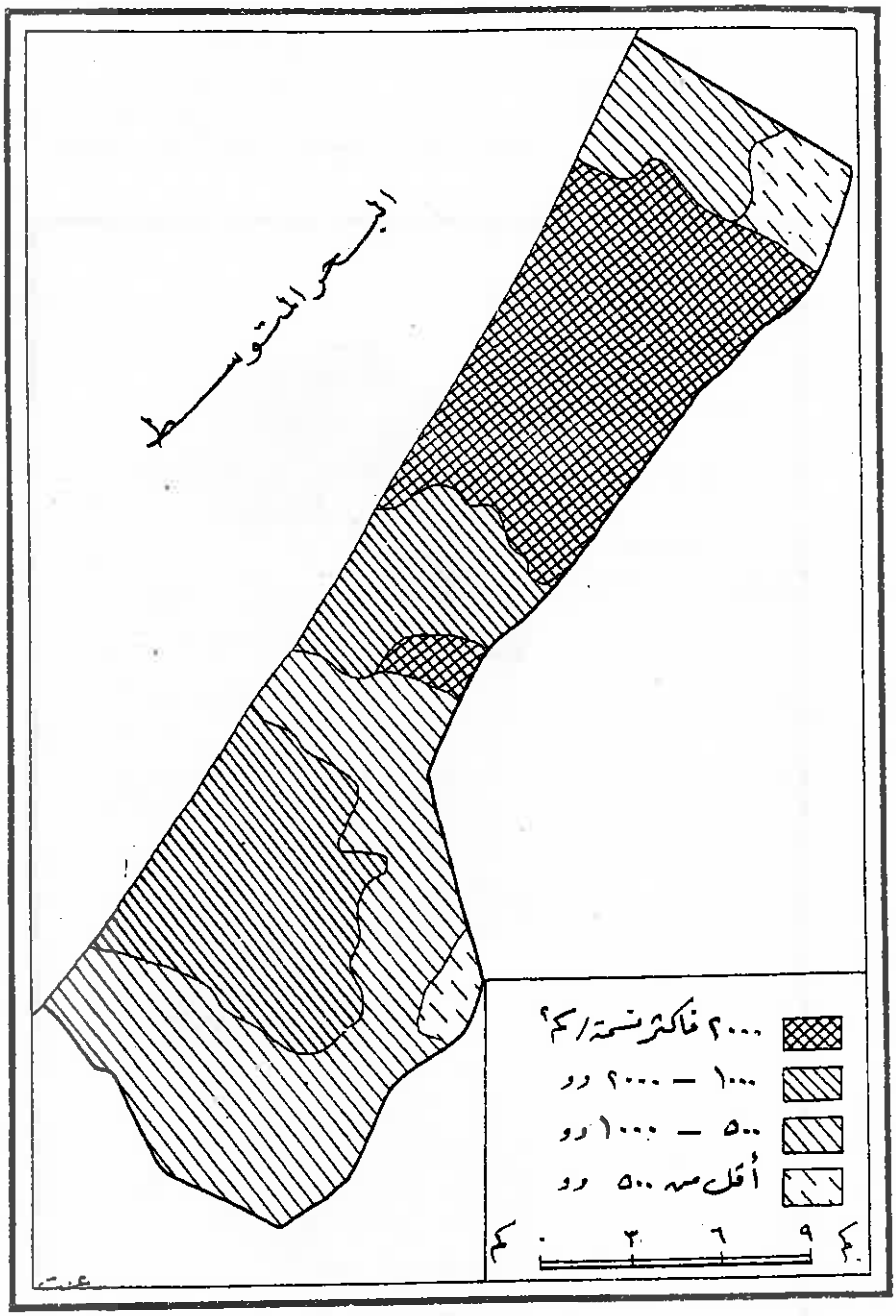

كثافة السكان فى قطاع غزة عام ١٩٩٥

التركيب العمري والنوعي للسكان:

تشير كافة المؤشرات الاحصائية أن مجتمع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة هو مجتمع فتي من حيث التركيب العمري، وتشير الاحصاءات الديموغرافية الى أن نسبة السكان تحت سن الخامسة عشر الى جملة السكان أخذت ترتفع منذ منتصف الثمانينات وتركيزها في شرائح عمرية معينة كذلك هناك دلائل تشير الى أن نسبة صغار السن في قطاع غزة قد تجاوزت 50٪ في معظم السنوات ويعود ذلك الى اختلاف معدلات الخصوبة ومعدلات الهجرة الصافية للخارج بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

واذا أخذنا من هم دون سن الخامسة والعشرين نجد أن نسبتهم تصل الى نحو 68٪ من السكان في الاراضي المحتلة مما يؤكد على طبيعة التركيب العمري الفنى للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

توزيع السكان في شرقي القدس حسب التركيب العمري

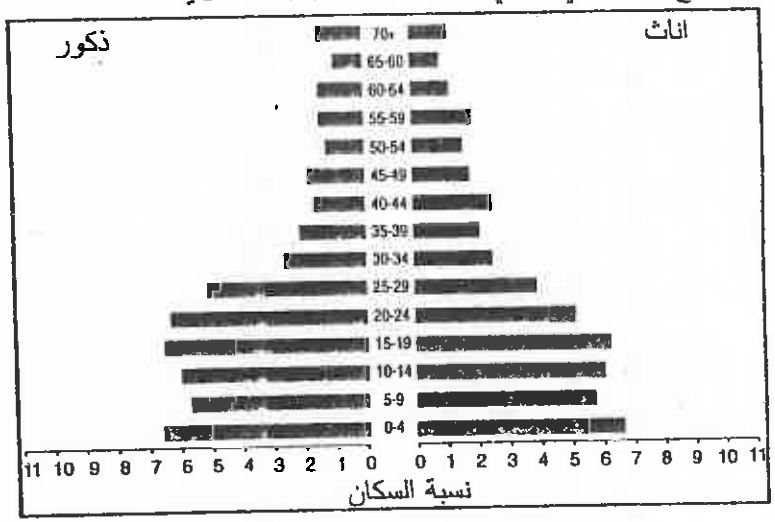

توزيع السكان في الضفة الغربية حسب التركيب العمري

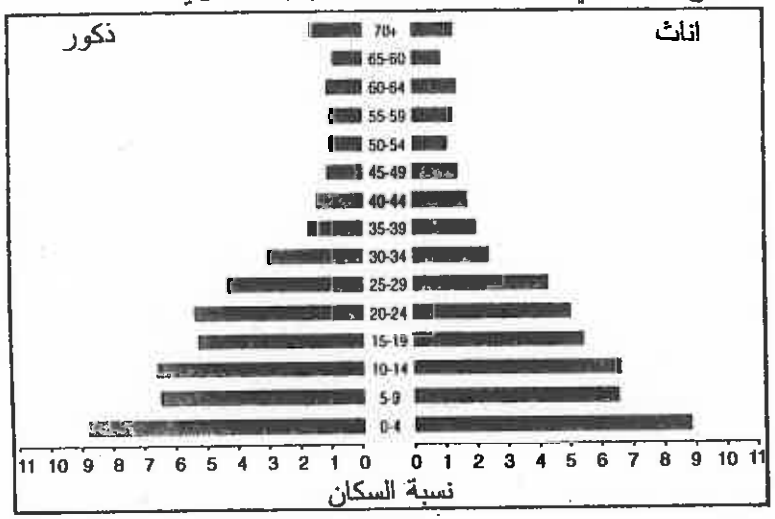

توزيع السكان في قطاع غزة حسب التركيب العمري

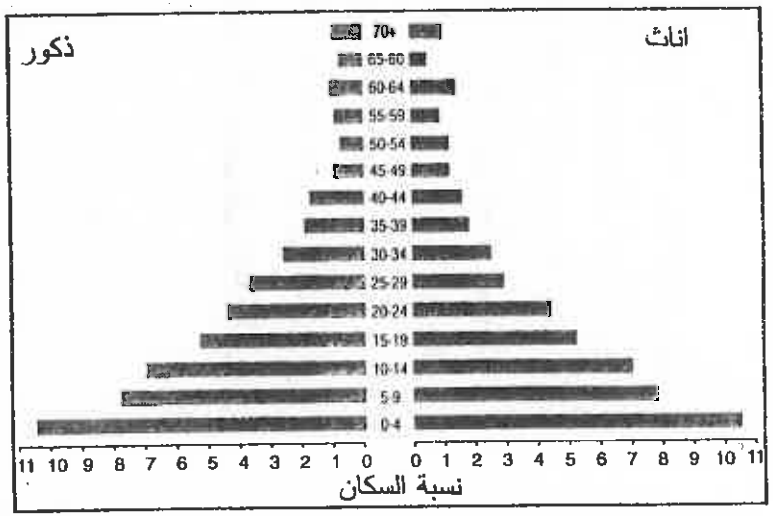

1. 3 المؤشرات والمعطيات الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والتعليمية:

القطاعات الإقتصادية الأساسية :

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصاد نام ومن الثابت أن الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة شكل في ذاته العائق الرئيسي الاكبر والاكثر خطورة لاية عملية ترمي الى الانماء بشكل طبيعي.

ويمكن الادعاء بقوة أن تقهقر وضع الاقتصاد الفلسطيني في الارض المحتلة بين 1948 – 1950 من جهة و 1990 من جهة أخرى، يعود في معظمه وبشكل مباشر للمعوقات وللقيود والمحددات والتشوهات التي خلفها الاحتلال الاسرائيلي أو تسبب بوجودها.

ويتميز الاقتصاد الفلسطيني بعدم التوازن ففي عام 1992 مثلت الزراعة نسبة 40٪ من الناتج الاجمالي المحلي فيما مثل قطاع الصناعة والبناء بنسبة 8٪ و13٪ من اجمالي الناتج المحلي.

تعتمد هذه الدراسة على حتمية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 و التي يجب أن تحاول فيها الدولة الوصول إلى مرحلة يبدأ عندها العجز في ميزان المدفوعات و الميزانية في الهبوط مما يؤدي إلى تقليل الإعتماد على المساعدات الخارجية .

و يجب أن تكون هناك فترة إنتقالية مدتها من 5–7 سنوات بحيث تتمكن الدولة خلالها من تجاوز المشاكل الموروثة و المسارعة في عملية النمو و التنمية الإقتصادية ، و أن تضع الخطط و البرامج التنموية التي تمكنها من تحقيق الأمور الآتية :

أ– إعادة بناء هيكلية الإقتصاد للتخلص من التبعية الخارجية و خاصة الإقتصاد الإسرائيلي.

ب– إستيعاب و إعادة توطين العائدين الفلسطينيين .

ج– إقامة البنية التحتية (مشاريع البنية الأساسية المادية و الإجتماعية) .

كذلك فإنه من الأهمية التركيز على دراسة القوى العاملة الفلسطينية خارج الوطن و الذين لا يمكن نسيان دورهم الكبير بخبرتهم و كفاءاتهم و إمكانياتهم في التطوير و دعم القوى العاملة في الدولة الفلسطينية حينما تزول الحواجز و المعوقات التي تمنعهم من العودة للوطن .

المقومات الإقتصادية الأساسية :

– القوى العاملة: و تشمل جميع التخصصات زراعة، تجارة، صناعة، تعليم، صحة...الخ.

و المهن الحرة و تشمل القوى العاملة الذكور و الإناث ففي إحصائية 1987 تدل الإحصائيات على وجود 277.8 ألف عامل .

– المقومات الزراعية للدولة الفلسطينية :تعتبر أرض فلسطين من أوائل مناطق العالم و قد عرفت الزراعة من أقدم العصور في فترة ترجع إلى ألاف السنين ، و قد عرف الإنسان الفلسطيني مجموعة من الحبوب البرية عمل على تطويرها و تحسينها ، و إعتمدت الزراعة في فلسطين قبل النكبة سنة 1947 على الملكية الزراعية فكانت هناك الأراضي الميري و هي الأراضي التي تمتلكها الدولة و تمنح للأفراد و الجماعات للإنتفاع بها ، و أراضي المنافع العامة و أراضي الموات و أراضي الملك و هي التي في حوزة المالك يحق له الإنتفاع بها و توريثها و بيعها و رهنها و منها الأراضي الزراعية و أراضي المباني .

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الفلسطينية نحو 26323.023 دونماً ، منها 9205.538 دونماً من الأراضي القابلة الزراعية ، أي نسبة تقرب من 40٪ من المساحة الكلية ، أما الباقي فتعتبر اراضي غير قابلة للزراعة .

– الثروة الحيوانية : وتعتبر الثروة الحيوانية من المؤشرات الإقتصادية الهامة للدولة الفلسطينية حيث تعتبر خصوصاً في الضفة الغربية مصدر ثروة حيوانية لا بأس بها و ذلك بسبب وجود مراعي على سفوح الجبال و الوديان في الضفة الغربية و لو خطط لها جيداً لأصبح من السهل الوصول للإكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الحيواني و لا غرابة في أن نصيب الثروة الحيوانية قد وصل إلى 48.٪ من قيمة الإنتاج الزراعي و الحيواني في عام 1987 .

ينظر إلى الصناعات التحويلية في الوقت الحاضر على أنها الوسيلة المثلى للإرتفاع بمستوى المعيشة و لإمتصاص جانب كبير من الفائض في القوى العاملة ، و قد أثبتت كل الدول المتقدمة (الصناعية) أن الصناعة قد أعطت هذه الدول مستوى معيشياً مرتفعاً ، لا يقارن به مستوى المعيشة في الدول المعتمدة على على حرفة الزراعة أو الرعي ، بل و أصبحت الصناعة غير أنها السلاح الإقتصادي الأول بل إنها سلاحاً سياسياً تمارسه الدول الصناعية الكبرى للضغط على الدول المنتجة للمواد الأولية .

المؤشرات الاجتماعية:

ان القوى البشرية تعتبر العناصر الاساسية لبناء المؤسسات العامة والخاصة. ولقد عانت تلك القوى من استنزاف مستمر طوال فترة الاحتلال ونشأت الجمعيات الخيرية لتحل محل السلطة الوطنية. لكن مهما سعت الى ذلك فان هذه الجمعيات لا تستطيع نظرًا للظروف الصعبة التي كانت تواجهها في فترة الاحتلال الحلول محل سلطة وطنية فعلية نظرًا لتعدد الاحتياجات وتفاقمها في المجالات المختلفة مثل تعليم القوى البشرية وتدريبها ورعايتها صحيًا وتنميتها ومعالجة مشاكلها ومساعدة

المتضررين من ممارسات سلطات الاحتلال . . .الخ يضاف الى ذلك ندرة مصادر التمويل (غير الثابتة أصلاً).

وعند الحديث عن الوضع الراهن للتحديات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يؤخذ بالحسبان عدة اعتبارات:

– ان التركيبة الاجتماعية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تختلف في الجوهر عن التركيبة في الدول العربية المجاورة التي ما زالت دولاً نامية.

– ان المنطقة وقعت تحت الاحتلال الاستيطاني منذ ربع قرن ولا توجد مصلحة لهذا النوع من الاحتلال في تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين اللهم الا للحفاظ على مصالحة الامنية والسيطرة السياسية.

– ان نسبة 50٪ من مجموع السكان لاجئون في وطنهم وضخامة هذا الرقم تبين لنا الحاجة الماسة للخدمات الاجتماعية لمساعدة ذوي الدخل المنخفض والفئات الفقيرة والمعاقين والمسنين، على العيش مع أقل معاناة. وهذا الرقم وحدة يشير الى الحاجة لتدريبهم وتأهيلهم ومساعدتهم في الاعتماد على الذات الى المدى الممكن. وكون عدد من هؤلاء يعيش في المخيمات في ظروف غير انسانية، فان الحاجات ستكون أكبر.

المؤشرات الثقافية:

لا ثقافة بدون مجتمع ولا مجتمع بدون ثقافة، والثقافة هي اللغة والتعلم والتجربة. والنقل من جيل الى آخر ، أي الفولكلور المنقول، والمنقوش، وكل مادة سواء كانت مرسومة أو منقوشة أو مكتوبة هي جزء من الثقافة.

ان الثقافة عبارة عن سفير الشعب لدى الامم، والانظمة التي ترفض وجود عمل فكري فني ناقد هي أنظمة رجعية تسير بأمتها الى مراحل التخلف والمحدودية وبالتالي الفقر.

ونستطيع القول ان الكوارث التي مر بها الشعب الفلسطيني في أعوام 1967 ، 1970، 1978، 1982، 1987 حتى الان، أثرت على مسيرة الحركة الثقافية في الاراضي المحتلة وذلك لان الحملة التي حملها الاحتلال على الشعب الفلسطيني عمومًا وعلى الثقافة وممارسة السلب والنهب لتراثه تطلبت من أبناء الشعب الفلسطيني التصدي لهذه الهجمات من خلال عطاء وجداني مكثف الى أن أصبح النضال الثقافي والفني سلاحًا هامًا للتصدي للاحتلال ومن الصعوبات التي واجهتها الثقافة الفلسطينية نعدد منها:

– الرقابة على المناهج الدراسية ومنع كل ما يمت بصلة للتعريف بالهوية الفلسطينية.

- اغلاق المؤسسات التي اعتنت بمسألة احياء التراث الشعبي واخضاع مؤسسيها للرقابة والاعتقالات الادارية والتحقيق ومنع نشاطاتهم.
- مصادرة الانتاج الادبي وتمريره على الرقابة.
- منع اصدار الصحف الوطنية التي هي الوسيلة الاعلامية الوحيدة في الضفة الغربية والقطاع في ظل غياب اذاعة وتلفزيون فلسطيني في عهد الاحتلال.

وهناك نقص حاد في عدد المؤسسات التي عنيت بعملية التطوير الثقافي وحماية المقومات الثقافية للمجتمع نسبة لعدد السكان واحتياجاتهم.

كذلك من المشاكل التي واجهت التطور الثقافي هي تمركز المؤسسات المهتمة بمجالات الثقافة والفن وفرق المسرح والموسيقى وغيرها في منطقتي القدس ورام الله. كذلك دور السجن الجغرافي - السياسي وعدم الاتصال بالعالم العربي وتبادل التجاري في خلق نوع من الرقابة وبالتالي المحدودية والملل للمبدعين والفنانين والمسرحيين وبالتالي للجمهور.

المؤشرات التعليمية:

كان توجيه السياسة التعليمية في فلسطين ابان العهد التركي موجهًا لخدمة السلطة الحاكمة التي عملت على اعداد كادر فلسطيني يدير شئون البلاد تحت السيطرة التركية ثم توالت تشوهات السياسة التربوية ابان الاستعمار البريطاني.

أما بعد 1948 فقد خضع النظام التعليمي في الضفة للنظام الاردني وكذلك التعليم في قطاع غزة حيث اتبع للنظام التعليمي المصري.

وتقسم المدارس الى ثلاثة أنواع وهي: المدارس الحكومية، والخاصة، ومدارس وكالة الغوث (الاونروا).

وبعد خضوع الضفة والقطاع للاحتلال الصهيوني سنة 1967 واجه النظام التعليمي فيهما كافة أنواع الاجراءات التعسفية التي شملت الطلاب والمدرسين والمؤسسات التعليمية تشوهت المناهج وأصبحت المؤسساتَ التربوية تعاني من نقص خطير في أعداد المدارس والمعلمين وتجهيز المكتبات والمختبرات. وأصبحت العملية التربوية برمتها رهنًا للاوامر العسكرية الاسرائيلية وتوجيهاتها.

كما استهدفت السلطات الاسرائيلية العملية التربوية كأحد الاهداف الهامة لاطفاء جذوة الانتفاضة وتمثلت باغلاق المؤسسات التربوية برمتها حتى رياض الاطفال. وأدت هذه الاجراءات الى اضعاف قدرة الطلبة على الاستيعاب كما أفرزت أعباء اقتصادية تمثلت في عدم قدرة المؤسسة

التعليمية على دفع أجور كادرها التعليمي وموظفيها. وتعاني العملية التربوية في الضفة الغربية وقطاع غزة من عدة مشاكل أهمها:

- اكتظاظ الصفوف ونظام الفترتين، نتيجة لانخفاض عدد المدارس بالنسبة لعدد الطلبة وخاصة في مدارس الوكالة التي تحاول الحد من نفقاتها.
- التوزيع الجغرافي حيث لا تتوزع المدارس في الضفة الغربية بشكل يتناسب مع توزع الطلبة، فالعدد فيها من المدارس ما يكفي حاجتها تقريبًا ولكن هناك نقصًا واضحًا في عدد المدارس في القرى حتى في المرحلة الابتدائية فمن بين 379 قرية في الضفة هناك 41 قرية لا توجد بها مدارس على الاطلاق.
- تعاني المدارس نفسها من نقص في الخدمات الاساسية اللازمة للعملية التربوية مثل المكتبات والمختبرات وما هو موجود ما زال في حالة شبه بدائية.
- مشاكل تخص المناهج الدراسية: لقد وجهت المناهج حسب الرغبة السياسية للاحتلال في العقود الماضية وتحتاج الى عملية اعادة صياغة وتطوير بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية الا أن ذلك يحتاج الى وقت حتى يتم تفنيد المناهج بشكل كامل.

1. 4 المستوطنات البشرية والخصائص الحضرية في فلسطين

المدن والتجمعات الريفية

خلال الثلاثة عقود السابقة خلفت عمليات التحضر وما رافقتها من تغيير، حيث التزايد السكاني المستمر والنمو الحضري السريع الناشئ عن الزيادة السكانية العالية، والهجرة الدائمة من الريف الى الحضر، نظراً لان معدلات نمو السكان في الريف تجاوزت توليد العمالة والفرص الاقتصادية، ويتضح من ذلك أن نمو التجمعات الحضرية بهذا الشكل السريع قد سبب ارتفاعاً كبيراً في الكثافات السكانية وتجاوز الى درجة كبيرة قدرة المدن مما أدى الى عدم التحكم في نمو وزيادة السكان في المدينة عن طريق الهجرة اليها وعدم التوزان في اعدادهم في مختلف مناطق وأحياء المدينة بالنسبة للخدمات المتاحة وكذلك انتشار المستوطنات العشوائية بدون أي تنظيم أو قاعدة، بالاضافة الى خلق الاحياء الريفية داخل المدينة وحولها وتدهور البيئة الحضرية نتيجة للقدم وسوء الاستعمال، وعدم امكان شبكة المرافق العامة من استيعاب الزيادة السكانية بالنسبة للخدمات المطلوبة ومن ثم خلق مشكلات المياه وشبكة المجاري ان وجدت، حيث اصبحت عمليات تخطيط التنمية الحضرية للمدن غير متوازنة مع نموها الحضري.

ان السبب الرئيسي في ذلك واضح وجلي حيث أن الاحتلال الاسرائيلي مارس سياسة تحديد حدود النفوذ للبلديات والقرى وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية بما يخدم مصالحه الامنية دون الاهتمام بمتطلبات التنمية للسكان والتطور الاقتصادي، كذلك فإن غياب القوانين والتشريعات الخاصة بالنمو السكاني، أدى الى العشوائية في تطوير المدن والقرى، واحداث التعارض في استعمالات الاراضي بين المراكز الحضرية والمناطق الزراعية.

وبعد تحمل السلطة الوطنية مسئولية الاشراف على تطور المدن حيث ظهرت الفجوة الواضحة التي تركها الاحتلال، والتي تمثلت في بنية تحتية مدمرة تماماً، وخلل واضح في تركيب الهياكل الاساسية للمدن، وعدم مراعاة التأثير البيئي للمناطق السكنية، والنقص في الخدمات والمراكز الاجتماعية والترفيهية على مستوى المدن والمجاورات السكنية، بدأت السلطة الوطنية في وضع البرامج الخاصة باعادة التطوير والتخطيط المرتبطة بالنمو الحضري على جميع المستويات لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وحماية البيئة التي تتسم بالترابط لتكون مع بعضها البعض عناصر التنمية المستدامة للتوصل الى رفع نوعية الحياه للسكان، الا أن ذلك يحتاج الى بعض الوقت حتى يتم وضع خطط وطنية واقليمية شاملة تعنى بتوجيه التطوير وتوفير الخدمات اللازمة للسكان.

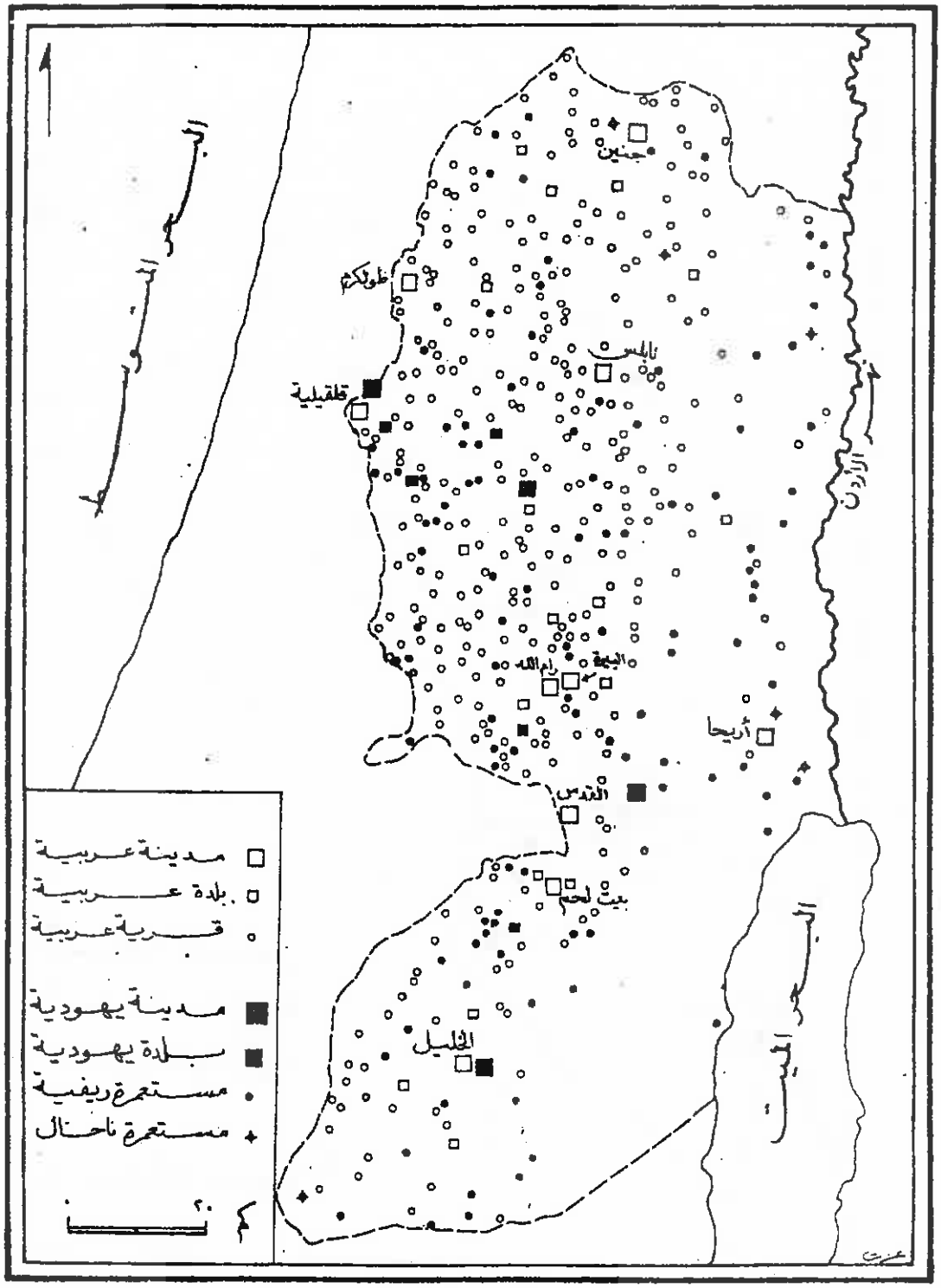

توزيع المراكز العمرانية العربية واليهودية
فى الضفة الغربيـــة

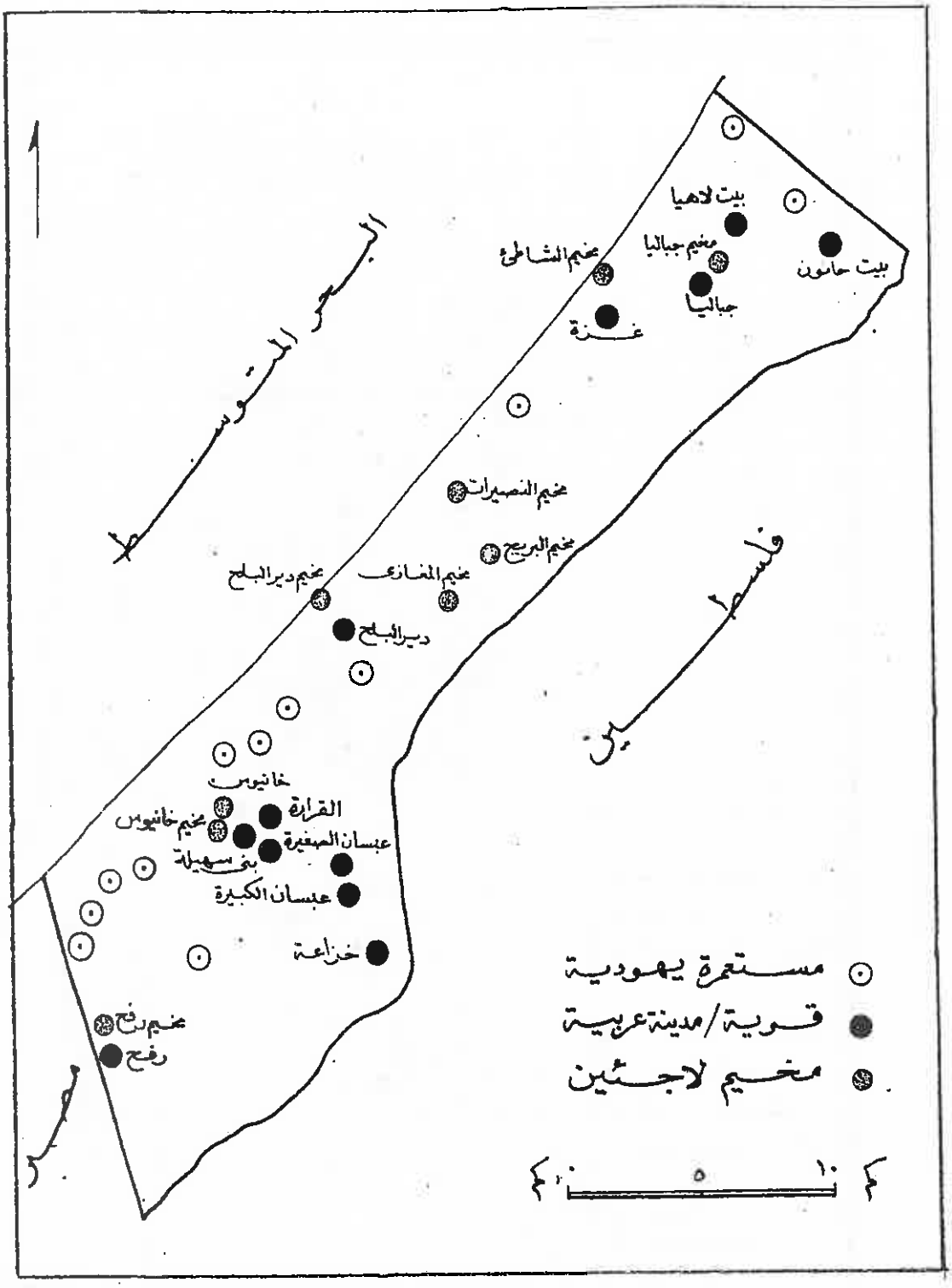

المراكز العمرانية العربية واليهودية فى قطاع غزة

من جانب اخر فإن استمرار عملية التحضر بشكل موازي دون توقف ستلقي على المدن والقرى مزيد من الاعباء ولن تستطيع مواكبة التزايد السكاني ومتطلباته الا بتوافر موارد كبيرة بشكل خاص ومناطق السلطة الوطنية بشكل عام تفتقر اليها حالياً.

وأهم المشاكل الرئيسية التي تواجه المستوطنات البشرية وعلى وجه الخصوص في المدن كما يلي:

- الزيادة المضطردة للنمو الحضري.
- عدم كفاية الموارد والمالية والافتقار الى فرص العمل.
- عدم كفاية الموجودات من المباني والخدمات والهياكل الاساسية وتدهورها.
- الافتقار الى المرافق الصحية والتعليمية.
- استخدام الاراضي نحو غير ملائم ونقص المساحات الخضراء.
- تدهور وتدني مستوى البنية التحتية.

التفاوت بين المجتمع الحضري والريفي:

يبين التركيب الاجتماعي للسكان في الاراضي المحتلة فرق شاسع بين شرائح المجتمع الريفي والحضري في القرى والمجتمعات الحضرية على حد سواء، ويتضح هذا التباين بشكل كبير في غزة حيث اعتاد مزارعو الحمضيات تشغيل عدد كبير من القوى العاملة الزراعية بمرتبات اسبوعية، وبالمقارنة فان الضفة الغربية كمجتمع ريفي يكثر فيه الفلاحين الذين يزرعون أراضي صغيرة،(يتركز معظمها في وادي الاردن) ونصيب كل اسرة ريفية يقل عن 50 دونم تشمل هذه الفئة أكثر من 84٪ من مالكي الاراضي وتغطى أكثر من 34٪ من مساحة كل الاراضي المملوكة، وعلى صعيد آخر يلاحظ أن اقل من 1٪ من مالكي الاراضي يملكون 38٪ من مساحة الارض بنصيب 100 دونم لكل شخص، ان الاراضي الزراعية الجافة والاراضي الاقل من 100 دونم تستعمل لزراعة المواد الغذائية.

جدول يوضح التفاوت في التركيب الاقتصادي – الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة

الخصائص الاجتماعية	قطاع غزة	الضفة الغربية
الكثافة السكانية	عالي جدا 1400 نسمة / كم2	منخفض جدا 135 نسمة /كم2
نسبة بين سكان الريف الى سكان الحضر	20٪ من عدد السكان	62٪ من عدد السكان
التوزيع الحضري للسكان	يتركزون في منطقة حضرية كبيرة (مدينة غزة)	يوجد 11 مركز حضري متوسط (35,000 – 90,000 نسمة)
التوزيع الريفي للسكان	8 مخيمات ، 9 قرى	430 قرية
اسلوب الزراعة	48٪ تعتمد على الري	زراعة بعلية، 95٪ من الارض مزارع صغيرة
ملكية الاراضي	كبيرة ومتوسطة الحجم – مزروع	متوسطة وصغيرة – قسائم مملوكة
الطبقات الاجتماعية	طبقة عالية وتفاوت اجتماعي	تجانس اجتماعي نسبي
نسبة اللاجئين من المجموع الكلي	63٪	18٪

المصدر: Palestinian Society In Gaza , WestBank and Arab Jerusalem

ملاحظة: تم حساب الكثافة السكانية في الجدول السابق بقسمة عدد السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على المساحة الكلية لكل منهما، ولكن اذا تم استقطاع المساحة التي تحتلها المستوطنات الاسرائيلية فتزداد الكثافة السكانية بنسبة كبيرة.

هناك تجمعات فلسطينية حضرية حسب معايير الدول النامية، ويفترض أن هنالك 60٪ من الشعب الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية ،قطاع غزة وشرقي القدس يعيشون في مناطق حضرية.

ولكن هنالك فروقات كبيرة داخل المناطق الثلاثة، تفترض البيانات الاسرائيلية لعام 1987 بان 47٪ من السكان يعيشون داخل مناطق حضرية موزعين على 11 مدينة بمعدل 43.000 مواطن في كل منها، ويشير مسح اجري على اسر الضفة الغربية ان 62٪ من سكانها هم ريفيون يسكنون في أكثر من 400 قرية ومخيمات لاجئين، بالرغم من ذلك هنالك عدد متفاوت من السكان الحضر، 75٪ منهم يتركزون في ثلاثة مناطق رئيسية: نابلس، الخليل، منطقة القدس الكبرى (وتشمل بيت لحم، رام الله، والبيرة).

تعتبر كل مدن الضفة الغربية تقريباً مراكز تجارية وخدماتية للمناطق الريفية المجاورة، كما توجد بها بعض الصناعات الخفيفة التي يعمل بها 428 شخص في كل مؤسسة، خلال العقود القليلة الماضية كان هنالك استقرار ونمو مطرد في حجم التجمعات الحضرية والريفية بسبب قرب مراكز المدن بالنسبة للقرى المجاورة.

ان الفرق الاجتماعي الرئيسي داخل المدن هو نفس الفرق بين سكان مخيمات اللاجئين خارج هذه المخيمات. بالمقارنة فان معظم قطاع غزة هو مجتمع حضري حيث يعيش 75٪ - 80٪ من السكان في غزة وخانيونس ورفح، تتميز غزة بكثرة سكانها اللاجئين الذي يمثلون ثلثي مجموع السكان، حيث ان ثلثهم تقريباً يقيمون في مخيمات اللاجئين حالياً. أي ان 18٪ من عدد الفلسطينيين الاجمالي يسكنون في مخيمات لاجئين.

ظاهرة التحضر

يختلف حجم التجمعات السكنية من منطقة لاخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة ففي الوقت الذي توجد فيه بعض التجمعات السكنية التي يقل عدد المواطنين فيها عن 1000 نسمة في الضفة الغربية فان اقل تجمع سكني في قطاع غزة يقارب 5000 نسمة وهذا يعكس الكثافة السكانية في منطقة قطاع غزة عنها في الضفة الغربية .

ويلاحظ ان عدد التجمعات السكنية في الضفة الغربية يقارب 400 تجمع سكني وهذا بسبب المساحات الواسعة نسبيا، اما في قطاع غزة فيتواجد عشرات التجمعات السكنية تبعا لعامل المساحة. (مساحة الضفة الغربية تزيد بخمسة عشرة ضعفاعن مساحة قطاع غزة).

جدول يبين التجمعات السكنية في الضفة الغربية و قطاع غزة حسب تقديرات مركز الاحصاء الفلسطيني لعام 1996م.

حجم التجمع السكني	عدد التجمعات السكنية	النسبة المئوية ٪
الضفة الغربية		
أقل من 1000 نسمة	133	4
1000 - 5000 نسمة	197	30
5000 - 10000 نسمة	43	20.5
10000 - 20000 نسمة	16	15.5
20000 - 50000 نسمة	8	17
50000 - 100000 نسمة	1	6
اكبر من 100000 نسمة	1	7
المجموع	399	100
قطاع غزة		
اقل من 10000 نسمة	4	2.4
10000 - 20000 نسمة	5	8.2
20000 - 50000 نسمة	6	22.4
50000 - 100000 نسمة	5	35
اكبر من 100000 نسمة	1	32
المجموع	21	100
المجموع الاجمالي للضفة الغربية و قطاع غزة	420	

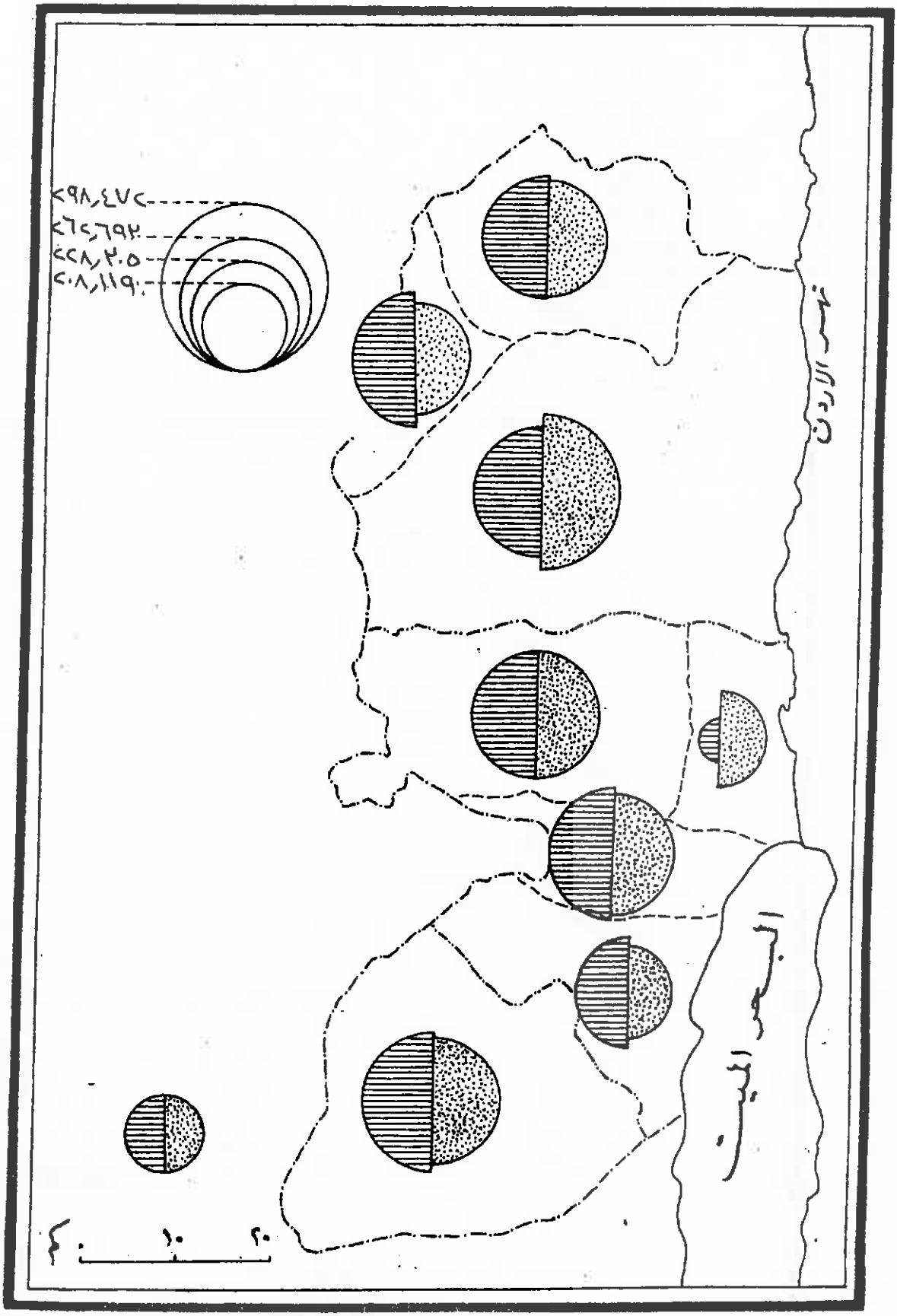

أحجام سكان ألوية الضفة الغربية

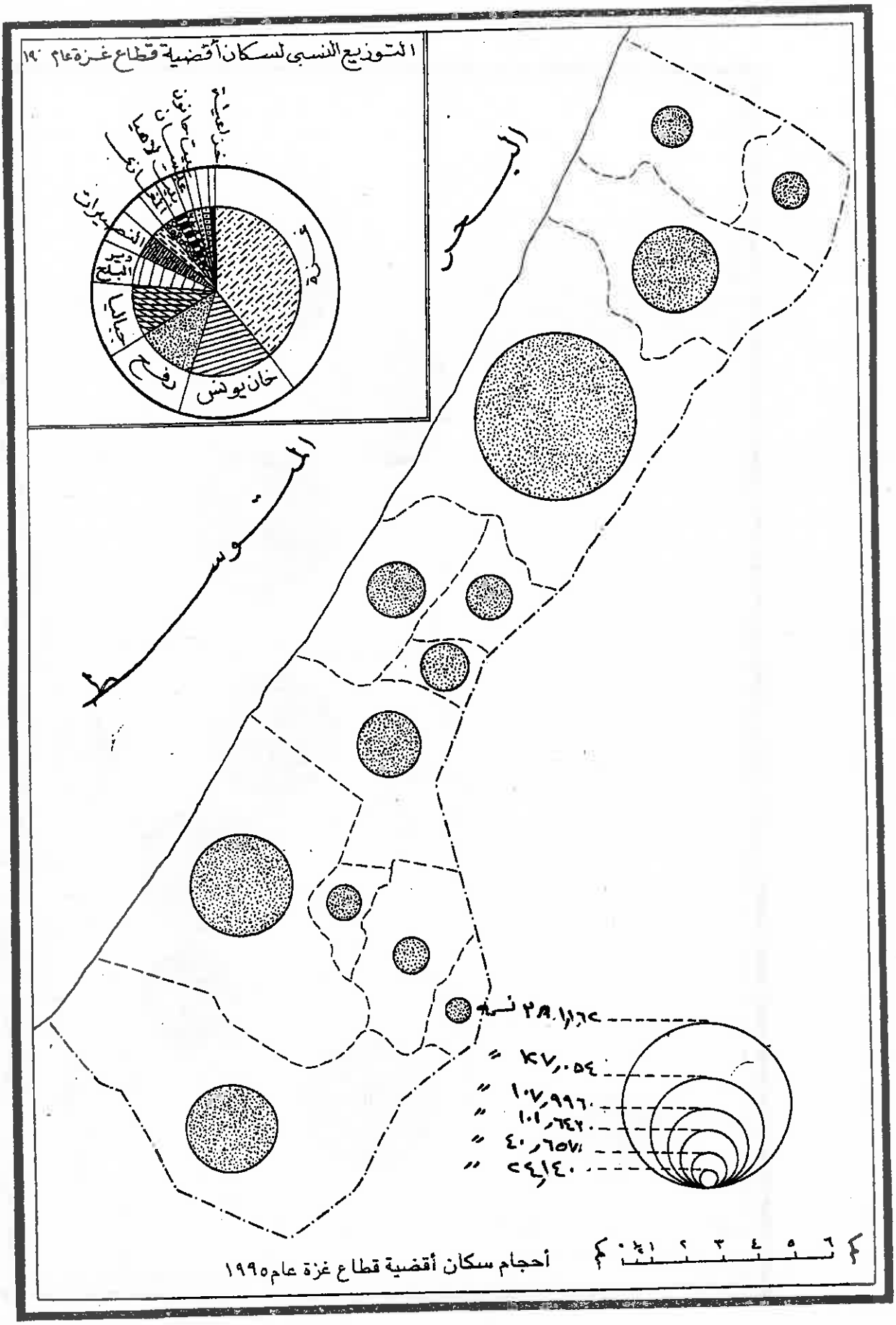

أحجام سكان أقضية قطاع غزة عام ١٩٩٥

خصائص المستوطنات البشرية

يمكن ابراز أهم خصائص المستوطنات البشرية في فلسطين من خلال استعراض بعض المؤشرات السكنية والحضرية التالية:

ادت الظروف الحالية المتمثلة بعودة اعداد كبيرة من الفلسطينيين الى وطنهم بالاضافة الى الزيادة الطبيعية للسكان ضمن محدودية المكان، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة لاستيعاب هذه الاعداد المتزايدة الى ارتفاع نسبة الاكتظاظ السكني مما يعني ازدياد عدد الاسر في المسكن الواحد وذلك في معظم أحياء المدن المتوسطة والفقيرة والقرى هذا بالاضافة الى المشكلة الاكثر الحاحا التي تعانيها مخيمات اللاجئين حيث توجد الاسر التي تعيش في غرفة واحدة مما يعكس الحاجة الملحة والماسة للنهوض بقطاع الاسكان وحل مشكلة المخيمات بتعاون دولي عربي.

أما بخصوص تطور النسيج الحضري للتجمعات السكانية في المدينة الفلسطينية، فيوجد ثلاثة انماط مختلفة النسيج الحضري تتمثل في المدينة القديمة، المدينة الحديثة، مخيمات اللاجئين (المعسكرات).

المدينة القديمة:

التي تعد تراثاً عمرانياً هاماً ومتميزاً بتنظيمه المحكم وتناسقه الكتلي، ونتيجة لعدم خضوع هذه المدن للعناية المستمرة فقد اخذت تشكو من عدة صعوبات كتدهور مبانيها و التغير الوظيفي لبعض مبانيها وكذلك التحول العمراني المستمر بتغيير انماط البناء ومواد البناء المستعملة.

المدينة الحديثة:

شرع في تشييدها منذ أواخر القرن الماضي، نسيجها متعامد، ومباني عمودية ذات طابع غربي وتختص بكل الانشطة الاقتصادية للمدينة، ولكنها تحتوي في احشائها على مخيمات البؤس حيث البنية التحتية معدومة وكذلك الحركة الاقتصادية معدمة وتحتاج الى جهد دولي حثيث لحلها، حيث تصل الكثافة السكنية في بعض منها الى90 – 100 وحدة سكنية/ هكتار.

كما تواجة معظم المدن مشكلة مركزية الخدمات التي تخلق بدورها اختناقات في الحركة من والى مراكز تجارية وادارية وعدم وجود طرق التفافية بديلة للحركة المركزية كذلك تحول المركز تدريجياً من سكنى الى تجاري والتجديد الدائم دون تأسيس بنية تحتية كافية يخلق مشاكل في الخدمات والبنية التحتية شبة المعدمة هذا بالاضافة الى نمو المدن العشوائي في اطراف المدينة وهي احياء كثيرا ما تفتقر الى المرافق الضرورية مما يشكل عبئا اضافيا على المدينة ويدمر نسيجها الحضري.

المخيمات و التجمعات العشوائية

قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب هجرة المواطنين الفلسطينيين من ديارهم عام 1948 م بإنشاء المخيمات لإيواء اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الضفة الغربية و قطاع غزة ، و قد أقيمت هذه المخيمات في أطراف المدن أو فيما يتبعها فوق مساحات الأراضي الفضاء ، و بدأت على شكل مضارب من الخيام ثم تطورت إلى إقامة وحدات سكنية متواضعة من المباني الأسمنتية .

بلغ عدد المخيمات في الضفة الغربية و قطاع غزة ثمانٍ و عشرين مخيماً . بالنسبة لمخيمات الضفة الغربية فبلغت عشرون مخيماً قامت فوق مساحة من الأرض بلغت 5319 دونماً مكان سكانها وفقاً للتعداد الذي أجرته سلطات الإحتلال في أيلول 1967 نحو 58 ألف لاجيء تركز نصفهم في محافظة نابلس التي إستوعبت 50.1٪ منهم في حين إستقر في محافظة القدس 39.6٪ منهم ، و في محافظة الخليل 10.3٪ منهم و قدر عدد سكان هذه المخيمات في عام 1989 م بحوالي 106 ألف لاجيء أو ما يعادل 11٪ من إجمالي عدد المواطنين في الضفة الغربية و قدرت كثافة اللاجئين في المخيمات بحوالي 19.928 نسمة/كم2 و هي أقل بكثير من كثافة اللاجئين في مخيمات قطاع غزة . و في آخر دراسة تقديرية لوكالة الغوث وصل عام 1995م عدد اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية إلى 131.705 وفق السجلات الرسمية منهم 68.6 في منطقة نابلس و 30.233 في منطقة القدس و 25.422 في منطقة الخليل و 5.011 في منطقة أريحا وفق الجدول التالي :

جدول يبين توزيع اللاجئين في الضفة الغربية

الضفة الغربية اللاجئون المسجلون 517.412 لعام 1995				
المنطقة	المخيمات	في المخيمات (بالاف)	خارج المخيمات (بالاف)	المجموع
نابلس	عسكر	10.642	154.003	222.603
	بلاطة	16.405		
	الفارعة	5.421		
	مخيم رقم 1	5.089		
	نور شمس	6.483		
	طولكرم	13.113		
	جنين	11.447		
القدس	شعفاط	7.682	127.161	157.394
	الأمعري	6.598		
	دير عمار	1.696		
	الجلزون	7.160		
	قلنديا	7.097		
الخليل	الدهيشة	8.694	90.062	115.484
	عايدة	3.406		
	بيت جبرين	1.499		
	الفوار	5.048		
	العروب	6.775		
أريحا	عقبة جبر	3.773	8.043	13.054
	عين السلطان	1.238		
	النويعمة	5.011		
خارج غزة		غير مأهول حالياً 2.439	5.438	7.877
المجمـــوع	19	131.705	385.707	517.412

و أما مخيمات قطاع غزة الثمانية ضمت في عام 1960 نحو 154.837 إزدادات أعدادهم في عام 1988 حتى وصل إلى 249.616 لاجئاً و يكتظ سكان المخيمات في القطاع بمساحة ضعيفة جداً إذ بلغت كثافة السكان بينها عام 1989 حوالي 137.649 نسمة/كم2 ، و في آخر إحصائية لوكالة الغوث وصل عام 1995 عدد اللاجئين في مخيمات غزة إلى 362.626 ، وفق السجلات الرسمية منهم 31.446 في منطقة دير البلح و 49.680 في منطقة خانيونس و 65.253 في منطقة النصيرات و 72.729 في منطقة رفح و 63.381 في منطقة الرمال و 80.137 في منطقة جباليا و ذلك وفق الجدول التالي :

جدول يبين توزيع اللاجئين في قطاع غزة

قطاع غزة اللاجئون المسجلون 683.560 لعام 1995				
المنطقة	المخيمات	في المخيمات(بالالف)		خارج المخيمات(بالالف)	المجموع
دير البلح	دير البلح	14.578	31.446	27.091	58.537
	المغازي	16.868			
خان يونس	خان يونس	49.680		68.792	118.472
النصيرات	النصيرات	41.323	65.253	14.990	80.243
	البريج	23.930			
رفح	رفح	72.729		40.563	113.292
الرمال	الشاطيء	63.381		45.835	109.216
جباليا	جباليا	80.137		36.848	116.985
مدينة غزة				86.815	86.815
المجمـــوع	8	362.626		320.934	683.560

أما من حيث التركيب الداخلي للمخيمات فهو مزيج يجمع بين خصائص التركيب الداخلي لكل من القرية و المدينة ، فالوحدات السكنية عبارة عن غرفة أو أكثر تخصص لإيواء أسرة صغيرة أو كبيرة و تفتقر الوحدات السكنية إلى تجهيزات البيوت المعروفة في الريف أو المدن و قد أقيمت الوحدات متراصة على شكل أسراب طويلة تفصلها أزقة ضيقة و غير نظيفة ، و يوجد في المخيم شارع رئيسي يشتمل عادة على المحلات التجارية (السوق ، و المسجد ، و بعض المدارس و عيادة صحية ، و قد زودت غالبية بيوت المخيمات بالكهرباء ، كما زود بعضها بالمياه ، و يوجد ضغط كبير على المرافق و الخدمات العامة في المخيمات ، ففي مخيمات قطاع غزة يبلغ نصيب المعلم من

التلاميذ ما يزيد عن 50 طالب ، و نصيب المدرسة الواحدة 800 طالب ، و نصيب الطبيب الواحد حوالي 10 آلاف نسمة ونصيب كل عيادة من اللاجئين فقط 45 ألف نسمة ، و قد أشارت أرقام المجموعة الإحصائية لعام 1984 إلى أن 85٪ من الوحدات السكنية في المخيمات في قطاع غزة تشتملعلى مطبخ خاص بالأسرة و أن 49٪ من المساكن لا يوجد فيها حمام و ان 1٪ من المساكن لا يوجد فيها مرحاض ، و أن 40٪ من المساكن توجد بداخلها مياه جارية و أن 84٪ من المساكن يصلها تيار كهربائي ، و يرافق هذا النقص في التجهيزات محدودية عدد الغرف في البيت الواحد ، إذ أن نصيب الغرفة الواحدة في المتوسط يبلغ 6 أشخاص ، و عملياً فإن المخيمات تستوعب 39٪ من إجمالي المواطنين في قطاع غزة .

و يستوعب مخيما جباليا و الشاطيء (المنطقة الشمالية) حوالي 38.4٪ من سكان المخيمات بينما يستوعب مخيما خان يونس و رفح (المنطقة الجنوبية حوالي 34.5٪ من سكان المخيمات ، و أما البريج و النصيرات و المغازي و دير البلح (المنطقة الوسطى) فإنها تستوعب 27.1٪ من سكان المخيمات .

و الجدير بالذكر أن سلطات الإحتلال كانت ترى دائماً في المخيمات عقبة حقيقية أمام أمنها الداخلي، و من هذا المنطلق خططت لإزالة هذه المخيمات و تبديد سكانها في أماكن متفرقة من خلال سياسات هدم البيوت و ترحيل الأسر بحجة الدوافع الأمنية .

في السبعينات توجهت سياسة الإحتلال الإسرائيلية نحو تذويب مشكلة اللاجئين من خلال إحلال المخيمات الفلسطينية في مناطق سكنية جديدة ، ففي قطاع غزة تمت محاولة نقل جزء من سكان مخيمي الشاطئ وجباليا الى مناطق جديدة كمنطقة الشيخ رضوان ومنطقة بيت لاهيا ، وفي خانيونس باسكان حي الامل ورفح باسكان تل السلطان وكذلك مناطق اخرى في الضفة الغربية. وقد ساهمت اللاجئ الفلسطيني بافشال سياسة الاحتلال باحلال المخيمات باعتبار ان مشكلة اللاجئين لابد وان تحل بشكل جذري وهي مشكلة سياسية بداية ومن ثم اقتصادية واجتماعية، ويجب ان تؤخذ جميع الاعتبارات في ذلك . وحتى الاسكانات التي حاول الاحتلال تنفيذها في الشيخ رضوان وتل السلطان وحي الامل ...الخ.، فما هي الا مخيمات جديدة بنمط اخر غير الذي اعتاده الناس ، فالكثافة السكنية تزيد في تلك المناطق عن الكثافة في المخيم الاصلي والبيوت التي يسكنها السكان تحتاج الى كثير من التشطيبات ، ويجب الاخذ بعين الاعتبار لحل مشاكل المخيمات، النواحي الاجتماعية والاقتصادية للسكان من اجل حياة افضل ومستقبل افضل.

أما ما يتعلق بالتجمعات العشوائية في قطاع غزة و الضفة الغربية فهناك العشرات منها تنتشر في مناطق متفرقة على أطراف المدن و بداخلها و في المناطق الإقليمية الزراعية ،و اهم ما تتميز به

هذه التجمعات أنها أقيمت على أراض زراعية بنسبة 95٪ و هي أراض حكومية بالدرجة الأولى، و تم ذلك من خلال التعديات المباشرة على هذه الأرض من أجل بناء مساكن أو مأوى غالباً من الصفيح أو الأخشاب و مخلفات البناء المتنوعة.

و يتكون مايزيد على 90٪ من سكان هذه التجمعات من أسر بدوية لم تعرف الإستقرار من قبل، أو من مخيمات اللاجئين آثروا هروباً من ضائقة السكن و الإزدحام السكاني و في إحصائية لهذه التجمعات قامت بها و زارة الإسكان في السلطة الوطنية الفلسطينية تبين أنه في قطاع غزة فقط أن هناك ما يزيد على 40 تجمعاً من هذا النوع بالطبع تفتقر معظم هذه التجمعات لأى الخدمات و البنية التحتية ، و يعيش السكان في ظروف صحية و بيئية سيئة بل خطيرة جدا، وتقل نسبة التعليم والوعي و تنتشر الأمراض .

مدينة القدس

لا يتسع المجال في هذا التقرير لدراسة مشاكل المدن المعقدة و المراكز الحضرية أثر سياسات و الإستيطان الإسرائيلي ، و رغم هذا لابد من التطرق لمدينة القدس كعاصمة تاريخية للدولة الفلسطينية .

للقدس اهمية تاريخية و إجتماعية و ثقافية و سياسية على مر العصور، و هي من المدن المعمرة، إذ يمتد أصلها إلى 35 قرناً ، تقع القدس على خط طول 13 35 درجة شرقا، و خط عرض 52 31درجة شمالاً، و ترتفع نحو 750م عن سطح البحر، ترجع أهمية موقع القدس الجغرافي إلى أنه يجمع بين ميزة الإنغلاق و ما يعطيه من حماية للمدينة ، و ميزة الإنفتاح و ما يعطيه من إمكان الإتصال بالمناطق و الأقطار المجاورة ، و لا يقل موضع المدينة أهمية عن موقعها ، فهو موضع ديني دفاعي يجمع بين طهارة المكان و سهولة الدفاع عنه و قد تعاقبت كثير من الأمم على هذا المكان منذ بداية التاريخ حتى اليوم ، و شهد موضع المدينة حروباً كثيرة أدت إلى تعاقب البناء و الهدم بما لا يقل عن 18 مرة خلال تاريخها .

و طبيعة أرض المدينة منحدرة جداً ، إذ يصل الفرق بين مستوى أعلى نقطة و أدنى نقلطة في المدينة نحو 155 متراً ، و كانت نشأة النواة الولى للمدينة على تلال الظهور (الطور –تل أوفل) المطلة على قرية سلوان إلى الجنوب الشرقي من المسجد الأقصى، ويحيط وادي قدرون بالمدينة القديمة من الناحية الشرقية في حين يحيط وادي الربابة بها من الجهة الجنوبية و وادي الزبل من الجهة الغربية، و قد كونت هذه الأودية الثلاثة خطوطاً دفاعية طبيعية جعلت إقتحام القدس أمراً صعباً إلا من الجهتين الشمالية و الشمالية الغربية، و قد لاحظ جميع المؤرخين أن جميع الجيوش التي فتحت القدس قديماً و حديثاً دخلتها من الشمال .

هجرت النواة الأولى للمدينة بمرور الزمن و حلت محلها نواة رئيسية تقوم على تلال أخرى غير تلال الظهور (الطور) مثل مرتفع بيت الزيتون (بزيتا) في الشمال الشرقي للمدينة بين باب الساهرة و باب حطة ، و مرتفع ساحة الحر (موريا) في الشرق ، و مرتفع صهيون في الجنوب الغربي ، و هي المرتفعات التي تقع داخل السور فيما يعرف اليوم بالقدس القديمة ، و قد بنى السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1542 سوراً عظيماً يحيط بالقدس القديمة و يبلغ محيطه حوالي 4 كم و له سبعة أبواب.

و لم يعد موضع المدينة القديمة يستوعب السكان و المباني السكنية داخل السور نتيجة نمو عدد السكان بصورة مستمرة ، فإمتد العمران خارج السور في جميع الجهات ، و أنشئت الأحياء الحديثة فيما عرف بالقدس الجديدة ، إضافة إلى الضواحي المرتبطة بالمدينة ، و كانت في القديم قرى تابعة

لها ، و لا يسير نمو المدينة عمرانياً في كل الجهات على السواء لأن طبيعة الموضع الذي يتفاوت طبوغرافياً تتحكم في إمتدادها ، و قد إلتحمت قرى مثل شعفاط و بيت حنينا و سلوان و عين كارم بالمدينة و أصبحت ضواحي لها ، وزحف العمران على بعض الجبال المجاورة و أقيمت عليها أحياء جميلة مثل حي المشارف على جبل المشارف شمالي المدينة ، و حي القطمون على جبل القطمون ، و حي المكبر على جبل المكبر جنوبي المدينة .

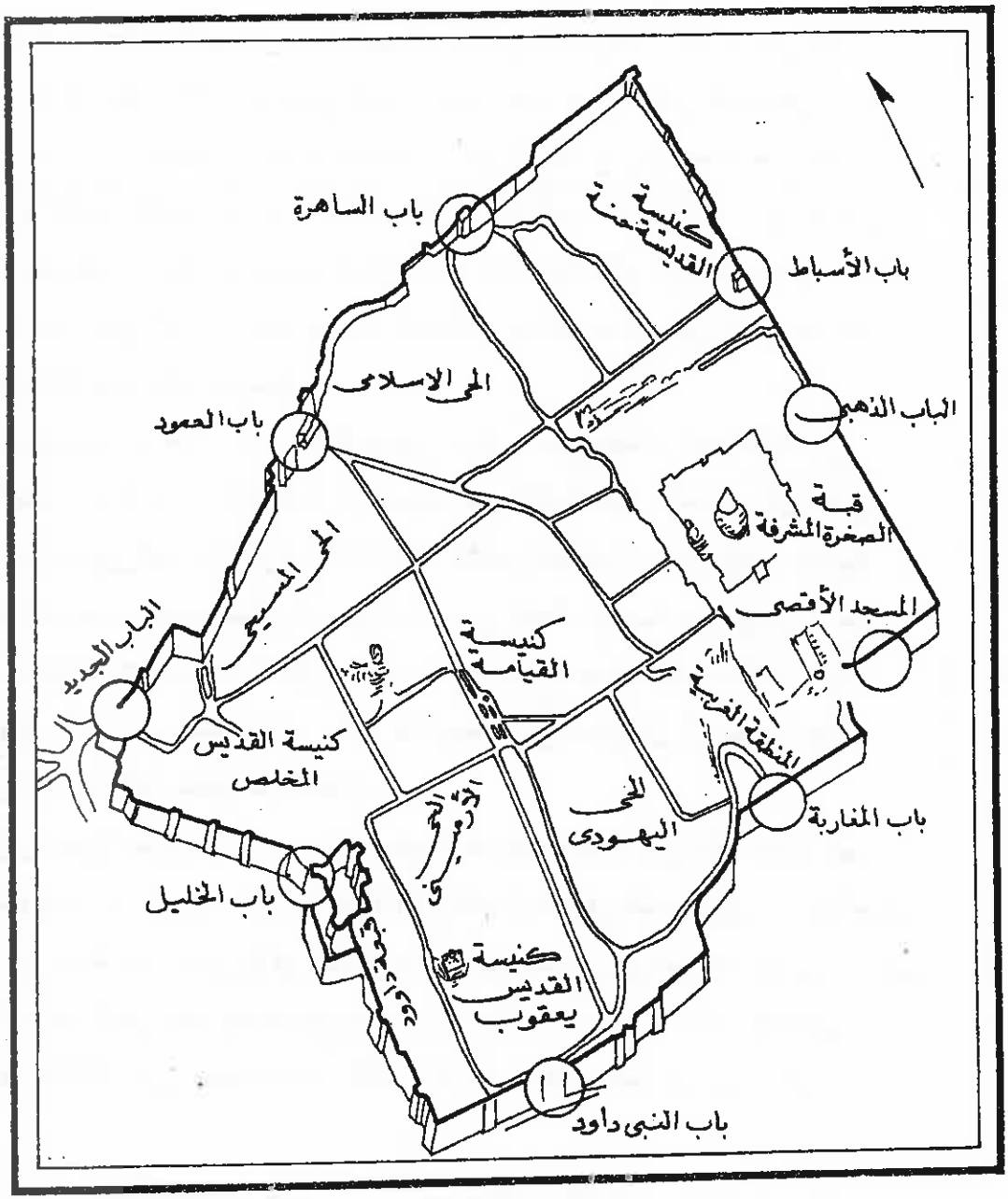

مدينة القدس القديمة

أما القدس الجديدة فإن نموها أصبح مقصوراً على الإتجاه نحو الغرب إثر إنفصالها عن القدس القديمة في اعقاب حرب 1948، و إمتدت الأحياء السكنية اليهودية نحو الغرب بينما خطط للمركز التجاري أن يزحف نحو الشمال الغربي، و للدوائر الرسمية و المؤسسات أن تمتد نحو الجنوب، و قد أسهم الإمتداد العمراني لكل من القدس القديمة و القدس الجديدة في إتساع رقعة القدس من حوالي 19 (ألف) دونم في عام 1948 إلى حوالي 38 (ألف) دونم في 1967 .

وتفتقر مدينة القدس لمصادر المياه لذا فإن المياه تجلب إلى المدينة من الخارج كما أنها تعتمد على المنطقة الريفية المحيطة بها للتزود بحاجتها من الخضار و الفواكه، و يقوم إقتصاد المدينة على التجارة و السياحة و الصناعات الحرفية، إذ يؤمها السياح طوال أيام العام و بخاصة في المواسم و الأعياد، الأمر الذي ينشط الفعاليات الإقتصادية و الخدمات المرتبطة بالحركة السياحية كالفنادق و المطاعم و الصناعات السياحية الحرفية.

و قد ضمت القدس القديمة إلى القدس الجديدة بعد إحتلال يونيو- حزيران 1967، و قامت سلطات الإحتلال بتشويه المعالم الحضرية للمدينة المقدسة من خلال عمليات تهجير المواطنين العرب من بيوتهم، و تدمير بعض الأحياء مثل حي المغاربة و حي الشرف ، و إخلاء المساكن العربية بحجة السلامة العامة، و مصادرة الأراضي في و ادي الجوز و حي العيزرية، و تعقيد منح الرخص للبناء بغرض عرقلة النمو العمراني للقدس الشرقية و قد قامت سلطات الإحتلال بتوسيع مساحة الأراضي التابعة لبلدية القدس لتصل إلى حوالي 108 (ألاف) دونم في عام 1987.

بلغ عدد سكان المنطقة العربية من القدس 80 (ألف) مواطن عربي في عام 1961، بينما قدر عدد اليهود في المنطقة اليهودية من القدس بحوالي 167 (ألف) في العام نفسه، و بذلك كان إجمالي سكان القدس من مواطنين عرب و مستعمرين يهود في ذلك العام حوالي 247 (ألف) نسمة و في عام 1990 قدر عدد سكان القدس بحوالي 381 (ألف) نسمة، منهم 231 (ألف) يهودي يقيمون في (28) حياً، و 150 (ألف) مواطن عربي يقيمون في (8) أحياء، و وفقاً للخطط التي وضعتها اللجان الوزارية الخاصة بالقدس، فإن هناك إتجاهاً لزيادة عدد السكان اليهود في القدس (القديمة و الجديدة) خلال السنوات القليلة القادمة من 381 ألفاً إلى 750 ألفاً ، و الحفاظ على النسبة المتمثلة في (78٪) من اليهود و (22٪) من العرب في آخر تقديرات سكانية لسكان القدس العرب.

و في ضوء هذه السياسة يمكننا أن نفسر حرص سلطات الإحتلال على تضييق الخناق على المواطنين العرب في القدس من خلال الإبطاء في مشاريع البناء لديهم، وخلال الأعوام الأخيرة تم بناء 390 (ألف)م2 من الوحدات السكنية لليهود، و بالمقابل حصل العرب في المدينة على 43

(ألف) م2 فقط، أي كان متوسط نصيب الفرد اليهودي من البناء سنوياً 1.3م2 من مجموع البناء في المدينة، و كان متوسط نصيب الفرد العربي 0.4م2 فقط.

و لم تقتصر إسرائيل على عملية توحيد القدس و جعلها عاصمة لها، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك و قررت توسيع رقعة القدس من خلال نظام المشروع الإسرائيلي لمنطقة المركز، و هو أو ل مشروع متكامل يعلن عنه رسمياً، و سمي بالمشروع التنظيمي الإقليمي الجزئي رقم82/1، و قد تضمن المشروع ثمانية فصول و ست خرائط، و إعتبرت القدس فيه مركز فلسطين الذي يغطي 30٪ من مساحة الضفة الغربية، و قد نص المشروع الذي وافق الكنيست الإسرائيلي عليه أخيراً على أن القدس الكبرى (الموسعة) تمتد من الخان الأحمر شرقاً إلى مستعمرة بيت شميش (قرب اللطرون) غرباً، و من بيت إيل (قرية بيتين) شمال البيرة شمالاً إلى مستعمرة كريات أربع قرب الخليل جنوباً وهذا ما يتعارض مع مقررات الشرعية الدوليةبعدم احتلال اراضي الغير واخلائها من سكانها الاصليين.

و الجدير بالذكر أن هذا المشروع يغطي مساحة معمورة تبلغ 58.941 دونماً من المراكز العمرانية العربية في الضفة الغربية و عددها 68 مركزاً حضرياً و ريفياً، أو ما نسبته 13٪ من مساحة المشروع، كما أنه يغطي أيضاً مناطق الإسكان اليهودية التي تبلغ مساحتها 76.608 دونم، أو ما نسبته 17٪ من مساحة المشروع، و تبلغ مساحة الحدائق العامة داخل منطقة المشروع 28.820 دونماً أو ما نسبته 6.5٪، و لا يسمح بالبناء فيها، إضافة إلى مساحة الطرق و المطار البالغة 18.340 دونماً أو ما نسبته 4٪، أما الأراضي الزراعية فإن مساحتها تبلغ 263.570 دونماً ، أو ما نسبته 59.5٪ من مساحة المشروع ، و توقع المشروع أن يصل عدد المواطنين العرب داخل منطقته حوالي 410.812 نسمة في عام 2002، و أن يصل عدد المستعمرين الإسرائيليين 919.296، أي أكثر من ضعف عدد المواطنين العرب.

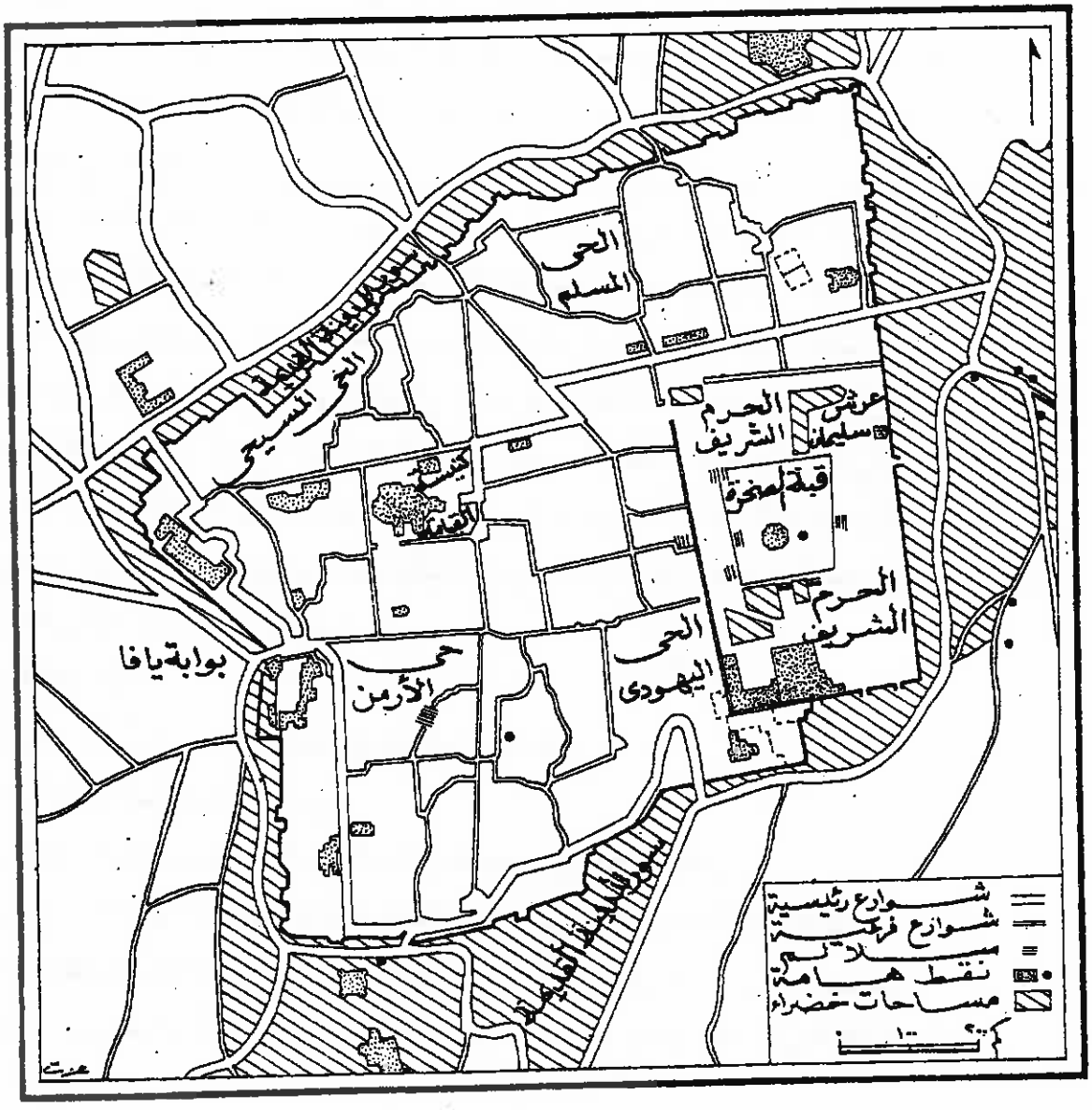

مورفولوجية مدينة القدس

2. تقييم الانجازات في مجال المستوطنات البشرية

2. 1 السياسة المتوخاة في مجال المستوطنات البشرية

تحتل المستوطنات البشرية مكانة خاصة ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفلسطين لان السكن هو أهم الدعائم الحياتية للفرد والاسرة والمجموعة.

- يجب أن تكون الدولة هي المحرك الاساسي للاسكان بوضع سياسة أسعار الاراضي ومواد البناء المطلوبة، والتحضير لعمل مشروعات لمحدودي الدخل بشكل يتناسب مع الدخل المنخفض للاسرة 300 – 600 دولار وأيضاً توفير شقق للايجار لذوي الدخل المنخفض والمتوسط بأجور تتناسب مع دخل الاسرة الشهري لـ 300 دولار.
- احداث مؤسسات عامة وخاصة لقطاع المستوطنات البشرية يقوم بدوره بسد الحاجة الماسة الى السكن وتشكيل جهاز رقابة الجودة والمتانة والاسعار لتلك المؤسسات بما يتلاءم مع حاجة الجمهور وانشاء صندوق النهوض بالاسكان لخدمة المستأجرين واسناد قروض شروطها ميسرة للاسر.
- البدء بوضع أسس وسياسة الاعتماد على الذات في انشاء المستوطنات البشرية باقرار استراتيجية وطنية لذلك بتنمية المستوطنات البشرية كماً وكيفاً لارساء الامن والاستقرار الاجتماعي التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي بما يعنيه انشاء المباني من ايجاد فرص عمل ومن البدء في انشاء مصانع لانتاج مواد البناء بكافة انواعها واشكالها وكذلك تطوير طرق التنفيذ والسرعة لانجاز المهام الجسام المطلوبة في الخمسة سنوات المقبلة.

ومن بين هذه الاجراءات:

- تأسيس مؤسسات عامة تعني بالبعث العقاري (وكالات عقارية)
- تشجيع المبادرات الخاصة للبعث العقاري.
- ايجاد نظام تمويل "صندوق وطني للادخار السكني وتطويره الى بنك للاسكان.
- تخفيف الاجراءات الادارية "الروتين" واعداد خطط سريعة للتهيئة العمرانية "البنية التحتية".
- الحد من البناء العشوائي داخل وخارج حدود النفوذ للمدن والقرى الذي بدوره يرهق الاقتصاد الوطني ويتطلب خدمات كثيرة تثقل كاهل المجالس والبلدية والقروية وتؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

والاستراتيجية الوطنية للاسكان تضمن جملة من الاهداف المحددة:

- سد الحاجة السكنية وخاصة للاسر ذات الدخل المحدود.
- النهوض بالسكن الريفي والمخيمات.

- التخطيط لعمل الاحياء المتوازنة داخل المدن تشمل كافة طبقات الشعب.
- تطوير نوعية البناء للتحكم بالتكلفة والتشجيع على استعمال مواد بناء تصنع محلياً مع الالتزام بمعايير التهيئة وطرق البناء.
- تبسيط الاجراءات الادارية لتحقيق الاهداف المرجوة.
- الحفاظ على الرصيد العقاري القائم للتخفيف من حدة الطلب على المساكن الجديدة.

الاطار التشريعي:

لقد جهدت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ حضورها على الإطلاع على التشريعات التي كانت متداولة من قبل فظهر عدم صلاحية الكثير من هذه اللوائح و التشريعات لعدم تماشيها مع الأوضاع الحضارية الراهنة و إختلافها من مكان لآخر نظراً للظروف السياسية التي مرت بها الضفة الغربية و قطاع غزة ، فعكفت على تطوير بعضها و سن بعض التشريعات و النظم الجديدة التي بدورها تشجع المبادرات الخاصة بالمتطلبات المتزايدة على سوق الإسكان ، و إن كان ذلك محفوفاً بالمشاكل بحيث أن هذه التشريعات بقيت معطلة من الوجهة القانونية إلى حين تأسيس المجلس التشريعي المسئول .لقد إتخذ إتجاه العمل على القوانين و التشريعات منحنيين : الأول وضع التشريعات التي بدورها ستحكم و تنظم عملية البناء، و الثاني وضع تشريعات و خطوات قانونية لتفعيل عملية الإستثمار الإسكاني .

فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة لعملية البناء :

تم إعتماد قانون تمليك الطوابق و الشقق كما و تم إنجاز المسودات النهائية لبعض النظم و القوانين مثل قانون المباني الآيلة للسقوط و قانون تنظيم الإعلان و قانون تقسيم الأراضي و قانون التخطيط العمراني و أخرى . . .

الأرض وكيفية توفيرها:

نظراً لخضوع الأراضي الحكومية تحت تصرف وزارة الإسكان فلقد قامت وزارة الإسكان بتصنيف الأراضي الصالحة للسكن و العمل على تخطيطها ضمن خطة طارئة لكبح جماح النقص المتنامي من الرصيد السكني . هذا إلى جانب ربط المشاريع الإسكانية الجديدة بمؤسسة وزارة الإسكان من حيث مراقبة التنفيذ كي تخرج بالمتطلبات الحضارية الجديدة التي تليق بالمواطن الفلسطيني .

هناك عدة مشاكل تواجهة قطاع الاسكان فيما يتعلق بالاراضي ومنها:

1. شحة الاراضي الحكومية المتوفرة في الضفة والقطاع.

2. الملكيات الخاصة.
3. العادات والتقاليد.
4. انخفاض معدلات الدخل.

انجاز المساكن والتشجيع على البناء

يجب الاسراع في وضع وتنفيذ عدد من الاجراءات للمساهمة في تشجيع القطاعين العام والخاص لدعم قطاع الاسكان وذلك عن طريق:

1. تأسيس جمعيات تعاونية للاسكان المشترك.
2. دعم مشاريع الترميم والصيانة والتجديد العمراني "الاحياء القديمة والمخيمات والقرى".
3. القضاء على ظاهرة البناء العشوائي.
4. مراجعة وتقويم قوانين الايجار القائمة بين المالك والمستأجر لحماية الطرفين.

تحسين نوعية البناء:

للوصول الى عملية تحسين نوعية البناء يجب القيام بضبط الانشطة والاختصاصات والاصناف والحدود القصوى الموافقة لها والتي من خلالها يمكن لمقاولات البناء والاشغال العامة والخاصة الحصول فيها على المصادقة، كذلك تجنيد الطاقات والامكانيات البشرية والمادية والمالية الواجب توفرها لدى هذه المقاولات.

طرق التمويل:

تخفيف العبء على ميزانية الدولة بتشجيع القطاع الخاص لان الدولة لا تستطيع أن تتحمل التمويل الكامل لقطاع الاسكان، ولتحسين وترشيد نظام التمويل عن طريق:

1. الادخار العائلي للسكن عبر الصندوق الوطني للادخار.
2. تعبئة موارد جديدة لدعم ميزانية الدولة.
3. احداث صندوق الايجار العام والخاص بتخفيض نسبة موظفيه من المرتبات والاجور الموزعة ورصد هذا المنتوج لاعانة الاجراء الذي يرغبون في بناء أو اقتناء قطعة أرض قابلة للسكن.

الإقراض السكني:

1. تأسيس صندوق وطني للادخار السكني "للجمعيات والمؤسسات العاملة في الدولة".
2. تأسيس صندوق بنك الاسكان وهذا مطلب استراتيجي.
3. ادخال المرونة على سياسة الاقراض مع الاخذ بعين الاعتبار معدل دخل الاسرة 300 – 600 دولار او اقل.
4. تطوير خدمات بنكية باحداث قروض جديدة بالاضافة الى قروض الادخار السكني العادي.
5. استثمار صندوق التقاعد والتأمين في منح قروض لبناء محلات للسكن لفائدة التابعين له كذلك صندوق الضمان الاجتماعي.

التحكم بالسوق العقارية:

التحكم في السوق العقارية "أسعار الاراضي والوحدات السكنية وقيمة الايجارات" يمثل أهم الشروط الرئيسية لتوفير المسكن الملائم للجميع واقامة تجمعات سكنية متوازنة وهي لا تتحقق بوضع الاسس القانونية فقط بل باستحداث مؤسسات ولجان رقابة في جميع المجالات المتعلقة بالاسكان.

تأسيس وكالات عقارية للسكن هدفها:

1. تقليص الاسعار ومقاومة الاحتكار والمضاربات.
2. مقاومة البناء العشوائي بمنع عمل افراز خارج مناطق نفوذ البلديات والمجاس القروية، أما فيما يتعلق بداخل المدن فيتم التحكم بعمل قوانين وتخطيط وتشريع شامل للحد من البناء العشوائي في المدن والقرى والمخيمات.
3. الحفاظ على الهوية الوطنية والطابع المعماري للمستوطنات البشرية.
4. برامج لتلبية المرافق الضرورية من طرقات وماء ومجاري وانارة ومساحات خضراء وخدمات ادارية وتجارية وثقافية مع مراعاة النواحي الجمالية والبيئة.
5. عمل موازنة بين المقاسم لذوي الدخل المتوسط والمنخفض والمقاسم ذات الصبغة التجارية.

تشجيع البعث العقاري:

نظراً لزيادة الطلب على المساكن وبهدف الايفاء بالخدمات من المواطن فان تهيئة الاراضي والتمويل تحتاج الى شركات مناطق لعمل ذلك "التوزيع الديمغرافي".

توسيع هذا البعث لكي يشمل:

1. تهيئة الاراضي الصالحة وتجديدها.

2. ترميم المساكن القائمة وتجديدها.
3. تهيئة الاراضي الصالحة للصناعة والانشطة الاقتصادية المختلفة.
4. اعطاء حوافز للباعثين الذين ينجزون مساكن اجتماعية.
5. تنظيم العلاقة بين المستثمر والمواطن فيما يتعلق بالعقود.
6. ضمان الدفعات المستحقة للمواطن.
7. فتح الباب للاستثمارات الخارجية – عربية – فلسطينية – أجنبية.

الصيانة والترميم للرصيد السكني القائم:

لمحاربة ظاهرة البناء العشوائي داخل وحول المدن يجب العناية بتحسين الاوضاع في تلك الاحياء مع توفير الوسائل المطلوبة لذلك من تنمية اقتصادية واجتماعية وذلك باعتماد البرامج التالية:

– *برنامج التنمية البلدية:*

اعانة البلديات على تنفيذ المشاريع الاقتصادية بغية تنمية مواردها المالية الى جانب المشاريع الاجتماعية التي تهدف الى تحسين ظروف المعيشة للسكان تطوير القوانين والتشريعات بما يتلاءم مع اوضاعنا و متطلباتنا وذلك لتعدد القوانين والتشريعات المعمولة بها فهناك قانون البلديات الصادر 1936 وبعض التشريعات من الادارة المصرية خلال 1948 –1967 ايضاً تشريعات الحكم العسكري الاسرائيلي 1967– 1994 وبعد 1994 تشريعات السلطة الوطنية الفلسطينية. ولمزيد من دعم اللامركزية يجب اعطاء المجالس البلدية والقروية مهام وصلاحيات أوسع للقوى الانتاجية والمشاريع الضخمة "الصناعة، التجارة، السياحة".

– اعتماد برنامج التنمية البلدية ويهدف الى:

1. اعادة هيكلية المؤسسات للعمل البلدي والقرى والمخيمات
2. تطوير الموارد البلدية " البشرية والعقارية التجارية ...الخ"
3. الرفع من امكانيات المجالس البلدية والقروية.
4. اعتماد هيكلية لصندوق الاقراض والمساعدات والبلديات.
5. انجاز المشاريع البلدية بتمويل عن طريق الدول المانحة وصندوق القروض والمساعدات لانجاز المشروعات التالية:

* البنية التحتية (طرق، انارة، شبكات مختلفة...الخ).
* مشاريع تجارية اقتصادية (أحياء تجارية، أسواق، التصنيع والتقنية..الخ).

* مشاريع اجتماعية رياضية وثقافية (ملاعب، دور شباب، دور ثقافة...الخ).
* حدائق عامة ومنتزهات وتشجيير والاحياء.

- *صيانة واحياء المدن القديمة:*

الاخذ بالاعتبار اهمية المخزون التاريخي والمعماري الذي تكون من تراكم الحضارات من العصر الكنعاني الاول يليه الروماني يليه البيزنطي فالعربي الاسلامي الاول فالاحتلال واثره السلبي والسلطة الفتية وانجازاتها، وخاصة في المدن الكبرى، غزة، القدس، بيت لحم، نابلس، القرى الفلسطينية القديمة عرابة وشويكة واجنيد و سبسطية ..الخ من القرى الاثرية التاريخية.

- *العناية بالمحيط عن طريق لجان الاحياء:*

للمحافظة على جمال ونظافة الاحياء السكنية وحماية محيطها نجد أنه من الضرورة القصوى تشكيل لجان الاحياء داخل المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية يكون هدفها لتأكيد:

1. ضرورة الاعتماد على الذات.
2. تطوير الكفاءات البشرية لكي تعلو الى مستوى المسئولية.

- تعد اللجان المحلية رديفاً مساعداً للبلديات والسلطة للعناية بالاحياء السكنية واحياء روح العمل التطوعي لدى المواطنين وتحمل المسئولية تجاة الاخرين.

هذه اللجان تتكون من 6 الى 9 أفراد يتم اختيارهم "انتخابهم" على أساس:

* الابداع والاستقامة.
* التأثير الاجتماعي والادبي.
* الجاهزية للعمل للصالح العام دون تردد.

<u>تحسين أوضاع السكن في الريف والمناطق العشوائية:</u>

ويتم ذلك بخلق تنمية شاملة للوسط الحضري والريفي على حد سواء مما يساعد على خلق توازن بين الريف والمدينة لايقاف ظاهرة الهجرة الى المدينة بايجاد فرص عمل متاحة في جميع المناطق المأهولة. يتم تمويل ذلك اما ذاتياً أو من خلال القطاع الخاص بخلق برامج خاصة بالقرى والمدن كما يلي:

1. برنامج الاسكان الريفي.
2. برنامج القضاء على البناء العشوائي.

3. صندوق التضامن الوطني.
4. اعتماد برنامج القرى الريفية المندمجة

ملاءمة نظام التمويل للاسكان:

ملائمة التمويل الى الامكانيات المالية المتاحة للعائلات والاقتصاد الوطني والتوازنات العامة للمالية.

1. لا تستطيع الدول ومدنها تحمل مسئولية التوطين للسكان.
2. واجب الدولة أن تدعم اسكان محدودي الدخل ضمن الامكانيات المتاحة.
3. مبدأ المشاركة بين الخاص والعام "تشريك المنتفع".
4. التمويل الذاتي 30٪ والباقي قروض ميسرة لـ 15 – 20 سنة بفائض لا يزيد عن 5٪ ان أمكن.
5. تشجيع الخواص بانجاز المساكن وذلك بالسماح بالاقتراض من البنوك واستحداث منحة السكن من الضريبة لتغطية الفوائد العائدة من تلك القروض.
6. تأسيس الصندوق الوطني للادخار السكني لجمع الادخارات وتمويل وشراء أو بناء المساكن من طرف العائلات.
7. تأسيس صندوق اجتماعي بتمويل شراء أو بناء مساكن لمستخدميها أو شراء قطع أراضي صالحة للبناء أو مساكن .

قروض بنك الاستثمار:

تعتبر أهم ممول للاسكان ويحتاج الى مجموعة متكاملة من القروض نذكر منها:

نظام الادخار السكني وهو نظام تعاقدي معتمد من قبل الدولة بين البنك والعميل الذي بدوره يجب ايداع مدخراته في حساب خاص للادخار في مدة أربع أو خمس سنوات بصفة متواصلة وفي حدود المبالغ المتفق عليها مسبقاً حسب دخل العميل.

ونظراً لارتفاع تكلفة المسكن فمن الممكن اقرار نظام قروض تكميلية لنظام الادخار.

2. 2 الانجازات السكنية:

دأبت السلطة الفلسطينية منذ بداية عهدها الى حل مشاكل الاسكان الشائكة وذلك بانشاء مؤسسات تعنى بقطاع الاسكان مثل مجلس الاسكان الفلسطيني، وزارة الاسكان ،بالاضافة الى الاستثمار الخاص. وفي هذا الاطار قام مجلس الاسكان الفلسطيني ببناء التجمعات السكنية الموضحة في الجدول التالي.

جدول يبين انجازات مجلس الاسكان الفلسطيني

اسم المشروع وموقعه	عدد الشقق (وحدة)	نسبة البناء %	التكلفة وحدة (دولار	الفترة الزمنية
*مشاريع قطاع غزة				
اسكان الكرامة (ابراج القلعة) (خانيونس)	96	30	16	1994
اسكان عين جالوت (النصيرات)	320	23	15	1994
اسكان الكرامة (غزة – جباليا)	416	28	18.8	1994
اسكان رفح (رفح)	116	30	13	1995
اسكان الشرطة (بيت حانون)	256	22.5	14.2	1995
مشاريع الضفة الغربية				
اسكان رفيديا (نابلس)	33		16.9	1995
اسكان مرج بن عامر (جنين)	64		14	1995 – 1994
اسكان مرج الفودة (نابلس)	90		19.7	
اسكان وادي الزرر (طولكرم)	45		13	1995- 1994
اسكان العودة (قلقيلية)	40		15.9	1996 – 1995
اسكان المهد (بيت لحم)	140		9.8	1995 -1994
اسكان مجمع يرموك (اريحا)	30		11.5	1995 – 1994
اسكان نصر (البيرة)	31		14.2	1995 – 1994
اسكان بيتونيا (رام الله)	26		18	
اسكان بدر (بير زيت)	50		12.9	1995 – 1994
اسكان خليل الرحمن (الخليل)	25		13.7	1995 – 1994
اسكان سنجر (دورا)	32		13.2	1996 – 1995
اسكان مراح غنام (الخليل)	47		13	1995 – 1994

* المشاريع الاسكانية لقطاع غزة ما زالت تحت الانشاء

المصدر: اضواء على مشاريع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة

إنجازات وسياسات وزارة الاسكان في السلطة الوطنية الفلسطينية (1994-1996):

إن وزارة الاسكان ومنذ نشوئها في صيف 1994، وانطلاقاً من الهدف الرئيسي الذي نشأت من أجله ألا وهو الزيادة السريعة للرصيد السكني، وتمكين كل أسرة فلسطينية من الحصول على سكن مناسب وخاصة دوي الدخل المحدود، قامت باعتماد جملة من السياسات والتوجهات الطارئة التي أحرزت نتائج ايجابية رغم قصر الفترة الزمنية.

سياسات وزارة الاسكان:

- سياسة التدخل المباشر لتلافي النقص الكمي في عدد الوحدات السكنية وزيادة عدد ونوعية المرافق والخدمات الاجتماعية من خلال توفير الأراضي اللازمة لبناء المدارس والعيادات والنوادي ودور الحضانة والمباني العامة والمتنزهات..
- السياسات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص من خلال مشاركته في مشاريع الاستثمار الاسكاني والعمراني بشكل عام وكان ذلك يعتمد على شروط وعروض ميسرة تنسجم مع الامكانيات المتوفرة والحاجات المطلوبة.
- سياسات التمكين والاعتماد على الذات لبعض الفئات الاجتماعية القادرة على البناء ولا تملك الأرض اللازمة لذلك. (جمعيات الاسكان).
- السياسات الخاصة بوقف السكن العشوائي ووضع برامج محددة للقضاء على هذه الظاهرة التي استنزفت جزء أساسي من أملاك الدولة .
- العمل على وضع سياسات مالية وعقارية في مجال الاسكان تتجاوب مع مصالح الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة.
- سن القوانين التشريعية التي تسهل الحصول على المسكن أو إمتلاكه أو إيجاره بشكل يضمن حقوق المواطن.

الانجازات السكنية لوزارة الاسكان:

من خلال السياسات والبرامج سابقة الذكر تمكنت وزارة الاسكان وبالتعاون مع القطاع الخاص المحلي والمستثمرون الأجانب من البدء فعلياً بإقامة مشاريع إسكانية عديدة، ويمكن إنجازها بالشكل التالي:-

- *مشروع مدينة العودة في مدينة غزة / شركة النسور.*

لقد اشتركت وزارة الاسكان وشركة النسور في إقامة هذا المشروع في الجزء الشمالي الغربي لمدينة غزة على أرض تبلغ مساحتها 141 دونم لإقامة أبنية سكنية متعددة الطوابق يبلغ عدد وحداتها السكنية حوالي 2000 وحدة. وقد بدأ العمل في المشروع في 1995م. من المتوقع يتم إنجاز هذا المشروع خلال أربع سنوات.

- *مشاريع شركة فلسطين للإستثمار العقارية.*

وقعت وزارة الاسكان عقداً لإقامة مشروعين إسكانيين، أحدهما في مدينة غزة للسكن الفاخر والمتوسط، والآخر في منطقة بيت حانون لسكن محدودي الدخل.

سيقام المشروع الأول على قطعة من الأرض يبلغ مساحتها حوالي 280 دونم لإقامة أبنية متنوعة ومميزة سيبلغ عدد وحداتها حوالي 2400 وحدة سكنية، ومن المتوقع أن يبدأ العمل بالمشروع في الشهور القليلة القادمة.

سيقام المشروع الثاني على قطعة الأرض تبلغ مساحتها حوالي 150 دونم لإقامة أبنية متوسطة الطوابق لذوي الدخل المحدود من ساكني تلك المنطقة التي تعتبر أحد التجمعات العشوائية. وقد انتهى العمل من اعداد الخرائط والمخططات اللازمة وسيبدأ العمل في القريب العاجل، وسيكون عدد الوحدات السكنية حوالي 1400 وحدة، وسيتم إنجاز المشروع في فترة خمس سنوات.

- *مشروع شركة تطوير فلسطين.*

قامت وزارة الاسكان بتأسيس شركة موحدة مع إحدى الشركات الاستثمارية الإيطالية في مجال البناء. وتم الاتفاق على إقامة مشروع إسكاني في منطقة النصر بمدينة غزة لإقامة 200 وحدة من الشقق السكنية الفاخرة. وقد تم إنجاز الخرائط والمخططات اللازمة وسيبدأ العمل في المشروع في القريب العاجل.

- *مشروع شركة فلسطين العالمية للإستثمار/ الفرا*

وقعت وزارة الاسكان عقداً مع الشركة المذكورة حوالي 200 وحدة سكنية في مدينة خان يونس على مساحة من الأرض تقدر بعشرين دونم من الأراضي الحكومية. وتعمل الشركة

الآن على إنجاز التصاميم والخرائط اللازمة، وستكون هذه الشقق وفق المعايير المتبعة في الوزارة لذوي الدخل المحدود، وسيتم العمل في المشروع حال إنجاز التصاميم اللازمة وإعتمادها من الجهات الرسمية.

- *مشروع تل الهوى لجمعيات الاسكان/البنك الدولي.*

اتفقت وزارة الاسكان مع البنك الدولي على تقديم التمويل اللازم لمساعدة العشرات من جمعيات الاسكان في قطاع غزة على إنشاء حي سكني متكامل، على مساحة من الأراضي تقدر بـ 400 دونم في مدينة غزة، من المفترض إقامة أبنية سكنية من خمس طوابق كل بناء مكون من 16-20 وحدة سكنية حسب عدد أعضاء الجمعية وسيصل عدد الوحدات حوالي أربعة آلاف وحدة. سيكون المستفيدين هم موظفي السلطة من العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية وقوى الأمن والشرطة. سيبدأ العمل في المشروع في أغسطس 1996.

- *مشاريع الاستثمارات الصغيرة.*

وفرت وزارة الاسكان لبعض المستثمرين المحليين الصغار قطع صغيرة من الأرض من 1 دونم -5 دونمات لإقامة عمارات سكنية من خلال الاستثمار المباشر، وقد بدأ العديد من المستثمرين بعملية الإنشاء والبناء في مناطق متفرقة من قطاع غزة، ويقوم آخرون بإعداد التصاميم والخرائط والعقود اللازمة لذلك. وتقدر المساحات التي تم تسليمها بهذا الشكل بحوالي 100 دونم ،الجزء الأكبر منها في مدينة غزة، وكذلك حوالي 20 دونم في خان يونس و20 دونم في منطقة جباليا، وسيكون عدد الشقق في هذه المشاريع بعد إنجازها حوالي 1500 شقة.

مشاريع الإنتفاع المباشر بالأرض لأجل السكن:

أخطرت وزارة الإسكان للتعامل مع العديد من الحالات الطارئة من خلال توزيع قسائم صغيرة من الأرض 125 - 250 متر مربع إلى بعض الأسر الفلسطينية المحتاجة و التي فقدت مساكنها جراء هدم بيوتها أو بسبب إضطرار تلك الأسر لترك منازلها في المخيمات و المناطق الأخرى لأسباب متنوعة ، و كانت هذه القسائم متوزعة في مشاريع إسكانية قديمة لم يتم إستغلالها بعد ، منها في مشروع تل السلطان في رفح و منها في مشروع الشيخ رضوان في غزة و أخرى في مشروع السلام في بيت لاهيا ، يبلغ عدد هذه القسائم حوالي 250 قسيمة ستوفر عدد من الوحدات السكنية يقدر ب 500 وحدة سكنية.

- *مشروع مدينة الشيخ زايد بن سلطان:*

تقوم وزارة الإسكان بالتعاون مع المجلس الفلسطيني للإسكان بالإعداد لإنشاء مدينة زايد في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة و من المفترض أن يبلغ عدد الشقق السكنية في المرحلة الأولى لهذه المدينة حوالي 3000 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود و سيكون معدل مساحة الشقة حوالي 90م2 و تبلغ المساحة الإجمالية لأرض المشروع 150 دونم من الأراضي الحكومية .

- إنجازات الوزارة في مجال المرافق و الخدمات العامة :

قامت الوزارة منذ البداية بالتنسيق و الإشتراك مع بعض الوزارات المعنية و المؤسسات الحكومية و الدولية من أجل تقييم الوضع الراهن بالنسبة لعدد و نوع المرافق و منشآت الخدمات الإجتماعية، و على أثر ذلك تم تحديد الإحتياجات و المتطلبات الطارئة لبعض التجمعات السكنية و يمكن إيجازها بالشكل التالي:

* توفير الأراضي اللازمة لإقامة ما يزيد عن 30 مدرسة جديدة في مناطق متفرقة من قطاع غزة تابعة لوزارة التربية و التعليم العالي و القطاع الخاص .
* توفيرالأراضي اللازمة لإقامة خمسة مدارس تابعة لوكالة الغوث .
* توفير الأراضي اللازمة لإقامة النوادي و دور الشباب و الملاعب تقدر(20) عشرين وحدة .
* توفير الأراضي اللازمة لإنشاء دور حضانة و روضات سواء لصالح القطاع العامة أو القطاع الخاص من خلال الإستثمار .
* توفير الأراضي اللازمة لإقامة العيادات و المراكز الصحية سواء لصالح وزارة الصحة أو القطاع الخاص و ذلك في مناطق جغرافية مختلفة .
* توفير الأراضي اللازمة لإنشاء مراكز الدفاع المدني و الأمن العام في المدن و التجمعات السكنية المختلفة .
* الشروع بإقامة المتنزهات في بعض التجمعات من خلال البلديات و المجالس المحلية .
* تطوير المراكز التجارية و الأسواق في كل من مدينة غزة و بعض المخيمات الفلسطينية .
* الإتفاق مع شركات القطاع الخاصة لإقامة مشاريع ترفيهية و سياحية محلية من خلال تأجير بعض الأراضي التابعة للدولة في المناطق العمرانية .

3. تحليل وتقييم الوضع الراهن للاسكان، وتحديد مشاكل التنمية الحضرية

3. 1 الوضع الراهن للقطاع الإسكاني في فلسطين

دور الإسكان في الإقتصاد الوطني :

كان قطاع التشييد في الطليعة لسنوات كثيرة من حيث النمو الفعلي الذي تحقق ، فلقد إرتفع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية من 3.1 في المائة عام 1968 إلى حوالي 16 في المائة عام 1987، و في قطاع غزة إرتفع نصيبه من 2.9 في المائة عام 1968 إلى حوالي 22 في المائة عام 1987 .

بلغ معدل نصيب الإستثمار في مجال التشييد 80.76 و 82.5 في المائة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الضفة الغربية و قطاع غزة على التوالي خلال الفترة 1970 – 1987 و تؤلف أنشطة التشييد الإسكاني حوالي 80 إلى 85 من كافة الأنشطة الإنشائية و تنفذ بصورة تامة تقريباً من قبل الأفراد الخاصين ، أما عدد العاملين في مجال الأنشطة الإسكانية فإرتفع من 13.500 عام 1980 إلى حوالي 23000 عام 1992 و تمثل هذه الأرقام نسبة 11.3 في المائة تقريباً من إجمالي العمالة المحلية .

لقد كانت المعدلات السنوية لنمو قطاع التشييد أعلى من تلك الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي و الإجمال إزدادت أنشطة التشييد بنسبة 1.14 و 8 في المائة في الضفة الغربية و قطاع غزة على التوالي خلال الفترة 1972 – 1987 ، و قد عزز هذا النمو بالإستثمارات المرتفعة في مجال المباني السكنية التي كانت ضرورية للوفاء بالإحتياجات المتنامية للإسكان و التي مولت إلى حد بعيد من قبل العائدات الواردة من الفلسطينيين في الخارج .

الأبعاد الحقيقية للمشاكل السكنية :

بالرغم من إرتفاع معدل النمو في المباني السكنية ، ما زالت الكثافة السكنية للغرفة الواحدة مرتفعة نسبياً ، حيث تدل الإحصاءات المتوافرة على أن معدل الكثافة للغرفة الواحدة بلغ 2.03 شخصاً عام 1992 و أن حوالي الثلث من الأسر الفلسطينية في الأراضي المحتلة ما زالوا يعيشون في أوضاع مزدحمة حسب المقاييس الدولية ، أي أكثر من ثلاثة أشخاص للغرفة الواحدة ، كما أن حوالي 10 في المائة من سكان الضفة الغربية , 50 في المائة من سكان قطاع غزة ما زالوا يعيشون في مخيمات اللاجئين الواقعة على مقربة من المدن الرئيسية ، غير أن الأوضاع في المخيمات سيئة

للغاية ، فالمخيمات بحد ذاتها تطرح مشكلات خاصة و بالإضافة إلى ذلك تعيش الغالبية العظمى من سكان الضفة الغربية في قرى تتسم مساكنها و خدماتها بتدني النوعية .

تبين البيانات المتوافرة أن أعداداً كبرى من الأسر الفلسطينية ما زالت تعيش في مساكن دون المستوى و متردية : ففي عام 1992 لم يكن لحوالي 52 في المائة من إجمالي عدد المساكن في قطاع غزة مطابخ خاصة بها ، أما في الضفة فقد إفتقر 28 في المائة من المساكن إلى غرف الحمام و 21 في المائة إلى المياه و حوالي 25 في المائة من المساكن إفتقرت إلى الخدمات الكهربائية الدائمة .

يمكن قياس مدى العجز في الإسكان بإعتماد الإزدحام و معدلات الإيجارات الشهرية : و كما ورد سابقاً ما زالت نسبة تزيد عن 30 في المائة من الأسر الفلسطينية تعيش في أوضاع مزدحمة أي ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة ، إن فائض الطلب على الوحدات السكنية في معظم المدن الفلسطينية تقريباً قد أدى إلى رفع مستوى الإيجارات للشقق المؤجرة حديثاً بصورة ملحوظة بحيث بلغت 400 إلى 600 دولاراً أمريكياً للوحدة الواحدة شهرياً ، و هذه الأرقام تتجاوز معدل الدخل الشهري إلى حد بعيد .

تقدير الإحتياجات السكنية المستقبلية:

الإحتياجات الإسكانية للمقيمين الحاليين

قدر أن إجمالي عدد المساكن في الأراضي المحتلة عام 1992 كان يعادل العدد الكلي للأسر، الذي تم إحتسابه بقسمة العدد المقدر للسكان في تلك السنة على معدل حجم الأسرة، و قدر معدل حجم الأسرة عام 1992 ب 6.06 للضفة الغربية و 5.89 لقطاع غزة و 5.5 لشرقي القدس.

تم إحتساب العدد الكلي للغرف القائمة في الضفة الغربية و قطاع غزة إستناداً لتحليل النسب المئوية للغرف على النحو الذي قدمته الخلاصة الوافية للإحصاءات في إسرائيل (CBS) ، ففي نهاية عام 1993 بلغ العدد الإجمالي للغرف المتوافرة في الضفة الغربية 514991 و في قطاع غزة 299133 كما هو مبين في الجدول التالي أما معدل عدد الغرف للمسكن الواحد فيما يتعلق بالرصيد السكني لعام 1992 ، فتبين بعد حسابه أنه 3 في الضفة الغربية و 2.45 في قطاع غزة و تم إحتساب معدل الكثافات للغرفة الواحدة عام 1992 أيضاً فبلغت 2.04 للضفة الغربية و 2.39 لقطاع غزة، و بالنظر لعدم توافر بيانات مماثلة للقدس الشرقية إفترض أن معدل عدد الغرف للمسكن

الواحد هو 3.2 للقدس الشرقية و قدر عدد الغرف ب 90.487 و معدل الكثافة للغرفة الواحدة 1.71 عام 1992.

جدول يوضح المساكن القائمة نهاية عام 1992

	الضفة الغربية (مجموع المساكن = 173515)		قطاع غزة (مجموع المساكن = 122095)	
عدد الغرفة للمسكن الواحد	النسبة المئوية للمساكن	عدد الغرف	النسبة المئوية للمساكن	عدد الغرف
1	10.1	17525	20.0	24340
2	29.2	101332	34.7	84458
3	31.9	166054	30.0	109528
4	19.8	137424	12.4	60362
6	8.9	92656	2.8	20445
مجموع الغرف	100	514991	100	299133
معدل عدد الغرف للمسكن الواحد	2.96			2.45
معدل عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة	2.04			2.39

تم إحتساب التقديرات بشأن الغرف و المساكن الإضافية اللازمة للمقيمين في الأراضي المحتلة خلال الفترة 1992 إلى 2000 على إفتراض أن تلك الكثافات ستبقى على نفس المستوى لعام 1992 .
إستناداً إلى عدد السكان المتوقع في الضفة الغربية بحلول نهاية عام 2000 ، يقدر أنه ينبغي توفير 237.406 من الغرف ، و بطرح عدد الغرف المتاحة بنهاية عام 1992 ، يمكن الحصول على عدد الغرف الإضافية المتوقع بناؤها و الذي يعادل 197.415 أو على وجه المعدل حوالي 24.677 غرفة سنوياً خلال الفترة الممتدة من عام 1992 إلى 2000، وبإستخدام نفس أسلوب الإحتساب هذا للقدس الشرقية فإن معدل عدد المساكن المتوقع إنشاؤها هو 943 مسكناً في السنة الواحدة.

يقدر عدد المساكن التي ينبغي توفيرها في قطاع غزة بنهاية عام 2000 بـ 179.789 أي ما يعادل 440.484 من الغرف ويطرح عدد الغرف المتوافرة في نهاية عام 1992 فإن عدد الغرف

الإضافية المتوقع إنشاؤها خلال الفترة الممتدة من عام 1992 الىعام 2000 يساوي 141.351 غرفة أي حوالي 17.669 غرفة في السنة الواحدة أي ما يعادل 7212 وحدة سكنية سنويا.
استنادا الى ما ورد أعلاه يقدر وجوب بناء 15.380 مسكنا في السنة الواحدة في الأراضي المحتلة وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الإسكان والناشئ عن معدل النمو الطبيعي للسكان خلال الفترة 1992-2000.

الإحتياجات السكنية للفلسطينيين العائدين

يفترض أن يعود 500.000 فلسطيني من اصل 650.000 من الفلسطينيين المرحلين حاليا وذلك خلال الفترة 1994-2000 ويتألف ذلك من الفلسطينيين الذين نزحوا خلال وفي أعقاب الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/ يونيو 1967 والذين قدر عددهم بحوالي 220.000 شخصا وهو عدد قد ارتفع الى اكثر من الضعف منذ ذلك الحين نتيجة للزيادة الطبيعية ويدرك هؤلاء الفلسطينيون حقهم في العودة كما نصت الإتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ويقدر أن عدد الوحدات السكنية التي ستلزم خلال الفترة 1994-2000 هو 83.000 تقريبا كل وحدة منها لأسرة مؤلفة من ستة أشخاص تقريبا.
خلال الفترة 1994-2000 يقدر أنه ينبغي انشاء 30.000 وحدة سكنية تقريبا لتحل محل الوحدات السكنية الحالية المتداعية والمكتظة وغير المأمونه وغير المجهزة بسبل الراحة والخدمات الضرورية (دورات المياه وغرف الحمام والمطابخ) و 30.000 وحدة لتحسين أوضاع الإسكان لقاطني مخيمات اللاجئين ويلزم إنشاء حوالي 8570 وحدة سكنية سنويا لتحل محل الوحدات السكنية القائمة المتداعية ولتحسين الأوضاع السكنية في مخيمات اللاجئين.
تشير النتائج اعلاه الى ان معدل الإنتاج السنوي المطلوب يبلغ حوالي 34.255 وحدة سكنية أي ستة أمثال معدل الإنتاج السنوي الحالي إضافة الى ذلك ينبغي إيلاء الإعتبار الواجب لإنشاء المباني العامة.
ينبغي للقطاع الخاص أن يقوم بدور رئيسي في تجهيز المساكن وعليه يتوجب استكماله بإنشاء مؤسسات أخرى كالتعاونيات السكنية والهيئات العقارية وشركات التنمية العمرانية والى ما ذلك وسيترتب على ذلك توفير القروض للأفراد وإنشاء مؤسسات اخرى تسهيلا لتجهيز مايلزم من وحدات سكنية.

3. 2 التحديات والعراقيل القائمة لتنمية قطاع الإسكان:

تقييدات الأراضي و إستخداماتها و كلفتها:

يعزى تأخر تنمية قطاع الإسكان بصورة كبيرة إلى التقييدات التي تفرضها إسرائيل على الأراض و على إستخداماتها و تشمل تلك ما يلي:

– القيود بشأن توسيع الحدود البلدية و فرض التخوم القروية ، و قدرت المساحة المبنية ب 310.350 دونم في الضفة الغربية أي ما يعادل 6 في المائة من المساحة الإجمالية و 56.530 دونم تقريباً في قطاع غزة (الدونم الواحد = 1000 متر مربع).

– تخصيص مساحات كبرى تصل إلى 56.5 في المائة من إجمالي مساحة الضفة الغربية كمساحة خضراء لكي تفيد كمناطق محايدة للمستوطنات الإسرائيلية.

– فرض القيود على نقل عملية الأراضي التي يعيش مالكوها خارج الأراضي المحتلة .

تتأثر أسعار الأراضي بوجه عام بالعرض و الطلب فلقد كان توفير الأراضي محدوداً و ذلك لأسباب عدة من بينها:

– القيود المفروضة من قبل السلطات الإسرائيلية على الأراضي و على إستخداماتها (فكما ذكر آنفاً تم تخصيص حوالي 56 في المائة من كافة الأراضي في قطاع غزة أراض حكومية و لم يتم توفيرها للفلسطينين لأغراض التنمية) .

– القضايا المعقدة التي تتصل بحقوق تملك الأراضي و سندات تسجيلها فحوالي 50 في المائة من أراضي المدن ليس لديها سندات تملك. ارتفع سعر الاراضي بشكل كبير بسبب محدودية مناطق التطوير داخل المناطق الحضرية والريفية حيث تراوحت اسعار نسبة كبيرة من الأراضي حالياً في المناطق السكنية للمراكز الحضرية الكبرى بين 100.000 دولار أمريكي إلى ما يزيد عن مليون دولار أمريكي للدونم الواحد، وفي المناطق الريفية يتراوح سعر الأرض المعدة للإنشاءات السكنية بين 10.000 دولار أمريكي إلى ما يزيد عن 50.000 دولار أمريكي للدونم الواحد و ذلك وفقاً لمدى قربها من الطرق الرئيسية و توافر المرافق الأساسية.

تتأثر كلفة الإسكان بوجه رئيسي بكلفة الأراضي و العمالة و مواد التشييد و الهياكل الأساسية، و نظراً لأسعار العوامل تلك، يقدر معدل كلفة التشييد ب 400 دولار أمريكي للمتر المربع الواحد، وبإضافة الهامش الربحي الحالي البالغ 25 إلى 30 في المائة يبلغ معدل سعر الإسكان 75.000 دولار أمريكي للوحدة الواحدة –لمساحة تقدر تقريبا ب 120 م2– و هو سعر مرتفع نسبياً مما يوحي بأنه ينبغي لأي برنامج سكني مستقبلي العثور على طرق لخفض التكاليف من خلال إجراء

التغييرات في المقاييس و التصاميم و أعمال الصقل و كلفة مواد البناء و الأراضي و معونات الدعم المشتركة الشاملة . . .الخ.

انعدام مؤسسات التمويل الاسكاني:

ينبغي تقويم الوضع المتسم بإنعدام وجود نظام التمويل الإسكاني في دولة فلسطين الجديدة و ذلك بخلق مؤسسات تمويل لتأمين تسهيلات التمويل للجميع من أفراد ووكالات لبناء أو لشراء المساكن. ينبغي أن يتم خلال إستراتيجية الإسكان المستقبلية معالجة التقييدات الأساسية التي تواجهها تنمية قطاع الإسكان ، حيث يجب إيلاء الأولوية العليا لخلق ودعم مجموعة مختلفة من المؤسسات التي ستشكل العمود الفقري لقطاع الإسكان. و من هنا توجب وضع التركيز المباشر على ما يلي:

– تأثرت تنمية القطاع الإسكاني بشكل سلبي من جراء إنعدام وجود مؤسسات التمويل الإسكاني بصورة فعلية ، وبإستثناء المجلس الإسكاني الفلسطيني الذي تأسس مؤخراً، ليس هنالك من مؤسسات مالية ناشطة في مجال منح القروض لأغراض الإسكان ، و حتى وقت قريب لم يكن هناك سوى بنك فلسطين في غزة و فروع بنك القاهرة عمان في الضفة الغربية و قطاع غزة حيث يتواجد مقره في الأردن التي قدمت خدمات مصرفية محدودة ، و تم مؤخراً أو سيتم في القريب العاجل فتح العديد من المصارف الأردنية أو المصارف الفلسطينية الملكية الجديدة : و من المتوقع أن تعجز العديد هذه المصارف عن الوفاء بإحتياجات القطاع السكني ، و نظراً للنقص في تيسير التسهيلات الإتمانية تبقى الألوف من الوحدات السكنية غير مكتملة وغير مشغولة في وقت معين.

– كما تأثرت تنمية قطاع الإسكان أيضاً سلبية بسبب فقدان نظم تجهيز المساكن حيث يتوقع من الأفراد القيام بالإضطلاع بأنشطة التشييد الجديدة لسنوات عدة و ذلك بالإعتماد بصورة تامة تقريباً على توافر المدخرات المحلية الحالية والعائدات الواردة من الفلسطينين المقيمين في الخارج ، أما المحاولة الهامة الوحيدة لمعالجة مشكلات الإسكان على نطاق كبير فقام بها المجلس الإسكاني الفلسطيني.

– أدى عدد من العوامل الأخرى إلى عرقلة و إعاقة تنمية قطاع الإسكان أيضاً كعدم وجود إستراتيجية وطنية للإسكان و الأنشطة غير الملائمة لتخطيط و إدارة التشييد الإسكاني و توافر مواد البناء الخام و الأساسية بصورة محدودة، كما أن معظم عناصر البناء مستوردة و يؤدي النقص أو إرتفاع الكلفة إلى نشوء عقبات تعترض عملية التشييد مما يسفر عن تعرض أعمال تجهيز المساكن للتقطع بصورة خطيرة.

دعم قطاع إسكان الفئات الفقيرة و المعدومة:

إن برامج دعم إسكان الفئات الفقيرة و المعدومة تندرج ضمن التخطيط الوطني للتنمية الشاملة ، إن هذا البرنامج يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لهذه الشريحة من المجتمع و كذلك لخلق توازن جديد بين المدن و هذه المناطق من خلال تحسين المكن و الدخل و الظروف المعيشية عامة .

إن هذه البرامج بدأت منذ اللحظة الأولى من إستلام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مهام عملها ، بحيث أن العمل في هذا المجال إتخذ عدة إتجاهات منها:

- تخصيص بعض قطع الأراضي:

لقد قامت و زارة الإسكان بمنح العديد من قطع الأراضي الواقعة ضمن مناطق مشاريع إسكانية مزودة بخدمات البنية التحتية و ذلك دون مقابل في سبيل إقامة منازل لأصحابها ، و لقد تم التنسيق بين الجهات الرسمية في السلطة الوطنية الفلسطينية و بعض المؤسسات الأجنبية لتقديم الدعم المالي في صور قروض مالية تصل إلى 10000 دولار أمريكي تسدد على فترة 3 سنوات و ذلك بنسبة ربحية طفيفة .

3. 3 مشاكل التنمية الحضرية:

انطلاقاً من سياسة الدمج في عمل استراتيجية التنمية لم تقتصر تنمية المستوطنات البشرية في فلسطين على قطاع الاسكان فحسب بل شملت أيضاً كل مقومات الحياه المختلفة كالعمل والتربية والصحة والمرافق...والمحافظة على البيئة أيضاً.

البنية الاساسية:

هناك نقص خطير في البنية التحتية بقطاع غزة والضفة كشبكة الطرق والمياه والمجاري والكهرباء والاوضاع الحالية للطرق المنفذة والخدمات دون المستوى الادنى المطلوب.

الوضع المائي

منذ احتلال إسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية في عام 1967 وهى تستنزف الموارد المائية في هذين الإقليمين استنزافا رهيبا ووضعت يدها على مصادر المياه وطلبت أن يترك التفاوض بشأن المياه إلى المرحلة النهائية.

* مجال المياه الصالحة للشرب

أولا : قطاع غزه:-

تفتقر كثير من مناطق قطاع غزه إلى كميات المياه الصالحة للشرب والمطلوبة للحياة اليومية. وكذلك إلي نوعية المياه التي تتلاءم مع معايير منظمة الصحة العالمية , حيث تصل نسبة الكلوريد إلى 1200 ملج/لتر ونسبة النترات إلى 200 ملج/لتر.

العجز في المياه الجوفية (وهي المصدر الرئيسي لمياه الشرب في قطاع غزه) بسبب كميات الضخ الزائدة وعدم تغذية الخزان الجوفي بكميات معادلة للكميات المسحوبة كل هذا أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وزيادة نسبة الملوحة.

بالنسبة لنظام توزيع المياه الذي تقوم بتشغيله البلديات والمجالس القروية فهو يتكون من أبار للمياه الجوفية , ومحطات ضخ , وخطوط , وخزانات عالية , وخزانات أرضيه. يتم خدمة حوالي 90٪ من سكان المدن و 60٪ من سكان القرى والأحياء الصغيرة , وكذلك جميع المخيمات كلها مشبوكة بشبكات المياه.

ثانيا الضفة الغربية:-

بشكل عام يمكن القول بأن نوعية المياه الجوفية في الصفة الغربية هي من نوعية جيدة . أما بالنسبة للمياه السطحية ومياه أبار تجميع الأمطار فهي تعاني من التلوث.

كمية المياه التي يتم استهلاكها في الضفة الغربية حوالي 125 مليون متر مكعب مصدرها (60-70 مليون متر مكعب) من الخزان الجوفي الشرقي و (25 مليون متر مكعب) من الخزان الجوفي الشمالي الشرقي . كذلك توجد مصادر أخرى مثل المياه الجارية والينابيع وأبار تجميع مياه الأمطار. وتبلغ نسبة الربط بشبكات المياه في المناطق الحضرية 70٪ وفي المناطق الريفية 50٪ وتم ربط جميع المخيمات بشبكات المياه.

جدول يوضح كمية استهلاك الماء السنوية في الضفة الغربية وقطاع غزه.

	كمية المياه من المصدر (مليون م٣/سنة)			معدل استهلاك المياه(مليون م٣/سنة)			
المكان	آبار	ينابيع	المجموع	منزلي وصناعي	زراعة	مستوطنات	المجموع
الضفة الغربية	64.7	56	120.7	27.8	92.9	50	170.7
قطاع غزه	130	-	130	35	90	10	135
الإجمالي	194.7	56	250.7	62.8	182.9	60	305.7

المصدر : Middle East Regional Study on Water Supply and Demand Development, October 1995

الإستراتيجية:-

ترتكز الإستراتيجية الفلسطينية على توفير موارد مائية من خلال التوصل إلى حل يوفر للفلسطينيين حقوقهم المائية في المياه السطحية والمياه الجوفية ويأتي ذلك من خلال المفاوضات الجاريه بين الفلسطينيين والإسرائيليين . إضافة إلى وضع بعض الخطط لإنشاء السدود وتجميع مياه الأمطار واستغلال المياه المعالجة في الري أو الحقن للخزان الجوفي وكذلك تحسين أداء الشبكات وتقليل نسبة الفاقد من الشبكات.

وقد تم مؤخرا إنشاء سلطة المياه الفلسطينية والتي من المفترض أن تباشر بسط سلطاتها على جميع الأعمال التي تتعلق بالمياه والمياه العادمة ومياه الأمطار.

وأهم أهداف سلطة المياه الفلسطينية استغلال وتوزيع المياه وتزويد كافة سكان المدن والقرى والمخيمات بالماء الصالح للشرب وسوف تعمل على إيجاد تسعيرة مناسبة حسب استعمال المياه إما للأغراض المنزلية أو الصناعية أو الزراعية.

وتقوم وزارة التخطيط بالتعاون مع سلطة المياه بعمل دراسات استراتيجية لوضع المياه في فلسطين ووضع خطة مستقبلية لموارد المياه وترشيد الاستخدام

* مجال الصرف الصحي:

أولا: قطاع غزه:

تحتاج شبكات الصرف الصحي في قطاع غزة إلى تطوير وتحسين من أجل تحسين أدائها وزيادة فعاليتها . أما بالنسبة لمحطات المعالجة فهي تحتاج أيضا إلى تطوير وتحسين مستوى خدمتها. وتبلغ نسبة الربط بشبكات المعالجة سنة 1995 قرابة 28٪. أما بالنسبة لإعادة استخدام المياه المعالجة فلا تستخدم حاليا وذلك لعدم ملائمة نوعية المياه المعالجة.

ثانيا: الضفة الغربية :

تتراوح نسبة الربط بشبكات المعالجة من 25 – 60٪ بينما يقوم السكان في الأماكن الغير مربوطة بالشبكة. باستخدام حفر امتصاصية كما يستخدم نظام القنوات المفتوحة في المخيمات. جميع المشاريع المقترحة والمخططة لمحطات المعالجة تعتمد على ضرورة إعادة استخدام المياه المعالجة في القطاع الزراعي أو الحقن للخزان الجوفي.

جدول يوضح النسبة المئوية لعدد السكان المخدومين من قبل الشبكات العامة وكذلك نسبة الحفر الامتصاصية والطرق الأخرى.

المنطقة	حفر امتصاصية	شبكة الصرف الصحي	طرق أخرى
مدينة غزه	21	78	2
باقي مدن وقرى قطاع غزة	57	34	10
مخيمات قطاع غزة	52	37	11
مدن الضفة الغربية	60	40	–
قري الضفة الغربية	96	4	–
مخيمات الضفة الغربية	33	25	42
القدس الفلسطينية	17	83	–

المصدر : Watewater Treatment and Reuse Strategy for Gaza and West Bank. Agust 1994

الإستراتيجية:-

تعتمد الإستراتيجية الفلسطينية في مجال الصرف الصحي التي تم وضع خطوطها العريضة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع سلطة المياه على حماية البيئة والمحافظة على الصحة العامة وذلك من خلال ربط أكبر عدد ممكن من المساكن بشبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة. وكذلك تعتمد الإستراتيجية على ضرورة إعادة استعمال المياه المعالجة في القطاع الزراعي أو الحقن للخزان الجوفي.

الطرق والمواصلات بقطاع غزة والضفة الغربية:

قامت وزارة التخطيط في الاونة الاخيرة بإعداد دراسة كاملة عن الوضع القائم واقتراحات لتطوير الشبكة العامة للطرق والمواصلات بفلسطين يمكن تلخيصها بشكل مبسط كالتالي:

1- تبلغ المساحة الاجمالية للطرق المرصوفة وغير المرصوفة نسبة 14٪ من اجمالي مساحة قطاع غزة ولا تختلف عنها كثيرا" الضفة الغربية بينما يجب ان تتراوح هذه المساحة عن 25-30٪.

2- تتركز الطرق المرصوفة داخل مراكز المدن ولكنها أقل من حاجة السكان حيث لا تتجاوزنسبة الطرق المرصوفة 35٪ من اجمالي الطرق.

3- الطرق المرصوفة الحالية في المدن والقرى في وضع متدهور من الناحية الإنشائية.

4- بالنسبة للمناطق خارج مراكز المدن والقرى فهي تعاني من نقص شديد في شبكات الطرق وعدم وجود مخططات واضحة تربطها إضافة لان معظم طرقها غير مرصوفة حيث تبلغ اطوال الطرق الغير مرصوفة فى مدينة غزة مثلا 147780 م طولي.

5- يوجد طريق إقليمي واحد يربط مدن وقرى قطاع غزة حاليا وهو ما يعرف بطريق صلاح الدين وهو في حالة سيئة جدا من الناحية الإنشائية في معظم قطاعاته.

6- الطريق الاقليمي الرئيسى بالضفة الغربية طريق القدس- نابلس مرورا" برام الله و بطول 55كم فى وضع سيئ انشائيا" وذلك ينطبق على امتداد الطريق شمالا نابلس- جنين ونابلس- طولكرم 0 وكذلك امتداد الطريق جنوبا" القدس-الخليل مرورا" بحلحول وبيت لحم.

7- يلاحظ توسع البناء العشوائي خاصة خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي وفي غياب السلطة الفلسطينية مما يزيد من صعوبة وضع الخطط المستقبلية لهذا القطاع.

8- النقص الشديد الذي يصل أحيانا لعدم وجود أية نظم لصرف مياه الأمطار من عبارات وأنابيب أو الصرف على الطرق المرصوفة بين أحجار الجبهة مما يتسبب عنه زيادة تدهور الأوضاع الحالية للطرق وتحولها لقنوات تعرقل حركة المرور وتختلط على سطحها مياه المجاري بمياه الأمطار في

فصل الشتاء ولنضرب مثالاعلي ذلك نجد ان مجموع اطوال الطرق بدون ارصفة جانبية او برصيف من جانب واحد فى مدينة غزة تصل الى حوالى 43000 م طولي.

9- عدم وجود أية معلومات، محفوظة في المجالس القروية والبلدية حول البنية التحتية التي تحتويها الطرق المرصوفة ونوعها وتواريخ وضعها وحالتها مما يزيد من صعوبة عمل المعالجة اللازمة لها.

10- لا توجد في قطاع غزه ولا في الضفة الغربية أية طرق يمكن وصفها بالسريعة أو الدولية على الإطلاق.

11- جميع التقاطعات سطحيه مما يتسبب عنه زيادة حوادث الطرق.

12- لا تتوفر أية إشارات ضوئية من أي نوع للتحكم في التقاطعات لا داخل المدن ولا خارجها.

13- النقص الشديد في إشارات المرور بأنواعها (تحذيرية أو إجبارية) وفي كافة مدن وقرى قطاع غزه والضفة الغربية.

14- لا يوجد أي نظام لعلامات المرور أو لوحات، المرور الإرشادية سواء داخل المدن أو خارجها بالقطاع والضفة الغربية.

15- النقص الشديد في أماكن انتظار السيارات داخل المدن والقرى مما يتسبب عنه الشعور بالازدحام داخلها نتيجة لاحتلال السيارات المنتظرة لاجزاء من قطاع الطريق ويلاحظ ذلك جليا" فى الشوارع الرئيسية بشكل خاص.

16- غياب قانون مروري نافذ أو عدم تطبيق القوانين القائمة بالحزم اللازم بحيث تتميز حركة المرور والمشاة بالقطاع بالفوضوية وعدم النظام.

17- عدم وجود أي نظام للنقل العام للركاب أو البضائع بصورة مواقف ثابتة وخطوط منتظمة عدى عن وجود بعض الشركات الخاصة تستعمل لمناسبات خاصة بالمواطنين حيث لا توجد سوى شركة واحدة مرخصة بقطاع غزة لهذا الغرض هي شركة غزة والقرى الجنوبية المحدودة ومن هذه الناحية فان الوضع في الضفة الغربية أفضل منه في قطاع غزة حيث توجد العديد من شركات الحافلات ولها خطوط منتظمة خاصة بين المدن والقرى.

18- عدم وجود أية نظم للسلامة على الطرق سواء من حواجز معدنية واقيه أو غيرها أو مراكز إسعافات سريعة.

19- يزيد الوضع المتدهور للطرق من الناحية الإنشائية من الأعباء الاقتصادية على المواطن في صورة أعطال مستمرة بالمركبات وزيادة استهلاك الوقود والإطارات وقطع الغيار.

20- عدم وجود قوانين تتحكم في نوعيه المركبات التي تستعمل الطريق أو أحمالها أو عمرها الفعلي مما يؤثر سلبا على وضع الطرق.

21- عدم وجود مواصفات فلسطينية تتحكم في نوعية الطرق من الناحية الإنشائية والتصميمية بحيث تتلائم وحاجة البلاد.

22- عدم وجود معامل تختص باختبارات الطرق ومراقبة جودة التنفيذ.

الاستراتيجية:

1- جارى اعداد المخططات اللازمة لحل مشاكل الطرق والمواصلات على المستويين المحلى والاقليمى.

2- تم الانتهاء من المخططات الخاصة بمدن غزة ،رام الله ،البيرة،وأريحا.

3- جارى العمل حاليا على وضع مخطط اقليمى متكامل لقطاع غزة والضفة الغربية.

4- تم تركيب بعض الاشارات الضوئية وجارى عمل المزيد فى بعض التقاطعات المهمة داخل المدن للتحكم بحركة المرور فيها وخفض نسبة وعدد الحوادث.

5- جارى العمل على تكوين نظم معلومات متكاملة حول البنية التحتية والطرق لاستعمالها عند الحاجة.

6- جارى محاولة العمل على توحيد النظم والمواصفات والمقاييس المستعملة فى مجال الطرق والمركبات المستعملة لها على كامل الارض الفلسطينية .

7- تقترح الخطط المطروحة على المستويين الاقليمى والمحلى العديد من الطرق الاقليمية والسريعة والتى تعتمد التقاطعات المنفصلة لضمان كفاءة وسرعة الحركة على الطرق مستقبلاً

8- جارى العمل على زيادة اماكن انتظار السيارات المتاحة من خلال تحسين الطرق الحالية واخذ ذلك بالاعتبار فى تخطيط الطرق المقترحة وكذلك فى قوانين تنظيم المبانى وغيرها لحل أحد المشكلات الاكثر تعقيداً فى هذا المجال.

9- لم يغفل المخطط استعمال السكك الحديدية فى النقل المستقبلى فى قطاع غزة والضفة الغربية سواء لنقل الركاب او البضائع.

10- جارى اعداد الخطط لربط قطاع غزة بالضفة الغربية من خلال خطوط أمنة ومباشرة بالسكة الحديد او الطرق باعتبارها أحد اهم الاولويات المستقبلية فى بناء الدولة الفلسطينية ولربط أجزاء الجسد الواحد.

معلومات اضافية بخصوص النقل:

1ـ المسافة المقطوعة بالكيلومتر بين السكن وموقع العمل باستعمال:

نوع الوسيلة	المسافة المقطوعة بالكيلومتر
1ـ سيارة خاصة بانواعها	40-1
2ـ سيارة أجرة	40-1
3ـ رتل او قطار	لايوجد
4ـ حافلة	لايوجد
5ـ عربة بدون محرك	—
6ـ على الاقدام	2-0

2ـ معدل الوقت للمسافة المقطوعة يومياً بين المسكن وموقع العمل (كل وسائل النقل):

الاحتمال الاقل (بالدقيقة)	الاحتمال الاعلى (بالدقيقة)
10 - 5	60

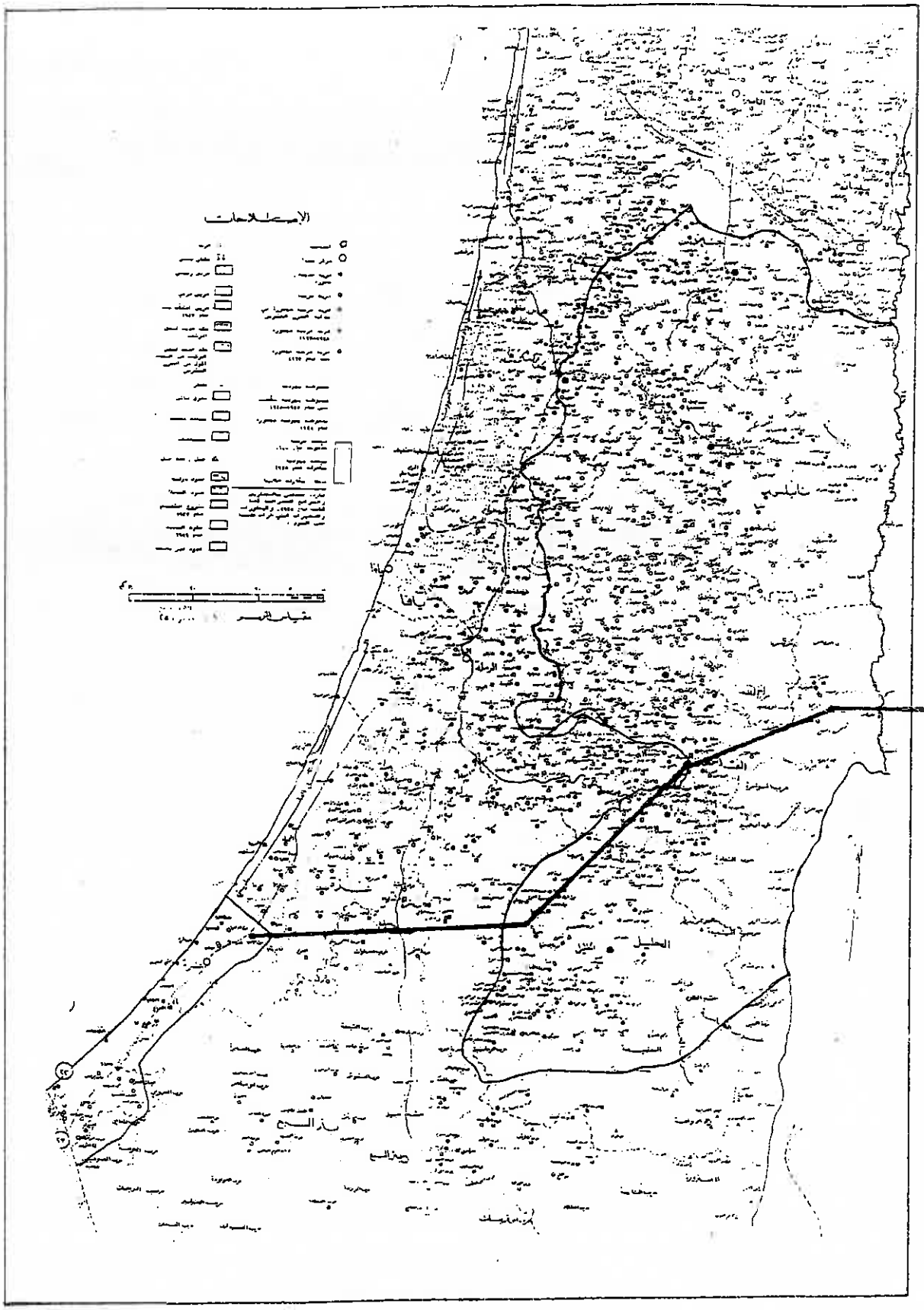
الإصطلاحات
الخليل

قطاع النفايات الصلبة

لقد تم اعداد خطة طارئة لمعالجة النفايات الصلبة في قطاع غزة وجاري الان الاعداد لخطة مماثلة في الضفة الغربية والغرض من هذه الخطط في مناطق السلطة الفلسطينية هو تحديد المطالب المستقبلية والتنموية لهذا القطاع. إن انظمة معالجة النفايات الصلبة الحالية في قطاع غزة غير ملائمة مادياً وتقنياً وقانونياً، ويمكن تلخيص المشاكل الرئيسية في قطاع النفايات الصلبة كالتالي :

- التخلص العشوائي من النفايات في أماكن طمر متعددة وغير قانونية.
- عجز الخدمات عن تغطية كا فة مناطق السلطة الفلسطينية.
- عدم كفاءة الخدمات في المناطق المغطاة.
- عدم ملائمة انظمة المعالجة.
- غياب عملية معالجة النفايات والنفايات الخطرة.
- غياب عملية المراقبة الملائمة وعجز التقنيات الموجودة.

الاستراتيجية

1- اعداد خطة لتطوير المؤسسات ذات العلاقة.

2- تفعيل واشراك المجتمع.

3- يجب اعتبار عملية المراقبة كعنصر غير مكتمل البناء وكذلك عملية المراجعة المنظمة المستمرة المشرفة على النشاطات المخططة والاهداف.

4- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع معالجة النفايات الصلبة.

5- الحفاظ على مستوي مقبول من التنظيم والطاقة التقنية في ورش عمل البلدية.

6- يجب ان تشارك البلديات فعلياً في مجلس معالجة النفايات الصلبة.

7- تشغيل مكبات نفايات صحية وتقديم خطط تجريبية لاستخراج السماد.

8- وضع مقاييس للعربات والمعدات المستقبلية.

9- توفير معدات معالجة النفايات الصلبة للبلديات مثل الشاحنات والحاويات المزدوجة.

10- تجهيزمواقع مكبات النفايات المقترحة في مدينة غزة ومدينة دير البلح ومدينة رفح في أسرع وقت ممكن.

الخدمات الاجتماعية:

وهي بدورها تساعد على الحد من مظاهر الفقر والتخلف وتحسين مستوى المعيشة وتتمثل هذه الخدمات خاصة في نشر التعليم وتحسين الظروف الصحية وحماية القدرة الشرائية وتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية.

نشر التعليم:

يجب تحقيق الاهداف التربوية الفلسطينية التي يجب أن تتناسب ومتطلبات الشعب الفلسطيني :

– أن توجه العملية التعليمية بشكل يتناسب مع الطموحات التنموية للشعب الفلسطيني ومدها بأكبر قدر ممكن من المرونة لتسهيل تطورها ، والعمل على تطوير القدرات المهنية للمعلمين باطلاعهم على أحدث الوسائل الحديثة في النقل والتدريب ونقل المعلومات.

فبعد العام 1948 فقد خضع التعليم في الضفة الغربية للنظام الاردني وفي قطاع غزة حسب التعليم المصري ، وتقسم المدارس إلى ثلاثة انواع : حكومية، خاصة ومدارس وكالة الغوث.

وبعد الإحتلال الإسرائيلي عام 1967 واجه التعليم كافة الإجراءات التعسفية التي شملت المؤسسات التعليمية بالاضافة الى الطلاب والمدرسين واصبحت تعاني نقصا خطيرا في أعداد المدارس والمعلمين وتجهيزات المكتبات والمختبرات.

وأصبحت العملية التربوية رهنا للأوامر الإسرائيلية التعسفية وتوجيهاتها وفي فترة الإنتفاضة كانت العملية التربوية هدفا لضرب الإنتفاضة إلا أنه قد إنتشر التعليم الشعبي ليواجه الإغلاق الرسمي للمؤسسات التعليمية .

ولتطوير الوضع التربوي في الأراضي الفلسطينية يجب أن تأخذ المشاريع المقترحة للتطوير مراعاة الحساسية للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني، وعليه تنطلق الخطة من ثلاثة منطلقات أساسية :

أ. تصحيح التشوهات التي أحدثها الإحتلال.

ب. تطوير توجيه تربوي وطني لقطاع التربية في مرحلة رياض الأطفال ، بما يتناسب مع الوضع السياسي الذي ستؤول إليه المفاوضات لتقرير مصير الضفة الغربية وقطاع غزة في المفاوضات النهائية.

ج. الإستفادة من التطورات الحديثة لمضامين و منهجيات التعليم والتقنيات المتطورة مع تكثيف العلوم المدرسية.

بحيث تشتمل الخطة على تطويرالهيكل الإداري، المناهج ومضامينها، الوسائل التقنية، البناء المدرسي، المعلمين

– الهيكل الإداري :ضرورة إعادة النظر في تركيبة الهيكل الإداري و صلاحياته من أساسيات أي خطوة تنمية جادة لتطوير التعليم في الأراضي الفلسطينية، وذلك بخلق لامركزية الصلاحيات الإدارية بدءا بمدير التربية والتعليم حتى المدرس والعامل داخل المدرسة.

– المناهج: معالجة التشوهات في المناهج الفلسطينية نتيجة الاحتلال حيث يشمل تعليم اللغات الاجنبية في صفوف ابتدائية مبكرة وكذلك التركيز على استعمال اللغة العربية الفصحى الميسرة في التعليم بجميع مراحله، وكذلك رفع المستوى العام في مواد الرياضيات والعلوم الطبيعية من حيث المضمون والتحديث .

لذا يقترح البدء في العامين الاولين من عمر البرنامج الخاص بالتربية والتعليم ضمن البرنامج الانمائي العام بتعديل المناهج والمقررات التي هي بحاجة ملحة لذلك ، كتصحيح مناهج الجغرافيا والتاريخ والتربية الاسلامية والوطنية ثم يتم ادخال المقررات الفلسطينية والعلمية المتطورة على مراحل تصل لخمس سنوات اخرى ليكتمل تطبيق المناهج الحديثة وخاصة في المرحلة الابتدائية.

– المعلمون: الاعداد والتاهيل لتجنب ضعف التعليم في مرحلة رياض الاطفال والمرحلة الالزامية، حيث أن هناك ضعفا واضحا في اداء معلمي هاتين المرحلتين ، لذلك فان المعلمين بحاجة ماسة الى تاهيل تربوي معتمدا على الاساليب التربوية الحديثة.

تحسين الظروف الصحية:

يوجد الكثير من المنظمات الصحية والطبية التي تقدم للفلسطينيين الكثير من الخدمات الصحية إلا أنه لا يوجد نظام صحي شامل يخدم الفلسطينيين ، وكذلك فان هناك فجوات واسعة في الامكانيات والتجهيزات الطبية المتاحة ، والهدف الأساسي للخطة الوطنية الصحية هو تقديم خطوط توجيهية موضوعية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحديد مستقبل نظام الرعاية الصحية ولتمكينه من تحقيق إمكانياته .

وتقوم أكثر من نصف الخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل القطاع الخاص، وتقدم الحكومة جزءا من الخدمات الصحية والجزء الأخر تقدمه الأونروا وتزداد الخدمات التي تقدمهاالأونروا في القطاع عنها في الضفة الغربية.

جدول يبين عدد المستشفيات وعدد الأسرة في الضفة الغربية 1993

النوع	السلطة المشرفة	المستشفيات	عدد الأسر
عام	قطاع عام	8	654
	منظمات غير حكومية	6	679
	وكالة الغوث	1	43
المجموع		**15**	**1376**
إختصاص	منظمات غير حكومية	4	263
نفسي	قطاع عام	1	320
المجموع العام		**20**	**1959**

المصدر : مركز البحوث و التخطيط الصحي ، 1994 ، الخدمات الصحية الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة ، وحقائق و أرقام .

جدول يبين عدد المستشفيات وعدد الاسرة في قطاع غزة 1994

النوع	السلطة المشرفة	المستشفيات	الأسرة
عام	قطاع عام	2	592
	منظمات غير حكومية	1	80
المجموع		**3**	**672**
إختصاص	منظمات غيز حكومية	2	140
نفسي	قطاع عام	1	34
المجموع العام		6	**846**

المصدر : مركز البحوث و التخطيط الصحي ، 1994 ، الخدمات الصحية الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة ، وحقائق و أرقام .

الرعاية بالمستشفيات موزعة بشكل سيئ حيث تقع أغلب المستشفيات في منطقة القدس ومنطقة بيت لحم مع وجود القليل منها في قطاع غزة والمنطقة الشمالية من الضفة الغربية.

ولا يوجد نظام مدروس للرعاية الاقليمية بشبكات تحويل من مؤسسة صحية الى مؤسسة اخرى ونتيجة للبحث فقد وجدت قيودا اضافية تعطل تقديم الخدمات للرعاية الصحية الفعالة بشكل كفؤ تتمثل في:

- السياسات البيروقراطية.
- الهيكل الإداري غير الملائم.

- نقص التنسيق بين المتبرعين والمؤسسات الفلسطينية.
- التوزيع غير الملائم للخدمات الصحية.
- عدم توفر خدمات على مدى أربع وعشرين ساعة ، خاصة خدمات الطوارئ.
- التكاليف المرتفعة للبناء
- الظروف الإقتصادية السيئة
- الجهل والخرافة
- سوء معاملة مستخدمي الخدمات الصحية

وعلى أساس التوصيات الناجمة والدراسة اقترحت الخطة الوطنية للصحة مراحل مختلفة للعمل تعتمد تشكيل هيئة وطنية للصحة تكون مسئولة عن التخطيط ووضع السياسات ، وتستهدف تحسين الوضع الصحي للسكان الفلسطينيين ، ويكون دورها وضع التشريعات والقوانيين المطلوبة لإدارة القطاع الصحي، وكذلك أن يتم التنسيق بين القطاع الصحي والقطاعات الأخرى.

وفي ضوء قوانين وسياسات جديدة وعلى اساس ميزانية متفق عليها يتم تنفيذ الخطة إعتمادا على بناء بنية تحتية قوية قادرة على الإستمرار مع الأخذ ببرامج الرعاية الصحية وكذلك تدريب و تنمية الموارد البشرية و المباشرة بوضع وتنفيذ برامج تأمين صحي.

التشغيل ومقاومة مظاهر الفقر:

* التنمية الحضرية المندمجة:

التركيز على المخيمات والاحياء الفقيرة داخل المدن والتي تعاني من البطالة باحداث مشروعات لتدعيم التضامن الوطني لفائدة تلك المناطق واعانة ساكنيها على الاندماج في محيطها الحضري وفي الدورة الاقتصادية وللوصول للاهداف المرجوة من الواجب عمل ما يلي:

1. تجهيز وتدريب اعداد من الحرفيين لكي يعملوا في الصناعات المختلفة.
2. تحسين ظروف المعيشة من انجاز البنية التحتية والمناطق الخضراء وقاعات التدريس والتدريب.
3. انعاش واحياء الصناعات التقليدية والمهن الصغرى التكنولوجية.
4. تهيئة وتخصيص مناطق للصناعات الحرفية.
5. تهيئة واعداد مناطق صناعية اقليمية بقطاع غزة والضفة الغربية.
6. بناء شبكة مجاري شاملة بشكل اقليمي لكي يتسنى التحكم والاستفادة من المياه العادمة في الزراعة والصناعة.

7. التركيز على الثروة السمكية بعمل قرى صيادين ومزارع أسماك والبدء بتأسيس اسطول صيد السمك بتوسيع مناطق النفوذ البحري. حيث تكون هذه التنمية مرادفة للتنمية الريفية " الزراعات المكثفة والزراعات التحويلية والصناعات الغذائية والملبوسات والاقمشة...الخ، وهذا بدوره يخفف الضغط الديمغرافي على المدن.

8. تنشيط عملية الانتاج العائلي والاسري لكي نوسع دائرة القوى الانتاجية التي بدورها تدير دفة التطور الاقتصادي والصناعي.

* التنمية الريفية المندمجة:

خلق ديناميكية تنموية في الريف للحد من ظاهرة النزوح الريفي وهذا يأتي بانجاز البنية التحتية للريف مع توفير الانارة والمياه الصالحة للشرب، وكذلك تحسين وبناء الاسكان الريفي المتميز بقلة التكلفة وهذا يتجسد بشكل أساسي في الضفة الغربية.

* برامج مقاومة الفقر:

برنامج المساعدة المباشرة اعانات نقدية، عينية

1. الاعانات العينية وهي بالاساس غذائية.
2. الاعانات النقدية وخاصة اعانة العائلات المعوزة.

برامج الدعم:

- التأمين الصحي
- التعليم والمعاقين
- الاعانات العدلية
- التعويض للمحافظة على القدرة الشرائية

مناطق الفقر الان مركزة في جنوب القطاع وفي المخيمات والقرى الفلسطينية بشكل مكثف.

4. التصورات المستقبلية للتخطيط:

4. 1 التخطيط الحضري الاقليمي

بوضع تصورات لاستعمالات الاراضي بالاستناد الى قواعد وأسس تخلق توازناً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة لمتطلبات التنمية بشكل مستديم. وفي الفترات الزمنية السابقة حيث تواجد الاحتلال الاسرائيلي انعدم التخطيط وتم تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني مما ادى الى نشوء مجتمع استهلاكي وبنسبة كبيرة من العمالة رخيصة الاجور تعمل داخل اسرائيل (بعد الاغلاق الاسرائيلي المستمر على المناطق الفلسطينية زادت نسبة البطالة بمعدلات عالية).

ولذلك فبسبب تركيز النشاطات الاقتصادية في بعض المدن فقد أدى ذلك الى نزوح عدد كبير من القرى و المخيمات من اجل العمل وهذا ادى الى نقص الثروات الطبيعية من اراضي زراعية وكذلك تعمير مناطق غير ملائمة ونشوء مناطق النمو العشوائي داخل المدن وعدم قدرة البنية التحتية لهذه المدن على استيعاب هذه الاعداد الجديدة.

كما أضعف بدوره العنصر الوقائي للتخطيط الى فوارق بين الوسط الحضري والريفي وهذا سبب اضرار جسيمة بالوسط الطبيعي تمثل فيما يلي:

1. تقليص المناطق الجميلة من شواطئ وكثبان رملية ومناطق جميلة بالطبيعة.
2. تضرر الثروات البحرية والمائية والنباتية والحيوانية من جراء القاء النفايات الصلبة والسائلة "المجاري" وهذا أدى الى تلف وتلوث الشواطئ وخاصة في مدينة غزة .

ومن ضمن الاشكاليات المطروحة صرف المدخرات العقارية من استعمال الاراضي الفضاء بالمناطق داخل ومحيطة بالمدن مما يثقل كاهل الدولة في تلبية الخدمات المطلوبة لتلك المناطق وهذا يتجسد في اختيار مناطق غير مناسبة للاسكان، مما يحتاج الى مبالغ باهظة لتغطيتها.

ولتجنب بعض السلبيات من الواجب اتباع الاتي:

- التحكم والتصرف الرشيد بالملكيات العامة "الحكومة".
- التنسيق بين مختلف المؤسسات والوزارات والبرامج لتهيئة وتخطيط المناطق بما يتلاءم مع الشبكة العمرانية لتحقيق تنمية مستديمة وسياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي.

4. 2 التخطيط العمراني:

إن التخطيط بجميع مستوياته و أنواعه يحتاج إلى الإستقرار نسبياً من الناحية السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية ، و حيث أن الواقع الفلسطيني يتميز بخصوصيات محدودة يبدو من الصعب إعتماد سياسات تخطيطية في ظل ظروف إقتصادية غير مستقرة و متكافئة حيث أن الإقتصاد الفلسطيني يبدو مرتبطاً إرتباطاً قسرياً بالإقتصاد الإسرائيلي و هذا يزيد من صعوبة وضع الخطط و البرامج المتعلقة بهذا المضمار.

هذا إلى جانب النفوذ الإسرائيلي في الفترات السابقة و إثارة السلبية في الفترة الراهنة على الوضع الإجتماعي للمجتمع الفلسطيني حيث أن الآثار السلبية التي خلفها الإحتلال الإسرائيلي أدت إلى الإخفاق في رأب الصدع الحاصل في المضمار الإجتماعي و الذي يعتبر بدوره عاملاً هاماً و رئيسياً في ظروف التخطيط.

أما الان وفي ظل السلطة الفتية فقد قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعمل دراسات تخطيطية اقليمية وحضرية شاملة لكل من قطاع غزة والضفة الغربية وسيتم انجاز تلك الدراسات في نهاية العام الحالي كذلك تم أخذ نماذج محلية "مدن غزة ، رام الله، البيرة، أريحا" وتم عمل مخططات هيكلية عامة لها.

4. 3 معوقات تطوير المستوطنات البشرية الفلسطينية:

1. تأكل الرقعة الزراعة بشكل دائم وشحها نتيجة السيطرة الاسرائيلية على أكثر من 67٪ من مسطح الضفة الغربية و 22٪ من مسطح قطاع غزة بالاضافة الى التجمعات السكنية الكثيرة من مدن وقرى ومخيمات وتجمعات عشوائية خارج المدن.

ولتلافي ذلك قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعمل مخطط حماية المصادر الطبيعية الذي يتناول بدوره المناطق المطلوب حمايتها من الامتداد السكاني لمصادر المياه العذبة، والمناطق الزراعية، والسياحية...الخ، هذا كله لاهمية الحفاظ على المحيط وصيانة الثروات الطبيعية وتمكين الوطن من استغلالها بأفضل وجه ضماناً لديمومتها وحفاظاً على حقوق الاجيال القادمة، وهذا أيضاً ينعكس على استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالمقابل نحدد الاحتياجات السكنية والمساحات المطلوبة ضمن مخطط تفصيلي شامل مع خطة اقتصادية انمائية لايجاد فرص العمل الانتاجي واستثماره بشكل لا يتعارض مع الحفاظ البيئي ومن الصعوبات الاخرى التي تواجهها المستوطنات البشرية.

2.. شحة التمويل والموارد المالية ومجهود المؤسسات والبلديات لتجهيز المتطلبات الاساسية (البنية التحتية والمناطق الخضراء والخدمات العام "مدارس عيادات، نوادي، ...الخ".

3.. الزيادة البشرية المرتفعة 6٪ سنوياً مواليد + عائدين.

4.. ارتفاع تكاليف البناء وغياب الطابع المعماري المميز.

أثر المستوطنات على التخطيط

إن التخطيط بجميع مستوياته و أنواعه يحتاج إلى الإستقرار نسبياً من الناحية السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية .

و حيث أن الواقع الفلسطيني يتميز بخصوصيات محدودة يبدو من الصعب إعتماد سياسات تخطيطية في ظل ظروف إقتصادية غير مستقرة و متكافئة حيث أن الإقتصاد الفلسطيني يبدو مرتبطاً إرتباطاً قسرياً بالإقتصاد الإسرائيلي و هذا مما يزيد من صعوبة وضع الخطط و البرامج المتعلقة بهذا المضمار .

هذا إلى جانب النفوذ الإسرائيلي في الفترات السابقة و إثارة السلبية في الفترة الراهنة على الوضع الإجتماعي للمجتمع الفلسطيني حيث أن الآثار السلبية اليت خلفها الإحتلال الإسرائيلي أدت إلى الإخفاق في رأب الصدع الحاصل في المضمار الإجتماعي و الذي بدوره عاملاً هاماً و رئيسياً في ظروف التخطيط.

فيما يتعلق بالوضع السياسي :

فإن أهم معضلة سياسية تلعب دوراً سلبياً في مجال التخطيط هو موضوع المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية ، بحيث أن وجود هذه المستوطنات التي بدأت بالإنتشار منذ عام 1967م إلى يومنا هذا ادى الى تقسيم الوحدة الجغرافية للوطن الفلسطيني كما و أن النزعة الصهيونية التوسعية الرامية إلى تفريغ المناطق الفلسطينية من أهلها العرب و إحلال المهاجرين اليهود محلهم و إيجاد واقع ديموغرافي جديد هذا من ناحية و تطويق الخناق على التجمعات العمرانية العربية و تفكيكها هذا من جهة ثانية .

إن هذا الوضع الإستيطاني يقوم بدور مربك لأي عملية تخطيط لعدم معرفة مصير هذه المستوطنات و مدى حجمها المتوقع و مدى زيادة مساحات هذه المستوطنات أو قلتها و كذلك عدم إمكانية التنبؤ بالوضع الديموغرافي على المبين القريب و البعيد ، و حيث أن الإحتلال الصهيوني خصص 2656000 دونم أو ما نسبته 40٪ من إجمالي أراضي الضفة الغربية و تخصص 111 ألف دونم أو ما نسبته 30٪ من إجمالي أراضي قطاع غزة لأغراض الإستيطان ، فإن هذا الوضع بحد ذاته لا

يمكن أن يتماشى مع النمو السكاني الفلسطيني في الأرش الفلسطينية إذا أخذنا بالحسبان التعداد الحالي للسكان و الزيادة الطبيعية و الغير طبيعية المتوقعة و ما سوف يواكبها من إحتياجات و إستخدامات جديدة للأراضي على المستوى الخدمات و الزراعي و الإقتصادي .

إن المستوطنات الإسرائيلية المقامة منذ عام 1967 و حتى عام 1990 بلغ 212 مستعمرة تضم حوالي 90 ألف مستوطن اليهودي إضافة إلى 120 ألف مستوطن يهودي في القدس .

توزيع المستعمرات في الأراضي الفلسطينية

المنطقة	عدد المستوطنات	المنطقة	عدد المستعمرات	المنطقة	عدد المستعمرات
نابلس	21	القدس	41	الخليل	36
طولكرم	17	رام الله	32	الأغوار	34
جنين	18	بيت لحم	13	قطاع غزة	36
مجموع محافظة نابلس	56	مجموع محافظة القدس	86		

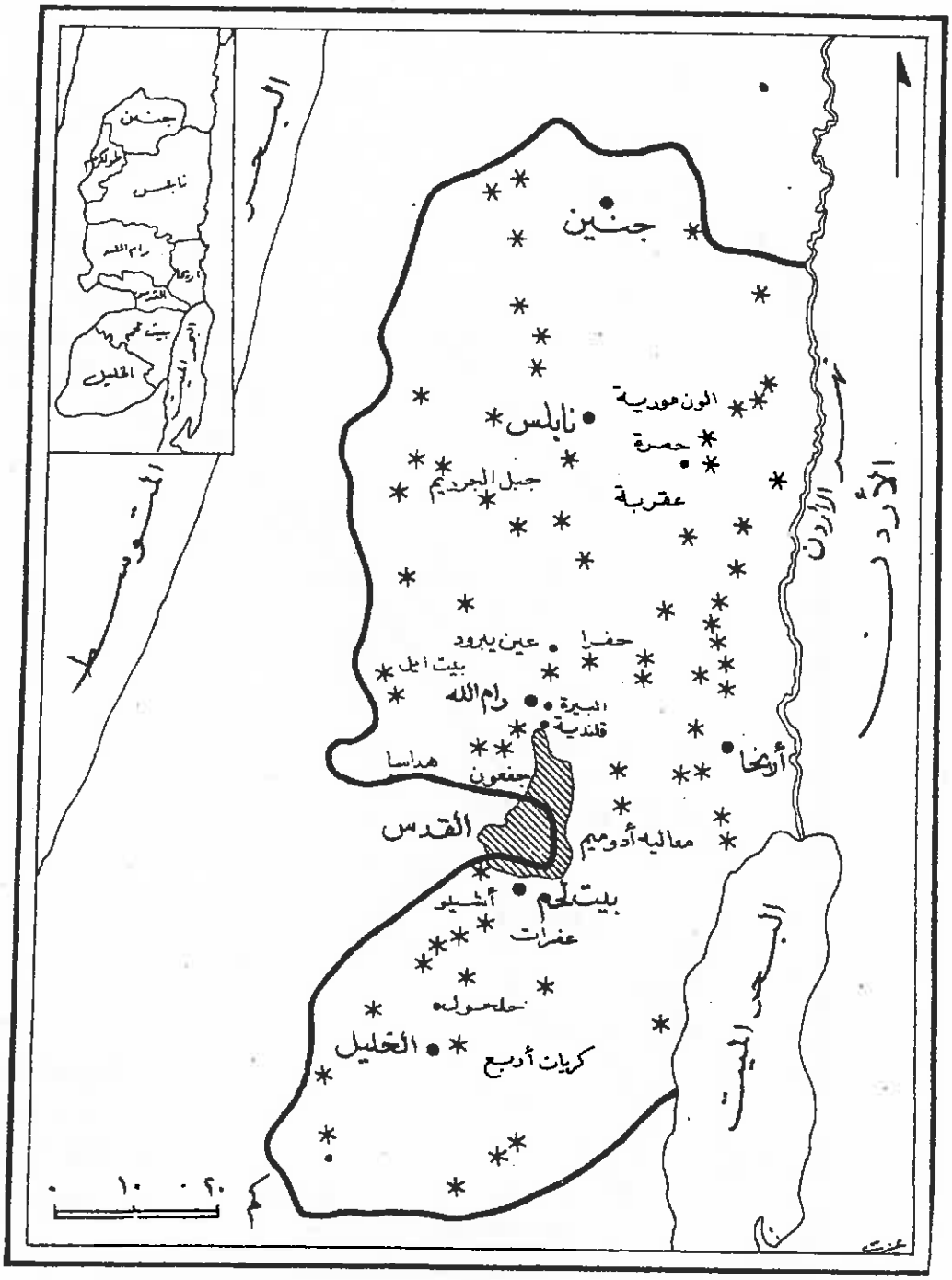

أهم المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية

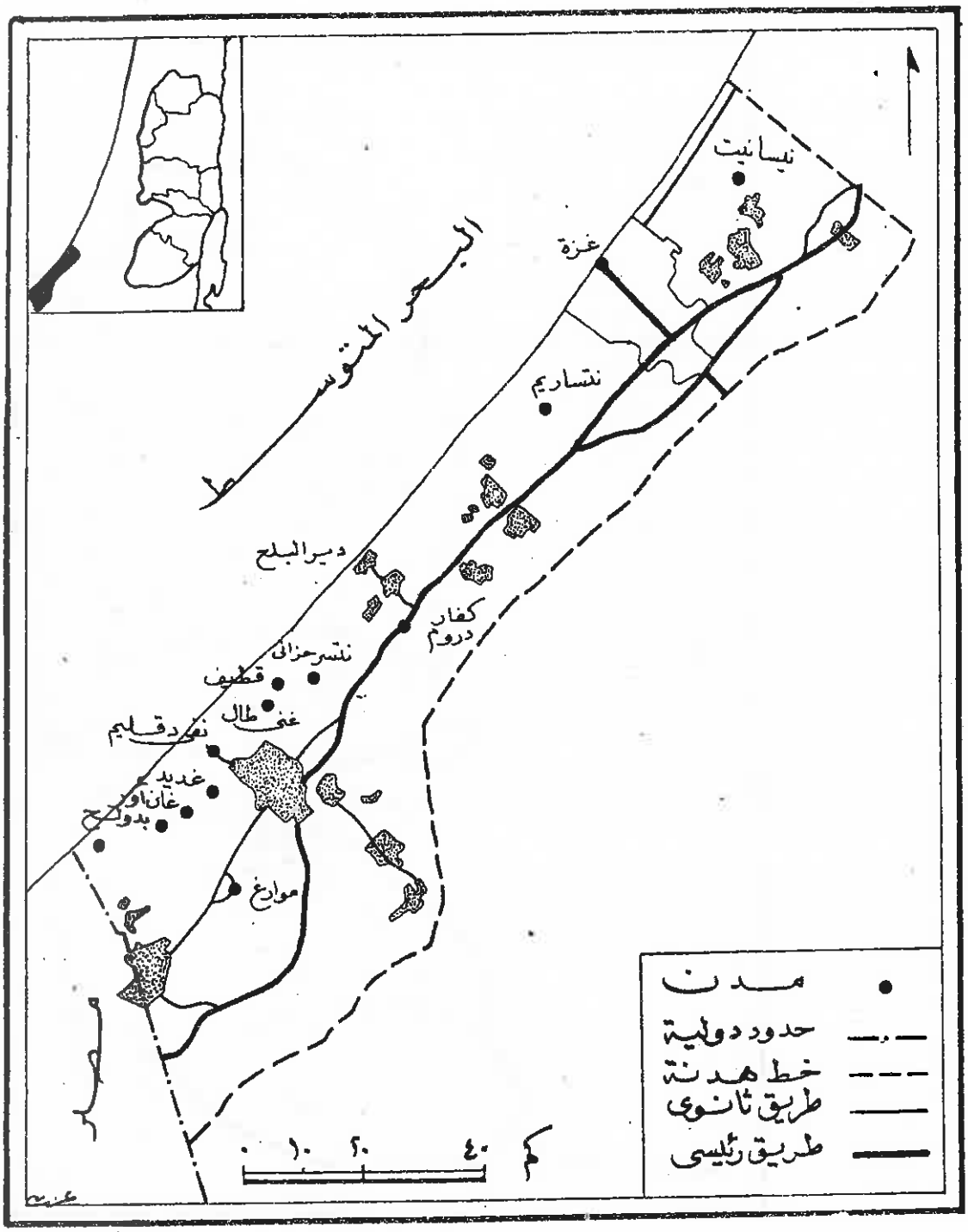

أهم المستوطنات الإسرائيلية فى قطاع غزة

National Plan of Action

Policy & Objectives

4. 4 خطة العمل الوطنية:

السياسة والاهداف:

لتلبية الاحتياجات في ميدان المستوطنات البشرية، تتجة عناية الدولة في السنوات القادمة وبصفة خاصة مخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية 1997 – 2010 الى تحقيق الاهداف الرئيسية التالية:

1. مسكن لائق للجميع.
2. ترسيخ وصيانة المستوطنات البشرية القائمة والمخطط لها.
3. حل مشكلة العمالة والتشغيل للمناطق الفقيرة.
4. حل جذري لمشكلة المخيمات بتعاون عربي دولي نظرا للظروف المعدمة التي لا تلائم البشر.

ولكي يتسنى تلبية تلك الاهداف القيام بالاعمال والاجراءات التالية:

1. زيادة المعروض من فرص السكن لجميع الفئات الاجتماعية
2. تجهيز الاراضي بالخدمات والبنية التحتية.
3. تقليص التكلفة باعتماد انجع السبل لتوفير مواد البناء محلياً وتطوير أساليب الانشاء.
4. ملاءمة نظام التمويل البنكي وايجاد فرص العمل الكريمة من طرفان متوازيان.
5. صيانة المستوطنات البشرية القائمة.
6. التخطيط المستديم للمستوطنات البشرية.
7. تحسين الانتاج للمدن والقرى والمخيمات.
8. مقاومة مظاهر الفقر والبطالة.
9. تعزيز دور المرأة الانتاجي للمساعدة في عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
10. تقنين استخدام الطاقة باستخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية ما أمكن.

Plan Orientation

محاور الخطة:

Inc. of Housing Supply for L.I. Groups

* *زيادة المعروض من فرص السكن لجميع الفئات الاجتماعية:*

– مواصلة مجهود بناء المساكن والاجتماعية منها خاصة بما يغطي الاحتياجات لجميع الشرائح الاجتماعية في المدن والقرى والمخيمات وتخصيص اعانة الدولة للعائلات المحتاجة "ضعيفة الدخل" وكذلك للحالات الاجتماعية المعدمة "الارامل، المعاقين، والمسنين".

– حث القطاع الخاص على تكثيف انجاز المشاريع السكنية وخاصة لذوي الدخل المحدود بشراكة بين الدولة "وزارة الاسكان" أراضي الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات التعاونية المحلية.

– تقليص الكلفة بتشجيع طريقة البناء الجماعي ، وتحسين اختيار وتجهيز مواد البناء والاساليب المتطورة للتنفيذ.

– تنشيط سوق الايجارات بعمل مشاريع خاصة لمحدودي الدخل لتوفير المسكن الملائم وبأسعار مقبولة مقارنة بمستوى الدخل.

Prep. of plots with infrastructure services

** تجهيز الاراضي بالخدمات والبنية التحتية:*

– التحكم بالتخطيط وادارة الموارد العقارية بهدف صيانة الاراضي الزراعية المنتجة وهذا يتأتى بتجهيز مخطط افراز قسائم لمناطق سكنية بأراضي لا تصلح للزراعة المكثفة.

– اعطاء قطع أراضي لجمعيات محلية للاسكان للتشجيع على حل مشكلة الاحتياجات الملحة للاسكان.

– اعتماد اسلوب البناء الجماعي والعمودي لانجاز الاحياء السكنية، اقتصاد في مخزون الدولة من الاراضي والتكلفة الاجمالية للمستوطنات البشرية.

– عرض قطع أراضي مفرزة وبكلفة مناسبة لذوي الدخل المحدود تفادياً للبناء العشوائي.

– تجهيز الاحكام والتشريعات العامة والكود الفلسطيني للاعداد للبناء.

– تقليص التكلفة باعتماد انجع السبل لتوفير مواد البناء محلياً وتطوير أساليب الانشاء

Dev. partnerships at all levels

** تطوير الشركات على جميع المستويات محلية وحكومية وقطاع خاص وادارات معنية بتنسيق ظروف المعيشة والانتاج:*

1. اعتماد أسلوب التصنيع المحلي لمواد البناء والحد من الاستيراد المكلف.
2. اعتماد أسلوب تكنولوجي متطور للسرعة وتقليص النفقات.
3. دعم المؤسسات الغير ربحية وجمعيات اسكان اجتماعية للقيام بالمشروعات الاسكانية و الاقتصادية والاجتماعية.
4. تهيئة الاراضي باسعار رمزية لتقليص الكلفة الاجمالية للوحدة السكنية ما أمكن.
5. اعتماد كود فلسطيني بتقنين مساحات البناء والاستعمال الوظيفي.

* *ملاءمة نظام التمويل البنكي وايجاد فرص عمل:*

1. ايجاد فرص عمل انتاجية للاسر والافراد لكي تستطيع جميع شرائح المجتمع على تغطية نفقات الاسكان.
2. انشاء بنك اسكان عقاري بفوائد ربحية بسيطة تتلائم مع مستويات الدخل.
3. ملاءمة نظام الاقراض السكني وفق قدرات المنتفعين.
4. استنباط آليات تمويل لفائدة الشرائح الضعيفة والمتوسطة باقتناء الاراضي والبناء الذاتي.

Maint & upgrading of existing settlements

* *صيانة المستوطنات البشرية القائمة:*

1. وضع برنامج للحفاظ والتهذيب العمراني ودعم برنامج صيانة وترميم الاحياء والقديمة والحفاظ المعماري.
2. اعادة تخطيط وتطوير وتنمية التجمعات العشوائية.
3. تأمين خدمات البنية التحتية للمحافظة على صحة المواطن.
4. خلق فرص عمل في الريف والمخيمات للحد من الهجرة الداخلية للمدن والارتقاء بالمستوى المعيشي داخل المخيمات والقرى " اعتماد برنامج الدمج بين الطاقات الريفية للتنمية.
5. دعم تدخل بنك الاسكان في التطور السكني الذاتي بنظام اقراض ميسرة.

Sustainable devpt for settlements

* *التخطيط المستديم للمستوطنات البشرية:*

1. وضع استراتيجية حضرية متكاملة على المدى القريب والمتوسط والبعيد مع التقليل قدر الامكان من المؤثرات البيئية لذلك.
2. رصد النمو العمراني واعتماد نظام المعلومات التي تهتم بالعقار، اتخاذ اجراءات لتخفيف العبء على المدن الكبرى بتقوية المدن المتوسطة والقرى.
3. ايجاد صيغ تمويل تلائم المهام الجسام الموكلة من شراء الاراضي الى توفير مواد البناء بأسعار مناسبة لمستوى الدخل.
4. الحفاظ على البيئة وايجاد محميات طبيعية عامة ما أمكن.
5. برامج التدريب للمخططين والفنيين والبناء والتوطين اجتماعياً واقتصادياً.

* *تحسين الانتاج للمدن والقرى والمخيمات:*

1. تشجيع مشاريع التنمية الاقتصادية المستديمة لتهيئة قاعدة اقتصادية متينة وسليمة بيئياً واجتماعياً تؤمن الدخل الكافي لجميع المواطنين.
2. تطوير الشركات على جميع المستويات محلية وحكومية وقطاع خاص وادارات بغية تحسين المعيشة والانتاج.
3. العمل على اعتماد دعم الفئات الضعيفة داخل المدن والمخيمات والقرى للحد من الهجرة.

poverty & unemployment reduction

* *مقاومة مظاهر الفقر والبطالة:*

دعم برامج التنمية الشاملة وأهمها ما يلي:

1. برنامج التضامن الوطني للتكافل الاجتماعي.
2. برنامج التنمية.
3. التنمية الريفية المندمجة.
4. المساعدة للحالات المعوزة.

Enhancement of the role of women in Social & Eco Dev.

* *تعزيز دور المرأة الانتاجي للمساعدة في عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية:*

إن فترة الإحتلال للأراضي الفلسطينية على مدار ما يربو على ربع قرن أثرت سلبياً على جميع مجالات الحياة للشعب الفلسطيني و على الرغم من ذلك كان من ثوابت سياسة منظمة التحرير الفلسطينية النهوض بدور المرأة و تفعيله و ذلك إيماناً منها بالدور الأساسي للمرأة الفلسطينية في عملية بناء المجتمع المدني الديموقراطي حيث تتساوى الفرص أما جميع فئات و أبناء الشعب الفلسطيني .و في هذا السياق نرى صدور نشرات بأحوال المرأة و دورها في بناء المجتمع هذا . وكما بدى واضحاً بأن السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها أكدت الحفاظ على الإنجازات الحقوقية للمرأة الفلسطينية و كما أكدت على مبدأ المساواة بين الرجل و المرأة هذا المبدأ المنصوص عليه في الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يعلن عن تساوي كل المواطنين في الحقوق و الواجبات . هذا كما و يقرر وضع الأحوال المدنية الفلسطيني على الحرص على حقوق المرأة بإنصافها أمام الرجل و الحد من الطلاق و الزواج القسري و كذلك تحديد سن الزواج بالنسبة للرجل و المرأة . و في الفترة الراهنة بدى ملحوظاً تكريس و تفعيل دور المرأة حيث أن المرأة تملك الحق المطلق في الإنتخابات و الترشيح لها و وجود عدد من النساء في المجلس الوطني الفلسطيني و المجلس التشريعي و حيازتهم بعض الحقائب الوزارية لهو أكبر دليل على ذلك ، وتبرز الجهود المبذولة

بخصوص المرأة على مستويات عدة في التربية و الصحة و التعليم و التنظيم العائلي و الحفاظ على مكانة المرأة في سوق العمل و مساهمتها في الحياة العامة .ولهذا يجب ضمان و تأكيد التعلم للمرأة لان إحصائيات العقود الماضية تبين مدى تدني مستوى التعليم في أوساط المرأة إلا أن الوضع الراهن يعطي بشائر تؤكد على إرتفاع نسبة التعليم و إنخفاض مستوى الأمية في الوسط النسوي . كما وتشكل المرأة نسبة كبيرة في مجال التعليم كمربيات و مدرسات .

و كان ملموساً على مدار الثلاث سنوات الماضية الدور الحثيث الذي تمارسه السلطة الوطنية الفلسطينية في توفير الإمكانيات الصحية في المشافي الفلسطينية الخاصة بالولادة و التنظيم و الحفاظ على المواليد الجدد .

لقد حاول المجتمع الفلسطيني على مدار سنوات عديدة تحقيق مبدأ التكافؤ في الفرص في ميدان العمل ، بحيث أصبحت المرأة الفلسطينية تمارس عملها خارج إطار المنزل و لعبها دور المواطنة بكامل الحقوق .

كما و تسجل المرأة الفلسطينية حضورها في مختلف الهياكل و المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان مثل الهيئة العليا لحقوق الإنسان ، المنظمة الفلسطينية للدفاع عن حقوق الإنسان ، منظمة العفو الدولية . و إيماناً منا بأنه لا إمكانية لتحقيق تنمية مستدامة دون ضمان تنمية لدور المرأة ، تأخذ فلسطين ببالغ الإهتمام الدور الحاسم للعنصر النسائي في تطوير المسيرة التحضرية ، هذا كما و أنه تم إدراج المرأة كمحور أساسي في وثائق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة.

1. رفع نسبة مشاركة المرأة في مراكز المسئولية في الوظائف الحكومية والخاصة والانتاجية.
2. تأمين عمل أفضل للنساء العاملات.
3. النهوض بالموارد البشرية النسائية وذلك ب:

- رفع نسبة التسجيل بالمدارس للفتيات.
- رفع سن الزواج القانوني من أجل الحد من الانقطاع المبكر للتعليم.
- تشجيع التوجه نحو التخصصات العلمية والتقنية للصناعات.
- التغطية الاعلامية بالتكوين المهني تجاه المرأة.

4. تحسين مستوى الخدمات الاجتماعية للمراة وذلك ب:

- شكبة رياض أطفال ودور حضانة.
- تقاسم الاعباء بين الرجل والمرأة.
- برامج مساعدة وتشجيع للمرأة المنتجة.
- اعطاء الاولوية للحالات الاجتماعية وربات العائلات والارامل.

Rationalization of Energy utilization

* *تقنين استخدام الطاقة:*

ويتم ذلك عن طريق:

1. ترشيد استهلاك الطاقة داخل التجمعات السكنية.
2. تشجيع التجارب والمشاريع الجريئة من استغلال الطاقة المتجددة (الشمسية، الريحية).
3. تحسين نظام النقل العام.
4. التخطيط لتقليل المسافات بالعمل المحلي دون الحاجة الى التنقل "لا مركزية الادارة".
5. اعتماد أرقى الاسس التكنولوجية المناسبة للنقل السليم بيئياً للمستوطنات البشرية.

Int'l. Coop. Prog.

برنامج التعاون الدولي المقترح:

اننا في الدولة الفلسطينية الفتية نواجه عدة معضلات اجتماعية خطيرة وتحتاج الى تكافل دولي عالي المسئولية لحل مشكلة اللاجئين الذين يمثلون 60٪ من التعداد السكاني في الضفة وغزة بالاضافة الى التنمية الذاتية والاستفادة من تجارب الاخرين بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في مجال النهوض بالمستوطنات البشرية.

وعليه فإن برنامج التعاون الدولي المقترح يتضمن المشاريع التالية:

1. عمل مؤسسة لمراقبة حركة البناء والتعمير.
2. تحسين ظروف السكن بصيانة الرصيد العقاري القائم.
3. دعم الاسكان الايجاري.
4. دعم مصادر التمويل للمستوطنات البشرية

Institutionalization of observation of Const. & Dev. Activities

مؤسسة المراقبة لحركة البناء والتعمير

-المشاكل المراد معالجتها: ارتفاع نسبة التحضر في بعض المراكز المدنية مثل مدينة غزة، نابلس، رام الله، خلال الثلاثين سنة الماضية أدى الى تفاقم الاثار السلبية لظاهرة التحضر السريع " العشوائية" ولم تتخذ الاجراءات الكفيلة للحد من الهجرة من الريف الى المدينة ولم يعمل خطط للتنمية المستديمة.

-الهدف المراد بلوغه: اقامة مؤسسة لمراقبة حركة البناء والتعمير ومراقبة النمو الحضري والتحكم في توجية حركة التعمير وتيسير سياسة التخطيط الحضري.

-الانشطة التي ستقوم بها مؤسسة الرقابة:

1. وضع جهاز اعلامي مركزي للاحصاء ومراقبة عمليات البناء.
2. توزيع البيانات على الجهات المختصة وخاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية واستعمالات الاراضي والتكلفة الاجمالية للسكن.
3. توجية التعمير للمناطق المعدة لذلك من خلال التخطيط السليم والشامل.
4. تدريب مختصين للاشراف على جميع هذه العمليات.

imp. of Hsg. condition

تحسين ظروف السكن بصيانة الرصيد العقاري القائم

-المشاكل المراد معالجتها: المناطق السكنية القائمة لا تحظىباهتمام كامل من ترميم وتقديم خدمات كما هو متوفر للمشاريع الحديثة واقتصار تلك العملية فقط على المجهودات الذاتية للمواطنين.

-الهدف المراد بلوغة: ايجاد الاجهزة والامكانيات لصيانة الرصيد العقاري القائم والحفاظ على التراث من التلاشي "المدن والاحياء القديمة والاثار".

-الانشطة المزمع القيام بها:

1. اعتماد اسلوب الادخار العائلي والاستثمار الخاص بهدف تحسين ظروف السكن في المدن القائمة.
2. مساندة الشراكات بين القطاع العام والجمعيات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية للقيام بصيانة الاحياء القديمة.
3. تقديم المساعدة الفنية لتنفيذ عمليات صيانة نموذجية في بعض المدن الفلسطينية.

subsidizing Rental hsg

دعم الأسكان الايجاري:

-المشاكل المراد معالجتها: ارتفاع كلفة الايجار بسبب قلة العرض وكثرة الطلب وخاصة للعائدين والمهاجرين وعدم توفر مؤسسات ربحية اجتماعية لحل تلك المشكلة والتركيز على التملك من قبل القطاع الخاص.

-الهدف المراد بلوغة: ايجاد رصيد كافي للمساكن المعدة للايجاروملاءمة الايجار مع مستوى دخل الفرد والاسرة.

-الانشطة المزمع القيام بها:

1. نظام الاقراض للمستثمرين في قطاع الايجار.
2. تأهيل الجماعات واللجان المحلية وتمكينها من الحصول على موارد عقارية ومالية لزيادة الرصيد الايجاري.

3. اعداد التشريعات والتراتيب لهذا القطاع بشكل يضمن حقوق المالك والمستأجر.

Strengthening Funding sources for Settlers.

دعم مصادر التمويل للمستوطنات البشرية

- المشاكل المراد معالجتها: حتى الان معظم مجهود السكن مجهود ذاتي ويحتاج هذا الفرع الى مصادر تمويل جديدة طويلة وقصيرة المدى نظرا للظروف الاستثنائية التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية والمشاكل الكبيرة الموجودة (مشكلة المخيمات، البنية التحتية ...الخ) والتي تتطلب مساعدة الاسرة الدولية بالاضافة الى المصادر العادية "الادخار السكني، القروض البنكية".
- الهدف المراد معالجته: اعتماد سوق رهنيات نشيطة تتناسب والاحتياج الملح للسكن.
- الانشطة المزمع القيام بها:

برنامج تعاون دولي يعمل على:

1. شراء البيوت والرهنيات المتمتعة بالقروض.
2. مؤسسة ترعى هذا السوق وتدعمه وتقوية وهذه المؤسسة كبنك الاسكان.

5. المنظور الفلسطيني للانماء

هذا المنظور من 1994 – 2000 والتي تستند لفرضيات ومنطلقات جرى تصميم البرنامج العام على أساسها، أهداف هذا البرنامج الرئيسية واستراتيجياته وديناميكيته التي من المتوقع أن تعطي مؤشرا للانماء الحافز الدافع والمساند وهذه العناصر والمكونات كما يلي:

الفرضيات والمنطلقات:

قابلية التنفيذ للبرنامج العام وبالقضايا المهمة في صياغته ومضمونه و حجمه وهي كالتالي:

الفرضيات السياسية: موقع القلب فيها السلطة الفلسطينية في ممارسة اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها والتأكيد على أن الانطلاق بالمسار الانمائي هو حق "من الحقوق غير القابلة للتصرف" لاي شعب وهكذا فان الامم المتحدة قد أعترفت بهذه الحقوق للشعب الفلسطيني في عدد من قراراتها، مثل حق تقرير المصير والانماء ضمن مفهوم "تقرير المصير الوطني" الشامل، تشمل الفرضيات ربط الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية، بتأمين معبر عريض بين جزئي الوطن وهذا سيكون له أكبر الاثر على التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

الفرضيات الديمغرافية: النزوح بعد الحرب (67) 300.000 نسمة وأصبح في عام 1989 حوالي650.000 نسمة بفضل الزيادة الطبيعية، لهم الحق في العودة الى بيوتهم واملاكهم، وكذلك قرار مجلس الامن رقم 237 طلب من اسرائيل تسهيل عودة هؤلاء السكان الذين نزحوا عن بلادهم منذ اندلاع العمليات الحربية".

عدد كبير من نازحي 1967 سيختارون العودة ويكونوا قادرين على ذلك خلال السنوات 1994 – 2000 التي يمتد البرنامج عبرها.

الفرضيات للولاية الجغرافية: الاصرار على ان جميع الاراضي الفلسطينية التي جرى احتلالها عام 67 خالية تماماً من الاستيطان الاسرائيلي تكون حق طبيعي للسلطة الفلسطينية استنادا الى قرارات الامم المتحدة من خلال عدم شرعية الاستيلاء على الارض بالقوة، بما في ذلك القدس الشرقية وتعني فرضيات الولاية الجغرافية السيطرة الكاملة على الارض والموارد المائية التي اغتصبت منذ أكثر من ربع قرن من اسرائيل "تصيبنا من مياه نهر الاردن وكذلك الثروة المعدنية في البحر الميت والمياه الجوفية في أرضنا وهذا سيأتي بالجهد بشكل متدرج من خلال سنوات البرنامج العام.

الاهداف والاولويات:

1. تصحيح التشوهات والاختلالات الناتجة عن الوضع الإقتصادي.
2. خلق عدد كبير من فرص العمل الانتاجي لامتصاص قوة العمل التي تعاني من البطالة والتي تبلغ 50 ألفاً.
3. الاسكان: بناء 200.000 وحدة سكنية لاستيعاب 500 ألف عائد من نازحي 1967 والزيادة الطبيعية في السكان ، وأيضاً لحل مشكلة الاحلال للاجئين نازحي سنة 1948 وأيضاً الاحلال للوحدات القائمة ذات المستوى المنخفض جداً بسبب عدم توفر التسهيلات، وهذا كله بعيد عن الشروط الدنيا للظروف السكنية.
4. تحسين وتوسيع البنى التحتية مادياً، اقتصادياً، اجتماعياً: فقد دمرتهذه البنى تماماً من قبل اسرائيل فهي تعاني الان من التآكل والحصار والاهتراء وهي بدورها لا تفي بحاجات السكان.
5. تلبية الحاجات الانسانية الاساسية: الطعام والمسكن والملبس وفرص العمل يشكل نسبة كبيرة من جميع الحاجات الاساسية، وهذا يشق بطريقة انتاج الكثير من السلع المطلوبة للسوق المحلي والدولي.
6. تشجيع قطاعات منتجة للتصدير: لجلب العملات الاجنبية ولدفع قدرة الاعتماد على النفس اقتصادياً فالقطاع العام وتوجيهه لاعداد المهارات المرتفعة في مجالين متميزين وهو التدريس "المستوى الثانوي والجامعي" في علم الادارة والمقاولات والمحاسبة، والشئون المصرفية، والهندسية والطب وما يتصل بهما من مهارات فنية، وأنشطة ريادية.

الاستراتيجيات الانمائية:

هناك عدد من الاستراتيجيات المعتمدة في البرنامج الانمائي بغية تيسير تنفيذه.

1. دفع عملية الانتاج بعدد من الاستراتيجيات وتنويعها وهي تشمل:

- اقامة توازن بين الزراعة والصناعة:

نجد أن العلاقة بينهما يجب أن تكون بكاملية وهذا يأتي من خلال الاستثمار المتكافئ في الطرفين.

- توازن بين التشجيع للتصدير وتلك الدافعة للاحلال محل المستورد:

تشجيع التصدير والانشطة الهادفة الى انتاج السلع والخدمات التي تخدم في الاساس غرض تلبية الحاجات الاساسية ،السياحة، المحاصيل الزراعية، المنتوجات الصناعية الريفية (أو المنزلية) وعدد من مهارات قوة العمل مما يمكن أن تجد مجالاً للعمل خارج الاقتصاد الفلسطيني، معظم الانشطة التي يتوقع أن تكون قادرة على توليد الصادرات تتطلب عدة سنوات للتطوير بشكل عام، اذن ففي المدى القصير قد لا يكون مفر من الاضطرار للاستيراد بكثافة لاغراض الاستهلاك ، وبالمقابل ففي

المدى الزمني القصير الى المتوسط يتوقع أن تتوفر موارد مالية تسمح بمثل هذا الاستيراد (دعم خارجي، سلع وخدمات لاغراض تكوين راس المال الثابت) اما فيما يختص بالحاجات الاساسية فينبغي توجية النشاط الاقتصادي صوب أنماء قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات ،أما في المدى الزمني الطويل ينبغي وضع تشديد خاص على الانشطة المولدة للتصدير، في مجال الصناعة أو الزراعة أو السياحة أو الخدمات المالية والمصرفية أو المقاولات والتعهدات أو تصدير المهارات.

- اختيار التكنيك التقني بعناية:

كثافة الاستخدام للعمل ورأس المال وهذا خيار استراتيجي مع التشديد على المزايا الاجتماعية الاقتصادية التي تنجم عن توفير فرص عمل وافرة و رفع قدرة الاقتصاد في حالات يتطلب تضمين السلع والخدمات لتعزيز القدرة على منافسة الانتاج في السوق الداخلية او الخارجية، والبرنامج يتناول التاكيد على تقنية كثيفة الاستخدام للعمالة في السنوات الخمس او السبع الاولى من اجل الحد من البطالة المرتفعة بشكل ملموس ، مع ما يرافقها من معاناة اقتصادية واجتماعية، ينبغي دراسة كل حالة لاتخاذ الموقف الذي توحي به المعايير الاقتصادية الملائمة للحالة المعنية.

- اقامة المؤسسات والهيكليات والاطر للنشاط الاقتصادي لاحتياجات عمليات الانتاج والتوزيع لرفع كفاءاتها، تتصل تلك المؤسسات بأطر التشريعات الاقتصاية والتنظيم النقابي، وتجمعات انشطة القطاع الخاص المتماثلة ومؤسسات التسليف التجاري والانمائي بانواعه، ودور البحث وادارات مرافق التلوث والحفاظ البيئي وادوات اكتساب وتوطين التقنية الفعالة الملائمة.

- تمتين الترابط والتفاعل بين القطاعات: لتحقيق النمط الامثل من علاقات مفيدة داخل آلية الانتاج وبالتالي رفع الكفاءة والقدرة على الاقتصاد بالموارد المتصلة بالانتاج.

والاستفادة القصوى من موردي الارض والمياه المتوقع استردادها ولو بتدرج وهذا بدوره يفتح أمام الانماء الاقتصادي والاجتماعي فرصاً ضخمة متعددة الابعاد.

2. حشد طاقات فلسطيني الشتات:

يشكل تعداد فلسطيني الشتات ثلاثة ملايين يضمون مئات الوف العمال المهرة والتقنيين والادراين والصناعيين والتجار ورجال المال والمقاولين وارباب المهن الحرة (من علماء ومهندسين واطباء واساتذة وعلماء اجتماع..الخ) جميعهم يبدون تشوقاً لتقديم اسهامات ذات قيمة لوطنهم واقتصادهم عندما تسنح الفرصة لذلك، وهكذا فان حشد طاقات هذا الاحتياطي البشري الضخم يعني اجتذاب مساعدات ذات شأن في المجالات المالية والتقنية والتربوية والادارية والعلمية

3. انتهاج استراتيجية الاعتماد على النفس:

تحقيق قدر ملموس من الاعتماد على النفس أمر متعذر للاقتصاد الفلسطيني بمفرده ان اللجوء الى قدرات المجتمع والاقتصاد ومعطياتها وتراثهما من حالية واحتمالية، حشدها واستخدامها الى المدى الممكن على اساس قواعد سليمة، قبل التوجة الى طلب الدعم الخارجي.

تشمل هذه الاستراتيجية الاعتماد الجماعي (أي العربي) على النفس

4. الاستفادة من المساعدة المتوقعة من المصادر العربية والدولية:

بالاضافة الى اسهام واستثمارات فلسطيني الشتات المتوقعة، ان اثر الموارد الاستثمارية الخارجية وكذلك المساعدات التقنية والادارية يكون بالغ الاهمية اذا توجهت المساعدات توجهاً سليماً ومنتجاً يمكن أن يعبر عنه بالانجاز الانمائي ويتوقع ان ترد هذه المساعدات بشكل قروض واستثمارات أو منح، نقدية أو عينية، وبشكل معونات فنية بالاضافة الى التعويضات من اسرائيل لقاء ما حل بالفلسطينيين من معاناة وخسائر واستلاب.

5. الاستفادة من احترام حقوق الانسان في المجتمع الفلسطيني وتمتعه بالحريات الاساسية، وبالمشاركة السياسية:

وهذه قيم جوهرية يسعى الجسم السياسي والمجتمع والاقتصاد الى توطينها وصيانتها واحترامها فبالاضافة الى القيمة الذاتية لكل منها سياسياً واجتماعياً وثقافياً ونفسانياً فانها كذلك تشكل قيما اقتصادية محفزة ودافعة ونحن ندرك ان المجتمع الحر هو الذي يستطيع ان يقدم اقصى ما يمكنه من اسهام في عملية الانماء، وذلك أنه لا يمكن ان تبلور التزام مستمر وصادق باهداف الانماء وبالاعباء التي ترتبها عملية الانماء على المجتمع بدون مشاركة سياسية وحرية وتمتع بحقوق الانسان.

6. الافادة من الاثار الدافعة للانماء بفضل الشعور بالانعتاق الذي سيولده الخلاص من الاحتلال:ان ايراد هذه الاستراتيجية في الموقع الاخير من الاستراتيجيات الانمائية لا يعني الانتقاص من أهميتها، اذ لعلها أقوى الاستراتيجيات أثراً ومع أن الشعور بالانعتاق وما يولده من قوة دفع انمائي يقع في نطاق العوامل النفسية الا أنه ذو أثر قوي ومباشر في النشاط الاقتصادي واستعداد المجتمع لتقبل التضحيات وبذل الجهود التي تستدعيها عملية الانماء لسنوات طويلة. وهو لذلك يمثل استراتيجية ذات قدرة دافعة كبيرة للانماء.

7. مرحلية البرنامج التنموي الفلسطيني:

يغطي البرنامج السنوات السبع 1994 – 2000 الى مرحلتين:

أولاهما سنتي 1994 – 1995 اللتين تعتبران فترة اعادة تأهيل (أو تأهيل) الاقتصاد ليتمكن من ازالة العوائق التي أوجدها الاحتلال، ووضع التشريعات الاساسية الضرورية التي توفر للنشاط الاقتصادي اطاره القانوني كذلك الاعداد للبرنامج والمشروعات الملحة والبدء بتنفيذها يقع ضمن مرحلة التأهيل ، والتدريب على الادارة المركزية وكذلك قطاع الاعمال، كما يتم الان في وزارة التخطيط من خلال المشروع الفلسطيني النرويجي للتخطيط وبناء المؤسسات كذلك تشجيع دور السياحة والبنية التحتية (الصرف الصحي وخاصة في قطاع غزة) والنفايات الصلبة وطرق التخلص منها، واضافة الى ذلك فان مرحلة التأهيل ستوفر الفترة الزمنية لتعزيز قدرة الاقتصاد وعلى استيعاب استثمارات ضخمة بالقدر الاقل من الهدر والتضخم. وهكذا فان مرحلة سنتي التأهيل ستجعل الاقتصاد أكثر استعداداً لاجتياز عتبة السنوات التالية المتوقع أن تقسم بنشاط انمائي مكثف ومتعدد الجبهات.

وستشدد المرحلة الثانية في السنوات 1996 – 2000 على سمة التعمير والتوسع والتحسين فوق الاسس التي تكون قد أقيمت خلال المرحلة السابقة، وتعزيز تنوع اداء الاقتصاد سعياً وراء تحقيق انتاج افضل جودة واكثر غزارة وتنوعاً، مع اعتماد المرونة والانفتاح المستمر امام ضرورة اجراء تعديلات أو تغييرات في المخصصات الاستثمارية مع التقدم في المسيرة الانمائية وتبدل الظروف والمتطلبات، وما نوحي به وتتطلبه عملية المتابعة والتقييم المستمرين لاداء الاقتصاد.

8. الموارد الاستثمارية اللازمة للتنمية:

يحتاج الاستثمار اللازم للبرنامج الفلسطيني بنمو 11.6 بليون (أو الف مليون) دولار أمريكي بأسعار عام 1991، او بمتوسط سنوي قدرة 1.660 مليون دولار، ولمعرفة الحاجة لسنة 1995 يجب اضافة 12٪ على المجموع كاحتياطي تحسباً لتخصصات استثمارية ولحاجات التشغيل كرقم يدور حجمه 2500 مليون دولار باسعار 1991 أو كرأس مال عام لسنوات البرنامج السبع ويتوقع ان تنخفض الحاجة لدعم خارجي في مجال رأس المال العامل (المصاريف المتكررة أي باستثناء تكون راس المال الثابت الذي يمتد عمره لسنوات) عبر السنين كما ارتفعت قدرة الاقتصاد على توليد رأس المال العامل بنفسه الفجوة بين التخصصات الاستثمارية والادخار الوطني قدرها بـ 9.470 مليون دولار، أو 11.97 مليوناً بعد اضافة رأس المال العامل المطلوب تدبيره وبأسعار 1994 ارتفع الى 10.606 مليون دولار قبل اضافة رأس المال العامل 13.406 مليون دولار بعد اضافتها

باسعار 1994 فان الدعم المالي الخارجي المطلوب لاغراض برنامج الانماء الفلسطيني بشكل قروض واستثمارات و/أو منح يبلغ 11.970 مليون دولار بأسعار 1991 أو 13.406 مليون بأسعار 1994 بالاضافة لما يتوقع ان يولده الاقتصاد الوطني من ادخار وطني يقدر بملبغ 3.343 مليون دولار باسعار 1991 أو 3.744 مليون باسعر 1994.

نسبة الاستثمارات المتوقع ان يقوم بها القطاع العام (ومعظمها في البنى التحتية من مادية واجتماعية) بنحو 40٪ من المجموع في حيث تقدر نسبة استثمارات القطاع الخاص (والتعاوني ضمنه) بنحو 60٪.

9. آليات البرنامج الانمائي الفلسطيني:

من محددات تصميم آليات البرنامج الانمائي الاسترشاد بمبدأ وجوب اقامة نماذج مستقر الى مدى معقول بين أدوار ووظائف القطاع العام والتعاوني والخاص والمشترك/ بين العام والخاص، سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية فان التوجهات الجامدة عقائدياً أو ايديولوجياً ينبغي الا تتخذ او تعتمد على تكوين النماذج وتحديد ادوار مكونات ووظائفها.

التركيز على الموضوعات التي توفر عملة صعبة بالاستثمار "المناطق الصناعية، انظمة وشبكات الري والصرف والمياه والكهرباء، والطرق، الميناء، والمطار وتوفير الامن والنظام والاطار القانوني للنشاط الاقتصادي تقع ضمن اختصاصات الدولة، في الاساس تشجيع ازدهار اقتصاد السوق، جمعيات تعاونية الشركات والمؤسسات والهيكليات التي تشكل عناصر في المجتمع المدني كل هذا لم يتحقق حتى في ظل الحكم الذاتي اتفاقية أوسلو بسبب الاغلاق المتصل.

1.5 الخطة الوطنية للتنمية الشاملة وقطاعاتها المختلفة

نرى من الواجب ضرورة السعي الى الانماء من أجل تمكين الاقتصاد من النمو بمعدل مرض يسمح بتوليد دخل فردي جيد يكفي لشراء السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الاساسية كحد أدنى، وبالاضافة لقدر من الادخار "فوق الحاجات الاستهلاكية" لتوفير فرصة الاستثمار دون اضطرار الاقتصاد على الديون الخارجية الضخمة لفترة طويلة، مع عمل شبكة امان اقتصادي للشرائح الفقيرة وتكافؤ في فرص العمل والرعاية الصحية.

ايجاد توازن في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الدولية، واستمرار تطوير وانماء الموارد البشرية والطبيعية لتوفير قاعدة سليمة وفعالة للنشاط الاقتصادي، والتحضر دون مساوئ الازدحام في المدن، حماية البيئة و انسجام أو تلازم النشاط الاقتصادي والتحضر، والاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال عمل ديمقراطي شامل.

5. 2 الموجب الانمائي على أرضية ما بعد الاحتلال:

الهم الرئيسي للبرنامج ازالة العوائق والعراقيل وتصحيح التشوهات التي اعترضت مسار التطور والنمو خلال فترة الاحتلال وهذا يحتاج تصميماً قوياً ومستمراً، وسنوات من العمل الدؤوب المتواصل، وموارد ضخمة للاستثمار ولحاجات التشغيل وهذا سيحتاج وقت لتحقيقه، وتأخذ علمية الانماء في التحرك بشكل متدرج ومطرد ضمن ظروف طبيعية، والمهمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية على المجتمع الفلسطيني فتح فرص الانماء التي تواجه بالمعوقات والمحددات الإسرائيلية عبر وسائل مختلفة والتي تتمثل بشكل رئيسي بسياسة الإغلاق المستمر .

ونطمح بشكل لا يقبل التأويل أن تؤول مرحلة الحكم الذاتي الى بناء دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف بحصول تحولات صحية في مجالات التنظيم المجتمعي، وهيكلية الاقتصاد، وادائه، وخلقة العمل The work ethic والتوجية الاجتماعي والاقتصادي بشكل عام، وهذا لا يأتي الا بسياسات سليمة مع التصميم والصياغة بحنكة وثبات، وهذا يحتاج بدوره الى تشريعات وقوانين ملائمة، ومؤسسات، واجراءات رسمية تقابلها روح التعاون كذلك القدرة على الاستنباط من مختلف تشكيلات ومؤسسات المجتمع الحضري، والخطوات الواجب اتخاذها على مستوى الحكومة والقطاع الخاص والتعاوني ...الخ.

هذه الخطوات والمهام لا تقع جميعها ضمن اطار أو مدى زمني واحد فبعضها ضمن المدى القصير (1994 – 1996) التي تشمل مرحلة اعادة التأهيل أو المرحلة التي نهيئ بها للانطلاق بزخم في العمل الانمائي خلال السنوات المتبقية (1996 – 2000) ويقع بعضهما في تطبيقه في حيز المدى

الزمني الطويل ضمن تسلسل منطقي و لكن من الممكن أن تفرض الظروف المستقبلية الانحراف أو الابتعاد عن هذا التسلسل، ويكون ذلك أمراً لا مفر منه اذا نجمت آثار اجتماعية أو اقتصادية سلبية وغير متوقعة عن تطبيق اجزاء البرنامج الانمائي الفلسطيني .

تقدم المهام والخطوات المعنية فيما يلي:

1. تصميم هيكلية الحكومة والادارة والمؤسسات العامة.
2. الاعداد المبكر للاطار القانوني للنشاط الاقتصادي الاجتماعي.
3. التدريب ببرامج مستعجلة بطريقة مستمرة بغض النظر عن المستوى الذي تبلغه عملية الانماء والاداء الاقتصادي ويجب أن يتم التدريب بالانسجام مع التوجهات والمتطلبات التي تفرضها الوقائع السياسية والادارية والاقتصادية والتقنية الجديدة، مع مراعاة نماذج عوامل الانتاج التي تلائم تقنيات الانتاج المستخدمة.
4. اصلاح وتوسيع وتحديث عناصر البنية التحتية المادية، والاجتماعية، ورفعها الى سلم الاولويات، وذلك أساساً بسبب اهمال سلطات الاحتلال الفاضح لهذه البنى طيلة سيطرتها.

تحتل مشكلة الصرف الصحي وجمع ومعالجة النفايات الصلبة الموقع الاول في أولويات البنية المادية وكذلك شبكة المياه فهناك فاقد بمقدار 35٪ من الماء نتيجة اهتراء الشبكة القديمة القائمة إلى جانب تصحيح نظام الطرق "The road grid"؛ فهو أمر ضروري للتطوير الحضري والاقليمي.

و القدرة الاقتصادية على تطوير قدرة وافية لانتاج الطاقة الكهربائية اللازمة لعجلة الانتاج، هذا كله يأتي مع الضغط الاجتماعي من عودة مئات الالوف من النازحين عام 1967 للحاجة الى اصلاح وتوسيع جميع عناصر ومرافق البنى التحتية، من مادية واجتماعية (تتدرج عودة النازحين بموجب برنامج الانماء 1994 – 1999.

5. سيكون ضرورياً جداً النهوض ببرامج اسكان ضخمة بواسطة القطاع الخاص والتعاوني (90٪) من هذه البرامج وذلك في ظل السلطة الفلسطينية وتوفير الموارد الاستثمارية الضرورية، فستنشأ الحاجة لعشرات الوف الوحدات السكنية الجديدة من أربع ضرورات هي: – توفير الوحدات اللازمة لاسكان العائدين (نازحي 1967) ويقدر بنصف مليون، والاحلال محل الوحدات السكنية ذات المستوى المتدني جداً، كذلك توفير الوحدات اللازمة للتزايد الطبيعي للسكان من مقيمين وعائدين.
6. وضع السياسات النقدية والمصرفية للسلطة الفلسطينية.
7. اعادة هيكلية وتنظيم النظام المصرفي بعد ربع قرن من القيود والمحددات القاسية من سلطات الاحتلال، مع تأهيل جميع المؤسسات للحصول على اعتمادات لاغراض الاستثمار، كذلك وضع القوانين والتشريعات والانظمة الداخلية والاجرائية لاقامة (مصارف الانماء)

8. توسيع النشاط الزراعي وتكيفه، سواء أكان مروياً أو بعليا ، كذلك الاهتمام بالمراعي وخاصة في الضفة الغربية والتحريج والثروة الحيوانية ومنتجاتها وصيد وتربية الاسماك، مما يؤدي الى تطور وازدهار الريف الفلسطيني ويساعد على وجود فرص عمل لابنائه ويغطي حاجاته الاجتماعية والصحية والاقتصادية على أن توسع الرقعة الزراعية وتكثيفها تظل هدفاً استراتيجياً لاستعادة بقية الاراضي المسلوبة من أرض وماء.

9. ردم الفجوة والتباين بين القدرة والاداء الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وهذه ليست بسبب انخفاض القدرة الاقتصادية في القطاع عما هي عليه في الضفة فحسب، ولكن كذلك لان القطاع لا تتوفر له تسهيلات ومرافق وخدمات البنية التحتية الحيوية.

وهناك المشاريع الاقليمية الجاري العمل عليها مثل مشروع الميناء أو المطار والمناطق الصناعية الاقليمية كذلك مصفاة بترول ومعامل لاسالة الغاز، ودفع نشاط التصنيع بقوة، و ذلك لسد الفجوة في القدرة والاداء الاقتصادي بين الضفة وغزة تصبح أكثر سهولة مع الممر الامن بين المنطقتين مما يجسد وحدة ملموسة للتمتع بدورة حياة اقتصادية واجتماعية واحدة.

10. العمل والبطالة ،ان مستوى البطالة مرتفع بشكل مخيف مع اغلاق شامل اقتصادي اجتماعي صحي من قبل الاحتلال مستوى البطالة يصل الى 40٪ من عرض العمل في 1993 وبعد اتفاقية أوسلو والاغلاق الاسرائيلي وصلت الى أكثر من 65٪ وتعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تخفيض هذه النسبة الى 10٪ في عام 2000 لذلك فانه من المتوقع أن الاقتصاد الفلسطيني سيصبح بعد سنة 2000، قادرا إلى استيعاب العمالة الفلسطينية "توفير فرص عمل للفلسطينيين".

11. تغيير نمط العمالة الاقتصادية الخارجية والقضاء التدريجي علي تبعية الاقتصاد الفلسطيني الخطير للاقتصاد الاسرائيلي وخاصة في المستوردات من اسرائيل والاسعار.

تكثيف العلاقة مع الانظمة العربية بتوازن مع العلاقات الدولية من خلال التجارة الخارجية والانتاج والتدفقات المالية والسياحية الى فلسطين، وفي مجال استفادة فلسطين من عضويتها الكاملة في مختلف المؤسسات والاجهزة والاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحت مظلة جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، كذلك يتوقع أن تتحرر التجارة مع السوق الاوروبية ومع بلدان أخرى خارج المنطقة العربية من المعوقات التي تعاني منها تحت الاحتلال.

12. القدرة في ظل السلطة على اختيار الغايات والاغراض الانمائية من زاوية واسعة، والمسئولية الكاملة عن السياسات التي ترسم والخطوات التي تتخذ، وسيكون الشعب الفلسطيني هو المستفيد الاول من جهده وعمله "بناء قدرة وطنية للانتاج وتوطيد وتحسين هذه القدرة" بتصميم وفاعلية.

خاتمة

التعبير عن الامل بان تقوم الاسرة الدولية وكل الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية والقومية بمساندتنا في نضالنا من أجل بناء اقتصادنا وتجديد مجتمعنا ، ولا تقتصر تلك المساندة على جوانب مالية واقتصادية وتقنية انما كذلك وربما في المقام الاول مساندة سياسية ومعنوية فنحن نحتاج الى مساندة الاسرة الدولية لتعيننا في جعل عملية البحث عن السلام تنجح بالمعنى العميق والثابت لا في صيغة السطحية والهامشية، وان تثمر بالتالي سلاماً عادلا ودائما يحق لكل من ساهم في تحقيقه ان يفخر به وبهذا يكون العالم قد قدم بعض التعويض أخيراً للشعب الفلسطيني الذي خاض وعانى الكثير طيلة عقود من الزمن، وذلك بأن يضع عملية الانماء الاجتماعي الاقتصادي في مسار الحركة المطردة ذات الزخم والعافية عندئذ يستطيع السلام ان يؤدي الى انماء ذي دلالة عميقة وشاملة والى تعاون اقتصادي اقليمي، ويصبح الانماء ذاته عامل ترسيخ وتعزيز للسلام الذي سمح بالانماء في المقام الاول.

وهذا لكي نورث لابنائنا واحفادنا من بعدهم حياه أكثر بهجة وعافية وازدهار واكثر اماناً وسلاماً بكثير، مما أتيح لها نحن آباءهم وأجدادهم...ان نتمتع به.